مجلة العرب
للأبحاث والدراسات

مجلة «العرب» شهرية تصدر بترخيص من لندن وتنشر محتوى بحثيًا متنوعًا خاصًا بمركز العرب للأبحاث والدراسات 2050_ العدد الرابع والأربعون السنة الرابعة _ 1 سبتمبر 2025

أخوة وترابط..

السيسي ومحمد بن زايد في العلمين

الشرفاء الحمادي:

الرسول بعث لينير دروب الإنسانية

مركز العرب للأبحاث والدراسات (2050)

الهدف:

المساهمة في فهم وقراءة واقع وطننا العربي من خلال تحليل المعلومات المطروحة بشكل علمي بحثي دقيق، وتقديم معالجة لأبرز المشاكل التي تواجه مجتمعاتنا العربية.

محاور عمل المركز:

المشاركة في دعم وتطوير العلاقات العربية.
دراسات في التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على الوطن العربي.
تحليل مستقبل العلاقات العربية في مجال السياسة والاقتصاد.
المساهمة في طرح أفكار تنويرية تسهم في تجديد الخطاب الديني.
عرض وتحليل خطط التنمية في الوطن العربي وفق رؤية (2050).
إقامة دورات وفعاليات تدريبية بالتعاون مع الجهات المعنية في كل المجالات.

منصات مركز العرب الرقمية

1 منصة مركز العرب للأبحاث والدراسات	https://alarab2030.com
2 بوابة مصر الإمارات الإخبارية	www.misr-emirates.com
3 بوابة مصر ليبيا الإخبارية	www.misrlibya.com
4 بوابة مصر السعودية الإخبارية	www.misr-alsaudia.com
5 بوابة مستشار العرب	www.egyconsultor.com
6 وكالة وادي النيل للاخبار	https://wadialnile2050.com/
7 مجلة «رؤى» مجلة فصلية .. نحو آفاق للفكر	https://Roaa2030.com
8 مجلة مركز العرب الدولية	https://alarab2030.com

مركز العرب
للأبحاث والدراسات والتدريب 2050

محمد فتحي الشريف
رئيس المركز

أ.د. محمد يحيي غيدة
النائب الأول لرئيس المركز

لواء طبيب عصام عبد المحسن
نائب رئيس المركز للشؤون العلمية والطبية

د. راندة فخر الدين محمود
نائب رئيس المركز لشؤون التدريب والتأهيل

د. محمد طلعت
نائب رئيس المركز للشؤون البرلمانية والنيابية

العميد – عماد عادل اليماني
الامين العام

رامي زهدي
نائب رئيس المركز للشؤون الافريقية

لواء معز الدين السبكي
نائب رئيس المركز للشؤون القانونية

حسام ابو العلا
مستشار التحرير

كريم عبد المطلب
المدير الاداري

شعبان فتحي
المدير المالي

عبد الغني دياب
رئيس التحرير

أحمد عبد الله
المخرج الفني

حنفي الفقي – علي فوزي
مديرا التحرير

يسرا مسعود – هبة مسعود

د محرم على
قسم اللغات والترجمة

سعد الشطانوفي
المراجعة والتدقيق الاملائي

داليا فوزي
التسويق

عاطف ونس
الدعم الفني

هديل فتحي المسارعي
رئيس وحدة التدريب والتأهيل

جميع الحقوق محفوظة لمركز العرب للأبحاث والدراسات السياسية
المقالات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي مركز العرب للأبحاث والدراسات

للتواصل مع الإدارة وإرسال المقالات
m_fathy2030@hotmail.com
للتواصل مع إدارة التحرير
0020233933331
00201127272725
ت: 00201113787888
هاتف وواتس: 00201127272725

العدد الرابع والأربعون
السنة الرابعة

في هـــذا العـــدد:

مصر والسعودية..

شراكة استراتيجية تعزز وحدة الصف العربي وتفتح آفاقًا جديدة للتعاون

ص 8 - 11

الإمارات.. نموذج ملهم في دعم المرأة..

وأبوظبي الـ 16 عالمياً بـ «مؤشر الدعم الحكومي»

ص 12-15

السعودية..

ريادة إنسانية عالمية بـ141 مليار دولار مساعدات في 173 دولة

ص 16-19

غزة..

الأمم المتحدة تعلن المجاعة والاحتلال مستمر في خطط الاجتياح

ص 28-31

الافتتاحية

المفكر العربي

علي محمد الشرفاء الحمادي

يكتب..

الرسول بعث لينير دروب الإنسانية.. والطائفية والمذهبية أضاعتا الدين

الملخص

يقول المفكر العربي الكبير الأستاذ علي محمد الشرفاء الحمادي، إن السبب الرئيس في ضياع جوهر الدين الإسلامي هو المذهبية والطائفية اللتان حولتا الإسلام من دين الرحمة والعدل والحرية والسلام، إلى التكفير والذبح والعنف والصراع، وهذا المنهج المنحرف جاء تحت غطاء مرويات وأباطيل وإسرائيليات دخلت في الدين، ونسبت زورًا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، على الرغم من أن الرسول لم يبعث محاربًا ولا سياسيًا ولا زعيمًا طائفيًا، ولكنه بعث مبلغًا لكلمة الله التي تنير دروب الإنسانية وتؤسس للرحمة، قال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ).. التفاصيل في السياق التالي.

الرسول ينير دروب الإنسانية

يقول الشرفاء الحمادي: «في خضم الصراعات المذهبية والفرق المتناحرة من المتصوفة إلى السلفية، ومن الخوارج إلى الشيعة، وما بين دول أمنية قمعية وأخرى تتستر بالعباءة أو الإرث العثماني، ضاع جوهر الدين وسُرقت رسالته من بين أيدينا، وتحوّل الإسلام الذي جاء رحمة للعالمين إلى أداة تكفير وذبح وتشريع للعنف تحت غطاء أحاديث مشكوك في صحتها نُسبت زورًا إلى رسول الله وهو منها براء، فلو تدبّر الناس القرآن لعلموا أن دين الله لا يُؤخذ من أفواه الرواة، بل من الكتاب الذي نزله الله على نبيه، كتابٌ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. لقد جاء محمد رسولًا للرحمة لا رسولًا للسيف، حين قال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ} [الأنبياء: 107]، فالله عز وجل كان يصف مهمة خاتم الأنبياء، لا كمحارب سياسي أو زعيم طائفي، بل كمُبلّغ لكلمة ربه ليُنير بها دروب الإنسانية».

موروث مختلط بالهوى والافتراء

ويواصل الشرفاء الحمادي حديثه قائلًا: «إن تجار الدين عبثوا بتلك الرسالة ألبسوا النبي ثوبًا غير ثوبه، ونسبوا إليه ما لم يقله، وروّجوا لأحاديث تعارض صريح القرآن وأسسوا عليها مئات الفتاوى،

حتى باتت عند الناس تشريعًا يعلو على كلام الله، فمن أذن لهم بأن يشرّعوا باسم السنة دينًا آخر؟ ومن منحهم سلطة أن يجعلوا الموروث المختلط بالهوى والافتراء، مرجعية تنازع كتاب الله؟ إنه انحراف خطير عن أمر الله الواضح في قوله: {اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ} [الأعراف: 3]. لقد تم تزوير صورة الرسول وتغييب معالم الرحمة القرآنية لصالح إسلام مشوّه يزرع الحيرة والريبة في نفوس المسلمين، حتى بات الإنسان يجهل أن الحقيقة بين يديه محفوظة في كتاب ناطق بالحق لا يحتاج وسيطًا بينه وبين خالقه. العودة إلى القرآن ليست ترفًا فكريًا ولا خيارًا فلسفيًا، بل ضرورة وجودية لإنقاذ الدين من فخاخ الموروث المظلم، علينا أن نعيد للقرآن مكانته كمرجعية أولى وأخيرة، فهو وحده الذي قال الله فيه: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ} [النحل: 89]».

تحرير الإسلام

ويختتم الشرفاء الحمادي حديثه قائلًا: «إن تحرير الإسلام من أيدي من حرفوه وتبرئة ساحة النبي ﷺ من الأكاذيب المنسوبة إليه، ليسا فقط واجبًا دينيًا، بل هو بداية نهضة روحية وفكرية تعيد للدين صفاءه، وللناس فطرتهم».

مصر والسعودية..

شراكة استراتيجية تعزز وحدة الصف العربي وتفتح آفاقا جديدة للتعاون

جددت زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى المملكة العربية السعودية، والتي جاءت بدعوة من ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، الحديث عن العلاقات المصرية - السعودية، حيث تحمل الزيارة أهمية استثنائية، كونها تأتي في توقيت حرج تمر به المنطقة العربية، فالزيارة لا تمثل مجرد حدث بروتوكولي أو لقاء ثنائي، بل تأتي كترجمة عملية لعمق العلاقات التاريخية والإنسانية التي تجمع بين القاهرة والرياض، وتجسد وحدة الموقف والرؤية المشتركة في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، وعلى رأسها الحرب في غزة والأزمات المشتعلة بعدد من الدول العربية.

القاهرة - مركز العرب

وإلى جانب بعدها السياسي، تحمل الزيارة دلالات اقتصادية واستراتيجية مهمة، إذ تفتح الباب أمام تعزيز الاستثمارات المشتركة ودعم مسيرة التنمية في البلدين بما ينعكس على الأمن والاستقرار الإقليمي، ويؤكد مكانة مصر والسعودية كركيزتين أساسيتين للنظام العربي.

متانة العلاقات المصرية - السعودية لم تكن وليدة اللحظة أو محصورة في الظروف الراهنة، بل هي امتداد تاريخي ضارب في الجذور، فمنذ تأسيس المملكة العربية السعودية كانت القاهرة شريكًا رئيسيًا في مختلف القضايا العربية، ولعبت الدولتان أدوارًا متبادلة في دعم استقلال القرار العربي. فقد وقف البلدان معًا في مواجهة التحديات الكبرى بدءًا من العدوان الثلاثي عام 1956، مرورًا بحرب أكتوبر 1973، وصولًا إلى الأزمات الراهنة التي تهدد وحدة واستقرار المنطقة.

هذا التاريخ الحافل يفسر لماذا ينظر المراقبون إلى أي لقاء بين قيادتي مصر والسعودية باعتباره حدثًا استثنائيًا، إذ لا يقتصر أثره على مصالح البلدين فحسب، بل ينعكس على مستقبل الإقليم بأسره، فكل خطوة منسقة بين القاهرة والرياض تعني عمليًا تعزيز

التضامن العربي وإحياء العمل المشترك في مواجهة الضغوط الدولية والإقليمية.

ركيزة الأمن القومي العربي

أكد الدكتور أيمن محسب، وكيل لجنة الشئون العربية بمجلس النواب، أن الزيارة تمثل خطوة جديدة في مسار العلاقات الاستراتيجية بين القاهرة والرياض، وتجسيدًا للتنسيق الوثيق بين القيادتين في ظل ما تشهده المنطقة من تحديات غير مسبوقة.

وأشار محسب إلى أن العلاقات المصرية - السعودية تقوم على أسس راسخة من الاحترام المتبادل والتضامن التاريخي، وأن البلدين وقفا دومًا جنبًا إلى جنب في مواجهة التحديات التي تستهدف الأمن القومي العربي

وشـدد النائب على أن لقاء السيسي وولـي العهد السعودي سيعزز من آفاق التعاون الثنائي، خصوصًا على المستويين السياسي والاقتصادي، لافتًا إلى أن التنسيق بين أكبر قوتين عربيتين في المنطقة ضرورة استراتيجية لحماية المصالح العربية، وصون الأمن القومي في البحر الأحمر والخليج العربي والشرق الأوسط بوجه عام.

وحدة الصف في مواجهة أزمات المنطقة

من جانبه، أشاد المهندس حازم الجندي، عضو مجلس الشيوخ، بالزيارة، مؤكدًا أنها تعكس وحدة الموقف المصري - السعودي في لحظة استثنائية تمر بها المنطقة.

وأوضح أن القمة تعكس إدراك القيادتين لأهمية التشاور المستمر بشأن القضايا الإقليمية، وعلى رأسها تطورات الأوضاع في غزة، التي تمثل تحديًا خطيرًا للأمن الإقليمي وتهدد الاستقرار العالمي.

وأضاف الجندي أن مصر والسعودية تتحركان دائمًا من منطلق الدفاع عن المصالح العليا للأمة العربية، وأن التنسيق بينهما ليس خيارًا دبلوماسيًا؛ بل ضرورة مصيرية تفرضها الظروف الإقليمية الراهنة.

صوت الجاليات المصرية.. ثقة وأمل

الزيارة حظيت أيضًا بتأييد واسع من الجالية المصرية في السعودية، حيث أكد المهندس ياسر الحفناوي، رئيس الجالية المصرية في جدة، أن الزيارة تعكس عمق

العلاقات التاريخية وحرص القيادتين على تعزيز التعاون الاستراتيجي.
وقال الحفناوي إن الدور المصري – السعودي هو الأقدر على قيادة الموقف العربي نحو حلول عادلة تحفظ الحقوق وتعيد الاستقرار للمنطقة، مشيرًا إلى أن المصريين في المملكة يرون في هذه الزيارة رسالة أمل لمستقبل عربي أكثر استقرارًا وأمانًا.

الشراكة المصرية – السعودية درع للأمة

النائبة هند رشاد، أمين سر لجنة الإعلام بمجلس النواب، اعتبرت أن توجه الرئيس السيسي إلى السعودية يجسد عمق الروابط التاريخية والإنسانية بين الشعبين، مؤكدة أن العلاقات بين البلدين لم تكن يومًا مجرد علاقات ثنائية بل هي ركيزة للأمن القومي العربي.
وشددت رشاد على أن التنسيق بين القاهرة والرياض يمثل درعًا واقية أمام محاولات التدخل الخارجي وزعزعة استقرار المنطقة.

تحالف متين ورسائل قوة

النائب عادل مأمون عتمان عضو مجلس الشيوخ، عدّ الزيارة محطة جديدة في مسيرة العلاقات بين البلدين، مؤكدًا أنها تعكس الإرادة المشتركة لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي.
أما النائبة سوزي سمير، عضو مجلس الشيوخ، فأشارت إلى أن العلاقات المصرية – السعودية بلغت مستوى الشراكة الاستراتيجية رغم محاولات «قوى الشر» التشويش عليها، مؤكدة أن التنسيق بين القيادتين يحصّن الصف العربي من محاولات الفتنة والفرقة.
كما أكد اللواء رضا فرحات نائب رئيس حزب المؤتمر، أن الزيارة تعكس إدراك القيادتين لدورهما المحوري في دعم الحقوق الفلسطينية وصياغة توازنات إقليمية جديدة تضمن استقرار المنطقة.

استثمارات وتجارات واعدة

لا تقتصر الزيارة على بعدها السياسي فحسب، بل تحمل أيضًا أبعادًا اقتصادية مهمة. فقد عقد الفريق كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل، اجتماعات في الرياض مع نظرائه السعوديين لتعزيز آليات التعاون الاستراتيجي، في إطار الإعداد لتدشين مجلس التنسيق الأعلى المصري – السعودي.
وبحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفعت قيمة التبادل التجاري بين مصر والسعودية لتسجل 5.9 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2025

مقابل 4.9 مليار دولار في الفترة نفسها من 2024.
وبلغت الصادرات المصرية 1.5 مليار دولار، وتصدرت النحاس والخضراوات والفواكه والملابس الجاهزة قائمة المنتجات.
في المقابل، ارتفعت الواردات المصرية من السعودية إلى 4.4 مليار دولار، كان أغلبها من الوقود واللدائن والكيماويات.
كما ارتفعت الاستثمارات السعودية في مصر إلى 532 مليون دولار خلال النصف الأول من العام المالي 2024 – 2025، فيما سجلت الاستثمارات المصرية في السعودية 116.2 مليون دولار.
وتظل تحويلات المصريين العاملين في المملكة عنصرًا رئيسيًا في دعم الاقتصاد المصري، حيث بلغت 8 مليارات دولار في2023 – 2024.

مجلس التنسيق الأعلى.. نحو تكامل اقتصادي

زيارة السيسي لمدينة نيوم بالتوازي مع مشاورات وزرائه في الرياض تعكس تسارع خطوات الإعداد لتدشين مجلس التنسيق الأعلى المصري – السعودي، الذي سيشكل مظلة مؤسسية لتعزيز التعاون في مجالات النقل واللوجيستيات والصناعة والطاقة المتجددة، وصولًا إلى التكامل الاقتصادي بين البلدين.
هذه الخطوات تمثل نقلة نوعية في العلاقات، حيث يتم الانتقال من التنسيق السياسي التقليدي إلى بناء شراكة اقتصادية مستدامة تقوم على المصالح المتبادلة وتكامل الموارد والإمكانات.

العلاقات الشعبية.. بعد إنساني متجذر

العلاقات المصرية – السعودية لا تُقاس فقط بالأرقام الاقتصادية أو الاجتماعات الرسمية، بل تمتد إلى بعدها الشعبي. فهناك أكثر من 1.1 مليون مصري مقيم في المملكة، يمثلون جسرًا بشريًا وحضاريًا بين البلدين، يسهمون في التنمية داخل السعودية ويعكسون عمق الروابط الاجتماعية والإنسانية.
إن زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى السعودية بدعوة من ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، ليست حدثًا عابرًا، بل محطة مفصلية تعكس خصوصية العلاقة بين القاهرة والرياض. فهي من ناحية تؤكد وحدة الصف العربي في مواجهة التحديات الإقليمية، وعلى رأسها الحرب في غزة، ومن ناحية أخرى تفتح الباب أمام تعاون اقتصادي واستثماري يضع البلدين في موقع الريادة كقاطرة للتنمية في المنطقة.
الرسالة الأبرز من الزيارة أن مصر والسعودية ليستا مجرد بلدين شقيقين، بل هما معًا صمام أمان للأمن القومي العربي، وركيزتان أساسيتان لأي منظومة تسعى لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في الشرق الأوسط.

الإمارات..نموذج ملهم في دعم المرأة

وأبوظبي الـ16 عالميًا بـ «مؤشر الدعم الحكومي»

نجحت دولة الإمارات في بناء منظومة عمل متكاملة لقيادة ملف تمكين المرأة، والعمل بشكل منهجي منظم للنهوض بواقعها ومعالجة قضاياها، وتمكينها وتأهيلها لتولي المناصب القيادية في مختلف المجالات.

وتبرز في هذا الإطار الذي يعزز تنافسية الدولة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، جهود جهات ومؤسسات وطنية رائدة مثل مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين ومؤسسة دبي للمرأة، وغيرها من الجهات المعنية بملف تمكين المرأة، والتي أسهمت بشكل فاعل في تطوير المهارات القيادية للمرأة الإماراتية، وتأهيلها لتولي مناصب رفيعة في القطاعين الحكومي والخاص بالشراكة مع مؤسسات دولية مرموقة.

أبوظبي- مركز العرب

وأكدت موزة محمد الغويص السويدي، الأمين العام لمجلس الإمـارات للتوازن بين الجنسين، أن المجلس يواصل جهوده الحثيثة لزيادة مشاركة المرأة في القطاع الخاص، وزيادة تمثيلها في المناصب القيادية من خلال تبني استراتيجيات ومبادرات تهدف إلى تحقيق بيئة عمل متوازنة وشاملة، وذلك في إطار رؤية دولة الإمارات نحو تعزيز دور المرأة في القطاعات كافة، باعتبارها شريكًا داعمًا للتنمية المستدامة.

وقالت إن المجلس يعمل على تحقيق هذه الأهداف بالتعاون مع الشركاء الإستراتيجيين من القطاعين الحكومي والـخـاص، لا سيما التعاون القائم مع مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية «نافس» ومبادرة «تعهد تسريع الهدف الخامس من أهـداف التنمية المستدامة»التي تعنى بزيادة نسبة تمثيل المرأة في المناصب القيادية في القطاع الخاص، والتي تم إطلاقها بالتعاون مع اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة والمجلس الاستشاري للقطاع الخاص بشأن أهـداف التنمية المستدامة كأول مبادرة من نوعها للقطاع الخاص على مستوى العالم.

الهدف الخامس من أهداف التنمية

وأشارت إلى انضمام العديد من مؤسسات القطاع الخاص الوطنية والعالمية العاملة في مجالات متنوعة بالدولة، إلى مبادرة «تعهد تسريع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة»، حيث التزمت تلك المؤسسات طوعيًا برفع نسبة مشاركة المرأة في المناصب القيادية بالإدارتين العليا والوسطى إلى 30 % كحد أدنى خلال عام 2025 للمجموعة الأولـى، وعام 2028 للشركات المنضمة لهذه المبادرة النوعية في مرحلتها الثانية.

وأوضحت أن هذه الجهود أثمرت عن تقدم ملموس في نسب تمثيل المرأة بالقطاع الخاص وعلى مستوى

المناصب التنفيذية، لافتة إلى أن التنوع والتمثيل المتوازن في مواقع القيادة يعززان من الابتكار والحوكمة، ويؤسسان لاقتصاد أكثر شمولية وتنافسية واستدامة.

يذكر أن استراتيجية التوازن بين الجنسين لدولة الإمارات 2026، تهدف إلى سد الفجوة في التوازن بين الجنسين في جميع القطاعات، بالإضافة إلى تحسين تصنيف الإمارات في تقارير التنافسية العالمية المرتبطة بالتوازن بين الجنسين.

الأول إقليميًا في "الفجوة بين الجنسين"

وفي هذا الإطار، حققت دولة الإمارات المركز الأول إقليميًا ضمن تقرير «الفجوة بين الجنسين» الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2025.

كما احتلت الدولة المرتبة الثالثة عشرة عالميًا والأولى إقليميًا في تقرير مؤشر المساواة بين الجنسين الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2025.

وقالت نعيمة أهلي، المدير التنفيذي لمؤسسة دبي للمرأة، إن التمكين القيادي للمرأة الإماراتية يعد أحد المحاور الاستراتيجية التي توليها المؤسسة أهمية كبرى، إذ تواصل في هذا الإطار تطوير وتنفيذ برامج تدريبية متقدمة تهدف إلى تنمية وصقل المهارات القيادية للمرأة الإماراتية في مختلف القطاعات، مع الاهتمام كذلك بتأهيلها لتولي مناصب قيادية بمؤسسات عالمية من خلال برامج متخصصة يتم تنفيذها بالشراكة مع مؤسسات وجامعات دولية لها خبرة عريقة في مجال التعليم التنفيذي والقيادي.

وأكدت أن هذه البرامج لا تهدف فقط إلى تزويد المرأة بالمعارف والمهارات الحديثة في القيادة، بل تسعى أيضًا إلى تمكين المشاركات من فهم ديناميكيات القيادة في بيئة عمل متغيرة وتعزيز ثقتهن بأنفسهن في مواقع صنع القرار.

وأشارت إلى عدد من البرامج التي تم تنفيذها خلال الفترة الأخيرة؛ ومنها برنامج «المرأة في مجالس الإدارة العالمية» وبرنامج «SheLeads» للقيادات النسائية المستقبلية وبرنامج «تمكين بلس» لرئيسات اللجان النسائية بالدوائر الحكومية والقطاع شبه الحكومي.

الإمارات بالمرتبة الـ16عالميًا بـ"مؤشر الدعم الحكومي"

حققت الإمارات العربية المتحدة إنجازًا نوعيًا جديدًا يُضاف إلى سجلها الحافل بالريادة بعدما تقدمت إلى المرتبة الـ16 عالميًا في «مؤشر الدعم الحكومي» لعام 2025، أحد المؤشرات المدرجة ضمن الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD، متقدمة بذلك 27 مركزًا عن تصنيفها في عام 2024، الذي حلت فيه بالمرتبة الـ43.

يُقاس مؤشر الدعم الحكومي بقيمة الدعم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويُستخدم لقياس كفاءة إدارة الموارد المالية العامة، ومدى قدرة الدولة على تحفيز الاقتصاد عبر كفاءة سياسات الاعتماد على الإنفاق المباشر. وأكدت وزارة المالية الإماراتية، في بيان لها، أن تقدم دولة الإمارات إلى المرتبة الـ16عالميًا في مؤشر الدعم الحكومي لعام 2025 يعكس كفاءة السياسات المالية للدولة، والجهود المبذولة لتعزيز فاعلية الإنفاق

الحكومي، ضمن إطار تكاملي بين الحكومة الاتحادية والدوائر المالية المحلية في تطوير أدوات التحليل المالي والارتقاء بكفاءة تخصيص الموارد.

وأشارت إلى أنها تواصل العمل على تحسين مؤشرات الدعم الحكومي من خلال رفع جودة البيانات المالية، ودعم ممارسات الاستدامة والتوازن المالي، بما ينسجم مع توجهات الدولة لتعزيز تنافسيتها العالمية، وتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، وذلك بالتعاون مع الدوائر المالية المحلية.

وأوضحت الـوزارة أن هذا التقدم يعكس تنامي ثقة المؤسسات الدولية بنموذج الإدارة المالية في دولة الإمارات، ويؤكد التزام الدولة بتحقيق الاستدامة في مختلف القطاعات، عبر تطوير تقارير مالية إحصائية دقيقة تعكس واقع الدعم الحكومي وتدعم عملية اتخاذ القرار المالي على أسس موضوعية.

وشددت على أنها تولي أهمية كبيرة لتعزيز الشفافية المالية وتطوير البنية التحتية للبيانات الإحصائية، منوّهة بأن تعزيز موثوقية البيانات وتحسين مستوى الإفصاح المالي يمثلان ركيزة أساسية في تطوير السياسات العامة، ويعكسان التزام الدولة بأعلى معايير الحوكمة المالية بما يدعم الاستقرار الاقتصادي، ويعزز من قدرة الدولة على التعامل مع المتغيرات العالمية بكفاءة ومرونة.

موقع متميز في التنافسية العالمية

وأكدت الـوزارة أن دولة الإمـارات تطمح إلى أن تكون ضمن قائمة الـدول العشر الأوائـل عالميًا في مؤشر الدعم الحكومي بحلول عام 2026، بفضل توجيهات القيادة الرشيدة وجهود فرق العمل الوطنية، مشيرة إلى مواصلة ترسيخ نهج يستند إلى فاعلية الإنفاق العام والاستدامة المالية لدفع عجلة النمو في الدولة، بحسب وكالة أنباء الإمارات الرسمية «وام» .

ووفق الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2025 جاءت دولة الإمـارات ضمن الدول العشر الأوائـل عالميًا في عدد من مؤشرات التنافسية، مما يعكس الأداء المالي المتقدم للدولة.

الإمارات تنفذ الإنزال الجوي الـ76 للمساعدات في غزة

تواصل دولـة الإمـــارات دعمها الإنساني للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، حيث نفذت أمس عملية الإنـزال الجوي الـ76 للمساعدات ضمن عملية «طيور الخير»، التابعة لعملية «الفارس الشهم 3»، بالتعاون مع المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، وبمشاركة كل من ألمانيا، وفرنسا، وهولندا، وسنغافورة وإندونيسيا.

وحملت الشحنة كميات من المواد الغذائية الأساسية، جرى تجهيزها بدعم من مؤسسات وجهات خيرية إماراتية، لتلبية احتياجات سكان القطاع في ظل الأوضاع الإنسانية الصعبة.

وبإتمام هذا الإنزال الجوي، بلغ إجمالي ما أنزلته دولة الإمارات جوًا في إطار العملية أكثر من 4020 طنًا من المساعدات المتنوعة، بما يشمل الغذاء والمستلزمات الضرورية، تأكيدًا لالتزامها الثابت بمساندة الأشقاء الفلسطينيين وتعزيز صمودهم.

أخوة وترابط..

السيسي ومحمد بن زايد على مائدة إفطار في العلمين

في مشهد يجسّد عمق العلاقات التاريخية والروابط الأخوية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، شارك صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، مائدة الإفطار مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بمدينة العلمين الجديدة.

وتداول رواد مواقع التواصل الاجتماعي مقطع فيديو أظهر الزعيمين وهما يتناولان وجبة الإفطار على ساحل البحر الأبيض المتوسط في أجواء ودية هادئة، عكست متانة العلاقات الشخصية بين القيادتين وصلابة الروابط التي تجمع الشعبين الشقيقين.

وخلال الزيارة الأخوية، قاد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد بنفسه السيارة إلى جوار الرئيس المصري في شوارع مدينة العلمين الجديدة، في لقطة لاقت تفاعلاً واسعاً.

وكان سموه قد وصل مساء الاثنين إلى مطار العلمين الدولي، حيث كان في استقباله الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي رحّب به والوفد المرافق، قبل أن ينتقلا إلى قاعة كبار الزوار حيث جرى تبادل الأحاديث الودية.

وأكد الجانبان خلال اللقاء عمق العلاقات التاريخية والروابط الأخوية التي تمتد جذورها إلى عهد المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، الذي رسّخ محبة الشعب الإماراتي لمصر وشعبها.

وأعرب صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد عن شكره وتقديره للرئيس المصري على ما لقيه من حفاوة وكرم استقبال.

واختُتمت الزيارة صباح الأربعاء بتوديع الرئيس عبد الفتاح السيسي لأخيه الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في مطار العلمين الدولي، في ختام زيارة أخوية هدفت إلى تعزيز التشاور المستمر والتنسيق المتبادل بما يخدم مصلحة الشعبين ويعزز الأمن والاستقرار في المنطقة.

السعودية..

ريادة إنسانية عالمية بـ141 مليار دولار مساعدات في 173 دولة

تواصل السعودية مسيرتها الإنسانية والإغاثية الممتدة منذ تأسيسها وحتى اليوم، راسخةً كإحدى كبرى الدول المانحة في العالم، إذ قدمت مساعدات إنسانية وتنموية تخطت 141 مليار دولار، نُفّذت من خلالها أكثر من 7983 مشروعًا في 173 دولة، لترسخ بذلك حضورها الدولي القائم على قيم العطاء والحياد والشفافية.

وفي خطوة لتعزيز هذا الدور، أسّست المملكة في 13 مايو 2015 مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بمبادرة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز. ومنذ تأسيسه، نفذ المركز 3612 مشروعًا في 108 دول بقيمة تجاوزت 8.14 مليار دولار، استفاد منها ملايين المحتاجين دون تمييز.

الرياض - مركز العرب

وفي إطار دعم الشعب الفلسطيني، أطلق المركز جسرًا جويًا وآخر بحريًا إلى قطاع غزة، تضمن 58 طائرة و8 سفن، حملت أكثر من 7180 طنًا من المواد الغذائية والطبية والإيوائية، إضافة إلى تسليم 20 سيارة إسعاف، وتوقيع اتفاقيات مع منظمات دولية لتنفيذ مشاريع بقيمة 90.35 مليون دولار. كما نفّذ عمليات إسقاط جوي بالتعاون مع الأردن لتجاوز إغلاق المعابر وضمان وصول المساعدات.

مساندة سوريا.. وبرنامج «أمل» التطوعي

وفي الملف السوري، سيّر المركز جسورًا جوية وبرية لإيصال المساعدات الغذائية والطبية، إلى جانب إطلاق

برنامج «أمل التطوعي السعودي» الذي نفذ 104 حملات تطوعية بمشاركة أكثر من 3 آلاف متطوع ومتطوعة في 45 تخصصًا، تجاوزت ساعاتهم التطوعية 218 ألف ساعة
كما استجاب المركز على الفور للزلزال المدمر الذي ضرب سوريا وتركيا عام 2023، عبر جسر جوي عاجل وحملة شعبية عبر منصة «ساهم»، إضافة إلى تدشين برنامج «سمع السعودية» النوعي لزراعة القوقعة والتأهيل السمعي.
ومن أبرز إنجازات المملكة الإنسانية البرنامج السعودي لفصل التوائم الملتصقة، الذي أجرى 66 عملية جراحية دقيقة مجانًا بالكامل شملت حالات من 27 دولة.
وبمبادرة سعودية، اعتمدت الأمم المتحدة 24 نوفمبر يومًا عالميًا للتوائم الملتصقة تكريمًا لهذه الجهود.

مبادرات نوعية.. من «مسام» إلى «ساهم»

كما أطلق المركز مشروع «مسام» لإزالة الألغام في اليمن، حيث نجح في نزع أكثر من 500 ألف لغم، إضافة إلى برنامج الأطراف الصناعية الذي قدّم خدماته لآلاف المستفيدين. وشملت الجهود الإنسانية كذلك مشروع إعادة تأهيل الأطفال المجندين في اليمن، ليستفيد منه أكثر من 530 طفلًا، و60 ألف فرد من أسرهم.
وفي إطار تعزيز العمل التطوعي، دشّن المركز البوابة السعودية للتطوع الخارجي التي تضم أكثر من 80 ألف متطوع، نفذوا نحو 991 برنامجًا في 55 دولة، استفاد منها أكثر من مليوني شخص، من بينهم من أجريت لهم 236 ألف عملية جراحية مجانية.
وعلى صعيد العمل الخيري، حققت منصة «ساهم» الإلكترونية نجاحًا بارزًا بجمع أكثر من 1.6 مليار دولار من نحو 8.46 مليون متبرع، ما أسهم في استمرار برامج المركز ووصول المساعدات إلى الفئات الأشد حاجة عالميًا.

ما تقدمة السعودية من الأعمال الإنسانية صورة إنسانية مشرقة

وبمناسبة اليوم العالمي للعمل الإنساني الذي يوافق 19 أغسطس من كل عام، تجدد المملكة عبر مركز الملك سلمان للإغاثة صورة مشرقة لعطاء إنساني لا يعرف الحدود، ويزرع الأمل في قلوب المتضررين من الأزمات والكوارث حول العالم.

السعودية وسوريا توقعان اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة

قال وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح، إن المملكة العربية السعودية وسوريا ستوقعان اليوم اتفاقية

تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة.
وأضاف الفالح ضمن اجتماع الطاولة المستديرة بين السعودية وسوريا اليوم بالرياض، أن المملكة تسعى إلى تذليل التحديات الاقتصادية في سوريا، مشيرًا إلى أن الرياض تدعم تأسيس القطاع الخاص صندوقًا للاستثمارات السعودية في سوريا.
وذكر أن 80 شركة سعودية سجلت حتى الآن للمشاركة في معرض دمشق الدولي.
ويزور الرياض، وفد سوري برئاسة وزير الاقتصاد والصناعة الدكتور محمد نضال الشعار، وممثلون من القطاع الخاص من الجانبين، في إطار زيارة رسمية تجسد حرص البلدين الشقيقين على بناء جسور التعاون الاقتصادي وتعزيز التكامل الإقليمي، في خطوة تمثل امتدادًا لتوجيهات الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بتعميق وتطوير الشراكة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية.
وقال الفالح: «تعمل المملكة وسوريا على ترسيخ بيئة استثمارية آمنة ومستدامة، تدعم التعاون الاستثماري وتعزز الثقة بين المستثمرين في البلدين».
وتأتي الزيارة استمرارًا لمخرجات المنتدى الاستثماري السعودي - السوري الذي عقد الشهر الماضي برعاية الرئيس السوري أحمد الشرع، وبمشاركة أكثر من 100 شركة سعودية و20 جهة حكومية من المملكة.
وشملت الاتفاقيات الموقعة خلال المنتدى 47 مشروعًا استثماريًا في قطاعات حيوية، بإجمالي استثمارات يتجاوز 24 مليار ريال وشملت المجالات العقارية، والبنية التحتية، والمالية، بالإضافة إلى الاتصالات وتقنية المعلومات، والطاقة، والصناعة، هذا بجانب السياحة، والتجارة والاستثمار، والصحة، وغيرها.
وتؤكد هذه الزيارة حرص المملكة واهتمامها في تعزيز الشراكات الاقتصادية مع الدول الشقيقة في المنطقة، بما يعزز دورها الاستثماري العالمي ويدعم تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030.

«لينوفو» الصينية تخطط لإنشاء مقر إقليمي في السعودية

وفي سياق متصل تخطط مجموعة «لينوفو» الصينية لإنشاء مقر إقليمي لها في السعودية بهدف تعزيز وجودها في سوق الشرق الأوسط، حسب بيان من المجموعة.
وأشارت المجموعة إلى أنها عينت لورانس يو مديرًا للمقر الجديد في السعودية دعمًا لأهداف رؤية السعودية 2030.
ويُشكّل الإعلان جزءًا من تعاون «لينوفو» مع شركة «آلات»، المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، بهدف تسريع عملية التحول المستمر لشركة «لينوفو» وتوسيع حضورها العالمي في قطاع التصنيع.

السعودية: 15 مليون معتمر خلال الربع الأول من 2025

كشفت هيئة الإحصاء السعودية، الخميس، عن أن إجمالي عدد المعتمرين خلال الرُّبع الأول من العام الحالي 2025، بلغ 15 مليونًا و222 ألفًا و497 معتمرًا، شكّل السعوديون 24 % منهم، بينما بلغت نسبة

الذكور 60.5 في المائة مقابل 39.5 في المائة للإناث.
وأظهرت نتائج نشرة إحصاءات العمرة الصادرة عن الهيئة أن عدد المعتمرين القادمين من الخارج بلغ 6 ملايين و523 ألفًا و630 معتمرًا بزيادة 10.7 في المائة مقارنةً بالرُّبع الأول من عام 2024، مبيّنة أن 82.2 في المائة منهم وصلوا عبر المنافذ الجوية، في حين بلغ عدد معتمري الداخل 8 ملايين و698 ألفًا و867 معتمرًا، مثّل غير السعوديين منهم ما نسبته 58 في المائة.
وفي السياق ذاته، تصدّر شهر يناير 2025 أعداد معتمري الخارج بنسبة 36.5 في المائة من الإجمالي، وكان الأقل لمعتمري الداخل، بينما شكّل شهر مارس النسبة الأعلى لمعتمري الداخل بنسبة 80.9 في المائة، والأقل لمعتمري الخارج.
ولفتت نتائج النشرة إلى أن إجمالي عدد زوار المدينة المنورة بلغ 6 ملايين و452 ألفًا و696 زائرًا خلال الرُّبع الأول من عام 2025، منهم 4 ملايين و412 ألفًا و689 زائرًا من الخارج.
يشار إلى أن إحصاءات العمرة وزيارة المدينة المنورة تصدر بدورية ربع سنوية بدءًا من عام 2024، وتعرض أعداد ونسب المعتمرين والزوار من الداخل والخارج بناءً على المسوح الميدانية والبيانات السجلية من برنامج «خدمة ضيوف الرحمن» - أحد برامج تحقيق «رؤية السعودية 2030»، ووزارة السياحة، والنماذج الإحصائية المعتمدة.
كانت وزارة الحج والعمرة، قد أعلنت في 31 يوليو الماضي، أن أكثر من 1.2 مليون معتمر دخلوا السعودية لأداء مناسك العمرة، مُنذ انطلاق الموَسم في 11 يونيو وحتى 25 يوليو، قادمين من 109 دول حول العالم، وسط مؤشرات متصاعدة على تنامي الإقبال وتوسّع الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن.
وأوضحت الوزارة، حينها، أن الفترة الماضية شهدت زيادة بنسبة 30 في المائة في عدد المعتمرين الذين دخلوا البلاد بتأشيرة عمرة، مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي، وارتفاعًا بنسبة 27 في المائة في عدد تأشيرات العمرة الصادرة، فضلًا عن توقيع أكثر من 4200 تعاقد بين شركات العمرة والوكلاء الخارجيين، بما يعزز جاهزية المنظومة التشغيلية لاستقبال ضيوف الرحمن وتُمثِل إتاحة إصدار التأشيرات عبر منصة «نسك» مع انطلاق هذا الموسم، مرحلة جديدة من التيسير على ضيوف الرحمن، واستكمالًا لمسيرة التطوير، في إطار «رؤية السعودية 2030».
ويُعدُّ تطبيق «نسك» المنصة الرقمية الموحدة للخدمات الحكومية للمعتمرين والزوار، إذ يتيح الحجز وإصدار التصاريح بسهولة، إلى جانب خدمات رقمية داعمة لتجربتهم.
وأشارت الوزارة إلى أن الاستعدادات التقنية والتشغيلية لموسم العمرة الجديد بدأت مبكرًا، بالتنسيق مع الجهات المعنية؛ لضمان انسيابية الإجراءات، مع التوسّع في تقديم المحتوى التوعوي والخدمات الرقمية بلغات عدة، بما يعكس ريادة السعودية في خدمة قاصدي الحرمين الشريفين، ويحقق أعلى مستويات الراحة والسلامة والرضا للمعتمرين.

ليبيا.. خريطة طريق جديدة لمشكلات غير قابلة للحل

من جديد، أعلنت البعثة الأممية للدعم في ليبيا عن إطلاق عملية سياسية جديدة في البلاد تتضمن خريطة طريق تهدف إلى إنهاء الانقسام السياسي في البلاد، والمضي قدمًا نحو إعادة بناء مؤسسات الدولة عبر الانتخابات، إلا أنها وفق مراقبين تعد تكرارًا لممارسات أممية سابقة لم تأتِ أكلها، بل ثبت فشلها أكثر من مرة، وزادت المشهد السياسي في البلاد تشرذمًا وتعقيدًا.

طرابلس - مركز العرب

تفاصيل خريطة الطريق الأممية

أعلنت المبعوثة الأممية إلى ليبيا، هانا تيتيه، إطلاق خريطة طريق جديدة لحل أزمة ليبيا، تهدف إلى ضمان إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وتوحيد المؤسسات، في مدّة لا تتجاوز 18 شهرًا.

وقالت تيتيه خلال إحاطة أمام مجلس الأمن الدولي، إن خريطة الطريق تتضمن 3 ركائز أساسية، تبدأ بإعداد إطار انتخابي سليم وقابل للتطبيق، ثم توحيد المؤسسات من خلال تشكيل حكومة جديدة وموحدة تشرف على إجراء الانتخابات، بالإضافة إلى إطلاق حوار ليبي مهيكل لمعالجة القضايا الخلافية والوصول إلى توافق، يشارك فيه كل الليبيين، من أجل إيجاد بيئة مواتية للانتخابات

وأوضحت أن هذه الخطة ستنفذ بشكل تدريجي ضمن إطار زمني يتراوح بين 12 و18شهرًا، على أن تتوّج بإجراء انتخابات تتيح لليبيين اختيار من يقودهم وتنتهي معها المراحل الانتقالية.

وأضافت أنّ تشكيل الحكومة الجديدة سيتمّ خلال شهرين، لتهيئة البيئة للانتخابات، مشيرة إلى أن متطلبات خريطة الطريق ستشمل كذلك إعادة تشكيل مجلس إدارة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ومعالجة

القضايا التي أسهمت في عدم إجراء انتخابات 2021.
ودعت تيتيه مجلس الأمن إلى تقديم الدعم لهذه العملية السياسية الجديدة المحفوفة بالتحدّيات، وإبعاد المعرقلين خدمة لليبيين، مشيرة إلى وضع أمني متوتر في العاصمة طرابلس مع زيادة وتيرة التسلّح من قبل جميع الأطراف، وعدم حل الخلاف بين حكومة الوحدة الوطنية وجهاز الردع.
ولا يمكن التكهن بفرص نجاح هذه العملية السياسية الجديدة التي أطلقتها البعثة الأممية، خصوصًا أنّها تأتي بعد إجراء الانتخابات البلدية، التي شهدت تعطيلات، بعد تعليق تنظيمها في عدد من بلديات شرق وجنوب ليبيا، وتعذّر إجرائها في بعض بلديات غرب ليبيا، بسبب حرق عدد من المكاتب وإتلاف المواد الانتخابية.

تشكيل الحكومة وهيكلة مفوضية الانتخابات

ومن جهته، أكد المتحدث باسم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، محمد الأسعدى، أن خريطة الطريق التي أعلنتها الممثلة الخاصة للأمين العام هانا تيتيه، أمام مجلس الأمن الدولي، تمثل خطة متكاملة من خطوات متدرجة ومتزامنة تهدف إلى إيصال البلاد نحو انتخابات وطنية وتوحيد المؤسسات.
وأوضح الأسعدي - في تصريحات صحفية نقلتها البعثة الأممية - أن المفاوضات الخاصة بتشكيل حكومة جديدة موحدة لن تكون بالأمر اليسير، لكنها ضرورية وملحة، مشيرًا إلى أنه لا يمكن فرض جدول زمني صارم لهذه الخطوة.حسب وكالة الأنباء الليبية.
وأضاف أن الاتفاق على تشكيل الحكومة الجديدة سيأتي بعد الانتهاء من الخطوة التأسيسية المتمثلة في إعادة هيكلة المفوضية العليا للانتخابات، عبر استكمال تشكيل مجلس إدارتها وضمان استقلاليتها المالية وقدرتها التشغيلية، إلى جانب تعديل الأطر القانونية المنظمة للعملية الانتخابية، بحسب توصيات اللجنة الاستشارية بالخصوص، وذلك في غضون شهرين كحد أقصى.
وأوضح أن ما يميز هذه الخريطة هو المشاركة الواسعة وانخراط عدد كبير من الأطراف السياسية، بهدف تحقيق توافق ودعم قوي لأي حكومة مقبلة.
وكانت «تيتيه» قد عرضت الخطوط العريضة لخريطة الطريق، مؤكدة أنها تسعى إلى إنهاء المراحل الانتقالية ومساعدة الليبيين في الدخول بمرحلة من الاستقرار واليقين، وشددت على أنه لا يمكن تحديد إطار زمني غير واقعي، لكنها ترى أن فترة تتراوح بين 12 و18 شهرًا كافية لتنفيذ خريطة الطريق، شرط توفر حسن النوايا والتقارب بين الأطراف. كما حذّرت من أن البعثة ستراقب أي محاولات لعرقلة التنفيذ، مشيرة إلى إمكانية لجوء مجلس الأمن إلى فرض عقوبات على المعرقلين.

حكومتا ليبيا ترحبان بخريطة الطريق

وفـي سياق متصل، رحبت الحكومتان الليبيتان

المتنافستان بالإحاطة التي قدمتها مبعوثة الأمم المتحدة لدى ليبيا هانا تيتيه أمام مجلس الأمن، والتي أعلنت خلالها عن خريطة طريق جديدة لحل الأزمة السياسية في البلاد، تقوم على ثلاث ركائز أساسية أبرزها تشكيل حكومة موحدة بهدف إجراء انتخابات عامة.

الدبيبة: الانتخابات هي الحل لإنهاء الانقسام

قال رئيس حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس عبد الحميد الدبيبة عبر صفحته الرسمية، إن القوانين الانتخابية كانت العائق الرئيسي أمام إجراء الانتخابات منذ عام 2021، مؤكدًا أن المبعوثة الأممية كررت ذلك في إحاطتها الأخيرة.

وأضاف الدبيبة: "أي خريطة طريق تدفع نحو الانتخابات وتوحيد جميع المؤسسات دون استثناء تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح»، مشددًا على أن موقف حكومته ثابت بضرورة الذهاب المباشر إلى الانتخابات على أساس قوانين قابلة للتنفيذ، باعتبارها الحل الوحيد لإنهاء الانقسام السياسي وتحقيق إرادة الليبيين.

كما أشار إلى أن التوافق على إنهاء الأجسام الموازية وفق مرجعية الاتفاق السياسي أمر مرحّب به، لكنه لا يجب أن يكون ذريعة لتأجيل الانتخابات، أو تعطيل إرادة الشعب.

حماد: ضرورة تشكيل سلطة تنفيذية موحدة

من جانبه، قال رئيس الحكومة المكلف من البرلمان في بنغازي أسامة حماد، إنه يرحب بخريطة الطريق الأممية، خصوصًا ما ورد فيها بشأن تشكيل سلطة تنفيذية جديدة موحدة لكامل التراب الليبي.

وأكد حماد التزام حكومته بمطالب الشعب الليبي، مجددًا الوقوف مع إرادة الليبيين الراغبة في بناء دولة مستقرة تقوم على التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة.

وأضاف أن حكومته مستعدة للتعاون مع جميع الأطراف الوطنية والدولية، بما يخدم مصلحة ليبيا العليا ويحفظ سيادتها واستقرارها.

تأتي هذه الجهود الأممية ضمن مساع لإيصال ليبيا إلى انتخابات تنهي الانقسام بين الحكومتين القائمتين منذ 2022، إحداهما برئاسة الدبيبة في طرابلس تدير الغرب، والأخرى برئاسة حماد في بنغازي تدير الشرق ومعظم مدن الجنوب.

ويأمل الليبيون في أن تؤدي هذه الانتخابات إلى وضع حد للصراع السياسي والمسلح المستمر منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي عام 2011، وإنهاء حالة الانتقال السياسي التي طالت لسنوات.

خريطة طريق من دون طريق

وتعليقًا على الخطوة الأممية، قال الكاتب والباحث السياسي في الشأن الليبي أحمد عرابي، إن خريطة الطريق التي أعلنتها هانا تيتيه الممثلة الخاصة للأمين العام رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أمام مجلس الأمن وفي رسالة متلفزة لليبيين، تمثل خطة متكاملة لمراحل وخطوات متدرجة ومتزامنة تهدف إلى إيصال الشعب الليبي نحو انتخابات وطنية وتوحيد مؤسسات السيادية في البلاد، فالمفاوضات الخاصة بتشكيل حكومة جديدة موحدة لن تكون بالأمر اليسير، ولكنها ضرورية وملحة في ظل الوضع الراهن، حيث إنه

لا يمكن فرض جدول زمني محدد التواريخ وصارم لهذه الخطوة.

وأوضح عرابي أن الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة في ليبيا سيكون خطوة تأتي بعد الانتهاء من الخطوة التأسيسية المتمثلة في إعادة هيكلة المفوضية العليا للانتخابات بالكامل، عبر استكمال تشكيل مجلس إدارتها من جديد، وضمان استقلاليتها المالية وقدرتها الاستيعابية، هذا إلى جانب تعديل الأطر القانونية المنظمة للعملية الانتخابية، وذلك في غضون شهرين كحد أقصى، حسب توصيات اللجنة الاستشارية بالخصوص في مخرجاتها.

وبيّن أن ما يميز هذه الخريطة هو المشاركة الواسعة وانخراط عدد كبير من الأطراف السياسية الفاعلة في المشهد، بهدف تحقيق توافق ودعم قوي لأي حكومة مقبلة في المستقبل.

وأضاف الباحث السياسي أن الخطة المكتملة التي طرحتها المبعوثة الأممية هانا تيتيه قد تبدو في ظاهرها متوازنة نظريًا، لكنها اصطدمت بالانقسام السياسي العميق وانعدام الثقة الكبيرة، فالأطراف السياسية ترى في كل خطوة تهديدًا لمصالحها ونفوذها، خصوصًا في مسألة تشكيل السلطة التنفيذية الجديدة، وتكرار نفس الخطة من جانب المبعوث السابق عبدالله باتيلي، أو من سبقوه، قد أعطى انطباعًا بأنها إعادة تدوير لمبادرات سابقة ومكررة دون ضمانات حقيقية أو آليات زمنية إلزامية لجميع الأطراف في المشهد السياسي، ما جعلها تبدو غير مقنعة وغير قابلة للتنفيذ في ظل التوترات القائمة بالعاصمة كأنها خريطة طريق جديدة من دون طريق واضح.

عرابي قال إن الفشل ليس في مضمون الخطة بقدر ما هو في غياب الإرادة السياسية الحقيقية وآلية تنفيذها الملزمة وسط صراع الشرعية بين الأطراف السياسية الحالية، وتطرق إلى رؤيته لمعالجة ملفات الانتخابات، ونزاهة الطعون، وشكل الحكومة الجديدة المقبلة، فالاقتراحات التي توصلت إليها اللجنة الاستشارية لحل الأزمة الليبية كانت شاملة للحل السياسي، فلا بد لتعزيز الوعي حول مخرجات اللجنة الاستشارية وتقييم دورها في صياغة اتفاق سياسي يمهد لإجراء انتخابات وطنية، وتسليط الضوء على أهمية توحيد مؤسسات الدولة وإنهاء المراحل الانتقالية المستمرة المفتوحة، وتأكيد مبدأ الملكية الوطنية للعملية السياسية وتلبية تطلعات الليبيات والليبيين، فهدف خريطة الطريق التي قدمتها المبعوثة الأممية هانا تيتيه أمام مجلس الأمن الدولي هو دعم الشعب الليبي للوصول إلى انتخابات رئاسية وتشريعية وتوحيد المؤسسات وإنهاء المراحل السابقة، فخريطة الطريق قائمة على خطوات متتابعة جزء منها قد يكون متزامنًا حتى تصل إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية، والفكرة وراء الحوار المهيكل هو أن يكون للشعب الليبي دور أساسي وفعال في المسارات الأربعة المختلفة التي تضمنتها اللجنة الاستشارية، فالشعب يريد إنهاء المراحل الانتقالية، لهذا وضعت الشروط مسبقة من أجل زيادة فرص نجاح خريطة الطريق للوصول إلى الانتخابات.

السودان.. قوافل الإغاثة تحت النار والمجاعة تضرب المخيمات

تعيش ولايات دارفور السودانية واحدة من أكثر مراحلها قتامة منذ اندلاع الحرب بين الجيش وقوات «الدعم السريع» في أبريل 2023. ففي وقتٍ يتضور فيه الملايين جوعًا وتفتك الكوليرا بالمخيمات، تتعرض حتى قوافل الإغاثة الإنسانية للقصف والاستهداف، في مشهد يلخص المأساة السودانية المركبة بين صراع السلاح ومحنة البقاء.

الخرطوم - مركز العرب

قافلة أممية في مرمى النيران

الأربعاء الماضي، تعرضت قافلة إنسانية تابعة لبرنامج الأغذية العالمي لهجوم بالقرب من مدينة مليط شمال دارفور، وهي واحدة من أكثر المدن تضررًا من المجاعة. المتحدث باسم الوكالة الأممية، غيفت واتاناساثورن، أكد أن «3 بين 16 شاحنة محملة بمواد غذائية منقذة للحياة اشتعلت فيها النيران وتضررت»، لكن الطواقم الإنسانية نجت بأعجوبة.

لم يكن الحادث معزولًا، إذ سبق للجيش أن استهدف في يونيو الماضي شاحنات إغاثة بمدينة الكومة، وفق ما ذكرته قوات «الدعم السريع» التي وصفت ما جرى بأنه «جريمة حرب ممنهجة ضد المدنيين». وطالبت الأخيرة بفتح تحقيق عاجل ومحاسبة المسؤولين عن استهداف قوافل المساعدات، معتبرة أن «حرمان الجوعى من الغذاء هو وجه آخر من أوجه الإبادة».

المجاعة والكوليرا.. موت مزدوج

في المخيمات المنتشرة بدارفور، يبدو أن الخطر الأكبر لم يعد فقط القصف والرصاص، بل الجوع والأوبئة. الأمم المتحدة قدّرت أن أكثر من 12 مليون سوداني أجبروا

على النزوح، فيما يقبع 7 ملايين داخليًا في ظروف بالغة القسوة.

مخيم «طويلة» شمال دارفور وحده يضم أكثر من 300 ألف نازح فرّوا من القتال، لكنه تحول إلى بؤرة وبائية؛ إذ لم يعد القتال التهديد الأخطر بل الكوليرا التي انتشرت مع موسم الأمطار وغياب المياه النظيفة. المجلس النرويجي للاجئين أشار إلى أن 10 % فقط من سكان المخيمات يحصلون على مياه صالحة للشرب، فيما أكدت منظمة «أطباء بلا حدود» أن البلاد تشهد «أسوأ تفش للكوليرا منذ سنوات»، إذ سُجّلت 40 وفاة في أسبوع واحد بدارفور فقط.

وبحسب منظمة الصحة العالمية، فقد تجاوز عدد الإصابات 48 ألف حالة في ولايات السودان الـ18، بينهم أكثر من ألف وفاة حتى منتصف أغسطس الجاري، فيما تنهار المستشفيات والعيادات الميدانية تحت ضغط الأعداد المتزايدة من المرضى.

الفاشر.. المدينة المحاصرة

في قلب دارفور، تعيش مدينة الفاشر حصارًا خانقًا منذ مايو 2023 فرضته قوات «الدعم السريع». الأمم المتحدة أعلنت أن 89 مدنيًا على الأقل قُتلوا خلال عشرة أيام من أغسطس وحده، بينهم 16 أعدموا ميدانيًا في مخيم أبو شوك المجاور.

جيريمي لورنس، المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قال إن «النمط المتكرر لاستهداف المدنيين والقتل بدوافع عرقية يؤكد المخاوف من انزلاق دارفور إلى أتون إبادة جديدة». معظم الضحايا ينتمون إلى قبيلة الزغاوة، ما يثير مخاوف جدية من عودة شبح العنف العرقي الذي دمغ تاريخ الإقليم منذ مطلع الألفية.

معارك لا تنتهي

ميدانيًا، أعلن الجيش السوداني أنه «دحر» هجومًا جديدًا لـ«الدعم السريع» على الفاشر وكبده «خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد». مصادر عسكرية أشارت إلى أن «الدعم السريع» رغم تضييق الخناق عليه في بعض الجبهات لا يزال يسيطر على أجزاء واسعة من شمال دارفور، فيما يسعى الجيش لاستعادة زمام المبادرة.

ورغم أن الحرب أسفرت عن عشرات الآلاف من القتلى - تقديرات أممية تشير إلى 20 ألفًا بينما دراسة أميركية

رفعت الرقم إلى 130 ألفًا - فإن كلا الطرفين يبدو مصممًا على المضي في معركة استنزاف لا يلوح في الأفق لها مخرج قريب.

نداءات دولية للهدنة

على وقع هذه المأساة، أصدرت الولايات المتحدة وحلفاؤها - ومن بينهم مصر والسعودية والإمارات وسويسرا والاتحاد الإفريقي - بيانًا مشتركًا دعوا فيه إلى «هدنات إنسانية عاجلة» لحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات. البيان شدد على أن «الحاجات الإنسانية بلغت مستويات حرجة، وعلى أطراف النزاع الالتزام بتعهداتهم في القانون الدولي الإنساني».

لكن حتى الآن، تبقى هذه الدعوات بلا صدى فعلي على الأرض، إذ يواصل الجيش و«الدعم السريع» تبادل الاتهامات، فيما يظل المدنيون - ومعظمهم نساء وأطفال - بين مطرقة القصف وسندان المجاعة.

وطن على حافة الانهيار

ما بين القوافل المستهدفة والمخيمات المحاصرة والأوبئة المتفشية، يبدو السودان اليوم أقرب ما يكون إلى كارثة إنسانية شاملة. دارفور تحديدًا تختزل هذه الصورة بأبشع تفاصيلها: مدينة محاصرة، ومخيمات تغرق بالكوليرا، وأطفال يتضورون جوعًا، وقوافل إغاثة تحترق تحت القصف.

في الوقت ذاته، تستمر المعارك بين الجيش و«الدعم السريع» بلا هوادة، فيما يزداد المجتمع الدولي اكتفاءً ببيانات «القلق العميق» والدعوات إلى هدنة. وبين هذا وذاك، يقف المدني السوداني وحيدًا، محاصرًا بالجوع والمرض والخوف، في انتظار معجزة توقف نزيف بلد يوشك أن ينهار بالكامل.

وفاة 46 شخصًا فى كردفان السودان بسبب سوء التغذية

وفي كردفان أعلنت شبكة أطباء السودان، رصد وفاة 46 شخصًا بسبب سوء التغذية خلال شهري يوليو وأغسطس الماضيين بولاية جنوب كردفان، معظمهم من النساء والأطفال.

وقالت الشبكة في بيان، إن أكثر من 18 ألف امرأة حامل ومرضعة تحتاج بصورة عاجلة إلى تغذية إضافية، في

مؤشر على دخول الأزمة بالولاية مرحلة خطيرة.

إعادة إعمار القطاع الزراعي

وعلى المستوى السياسي بحث رئيس مجلس الوزراء السوداني كامل إدريس، مع المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، إبراهيم آدم أحمد الدخيري سبل إعادة إعمار القطاع الزراعي بالسودان، وذلك خلال استقباله للمدير العام للمنظمة بمكتبه بمدينة بورتسودان، بحضور وزير الزراعة والري السوداني عصمت قرشي محمد وذكر بيان صادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن رئيس مجلس الوزراء السوداني أشاد بجهود المنظمة في دعم التنمية الزراعية على المستويين القُطري والإقليمي، وأكد أن السودان ينظر إليها كشريك استراتيجي في مسار النهوض بالقطاعات الزراعية والحيوانية والسمكية، باعتبارها ركائز أساسية للاقتصاد الوطني ومصدرًا رئيسيًا لتحقيق الأمن الغذائي.

من جانبه، ثمّن وزير الزراعة والري السوداني الدور المحوري للمنظمة في مساندة القطاع الزراعي العربي خصوصًا السوداني، في ظل التحديات الاستثنائية التي فرضتها الحرب، مؤكدًا أهمية توسيع الشراكة معها لدعم جهود إعادة البناء.

وبحث الجانبان خلال الاجتماع أبرز التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي السوداني نتيجة الحرب، من بينها تدمير البنية التحتية الزراعية، وتعطّل أنظمة الري والإنتاج، وهجرة الكوادر الفنية، مؤكدين أهمية وضع خطط عاجلة لإعادة الإعمار وتعزيز الإنتاجية.

في هذا السياق، أوضح الدخيري أن المنظمة العربية للتنمية الزراعية تضع السودان في صدارة أولوياتها، لما يتمتع به من إمكانات زراعية هائلة تجعله سلة غذاء واعدة للمنطقة العربية.

وأضاف أن المنظمة شرعت في تنفيذ حزمة من البرامج والمشروعات التنموية، تشمل إعادة تأهيل القطاع الزراعي، وتوفير الدعم الفني، وبناء القدرات الوطنية، إلى جانب إطلاق 6 منصات للتحول في النظم الزراعية بعدد من ولايات السودان، بالتعاون مع القطاع المصرفي السوداني، بما يسهم في تسريع وتيرة التعافي من آثار الحرب.

غزة..

الأمم المتحدة تعلن المجاعة والاحتلال مستمر في خطط الاجتياح

لا شيء يكشف قسوة الحروب مثل مشاهد الجوع. وفي غزة، لم يعد الحديث عن أزمة إنسانية مجرد عناوين في نشرات الأخبار، بل صار واقعًا يوميًا يعيشه أكثر من مليوني إنسان تحت حصار مطبق وحرب متواصلة. المشاهد المقبلة من القطاع تصوّر كارثة تتجاوز حدود السياسة والعسكر، لتضع العالم أمام مأساة إنسانية غير مسبوقة: أطفال بلا غذاء، وعائلات تبحث عن فتات الخبز، ومستشفيات عاجزة عن توفير أبسط مقومات الحياة.

القدس - ثائر نوفل أبو عطيوي

جوع يفتك بالصغار

في الأحياء المدمرة من شمال غزة، تتحول مهمة الحصول على وجبة واحدة إلى معركة يومية. الأمهات ينتظرن ساعات أمام نقاط توزيع المساعدات على أمل الحصول على كيس طحين أو علبة حليب، بينما يزداد عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد.

تقارير منظمة الصحة العالمية تتحدث عن أرقام صادمة: آلاف الأطفال يواجهون خطر الموت البطيء، وقرابة 90 % من سكان القطاع لا يحصلون على غذاء كافٍ. صور الأجساد الهزيلة

والوجوه الغائرة صارت أبلغ تعبير عن حجم المأساة، في وقت يبدو فيه العالم عاجزًا عن اتخاذ خطوات عملية لوقف هذه الكارثة.

انهيار المنظومة الصحية

لم يتوقف الأمر عند الجوع. فالمستشفيات، التي تعمل بقدرات محدودة تحت القصف، لم تعد قادرة على استقبال الأعداد المتزايدة من المصابين بسوء التغذية أو الأمراض المرتبطة بالمياه الملوثة. الأطباء يروون قصصًا مفزعة: أطفال يصلون إلى الطوارئ وقد فقدوا القدرة على الحركة نتيجة الهزال الشديد، وأمهات ينهارون من البكاء لعجزهم عن إنقاذ فلذات أكبادهم.

النقص الحاد في الأدوية والمحاليل الطبية يزيد الوضع سوءًا، لتصبح غزة اليوم نموذجًا لكيفية تدمير الحصار المتواصل لحق الإنسان في الصحة والحياة.

شهادات من قلب المأساة

«ابني عمره أربع سنوات، لم يعد يقوى على المشي من شدة الجوع»، تقول أم محمد، وهي تقف في طابور طويل للحصول على وجبة عدس من مطبخ خيري مؤقت. تضيف بصوت متهدج: «نعيش على وجبة واحدة في اليوم، وأحيانًا لا نجدها».

أما الشاب محمود، فيحكي كيف يجوب مع إخوته شوارع غزة المدمرة بحثًا عن بقايا طعام بين الركام: «لم أكن أتصور أنني سأصل يومًا إلى هذا المشهد، أن أبحث عن لقمة في القمامة لأطعم أمي المريضة».

مسؤولية دولية غائبة

رغم التحذيرات المتكررة من الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة، ما زال المجتمع الدولي عاجزًا عن وقف المجاعة في غزة. بعض الشحنات الإغاثية تصل عبر معابر محدودة، لكنها لا تكفي لسد جزء يسير من الاحتياجات. تقارير برنامج الأغذية العالمي تشير إلى أن القطاع يحتاج إلى آلاف الأطنان من الغذاء شهريًا، بينما لا يصل منه إلا الفتات.

هذا الفشل لا يعكس فقط غياب الإرادة السياسية لوقف الحصار، بل يكشف كذلك عن ازدواجية المعايير في التعامل مع الكوارث الإنسانية عالميًا.

الجوع سلاح حرب

كثير من المراقبين يؤكدون أن ما يجري في غزة يتجاوز كونه أزمة إنسانية عارضة، بل هو استخدام متعمد للجوع كسلاح حرب. فالتجويع الممنهج يعاقب المدنيين ويدمر نسيج المجتمع، ويضع الضحايا بين خيارين: الاستسلام أو الموت.

ويحذر خبراء حقوق الإنسان من أن هذه

السياسة تمثل خرقًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، الذي يحظر استخدام الحصار والتجويع ضد المدنيين. لكن الأصوات المطالبة بالمحاسبة لا تزال خافتة أمام ثقل المصالح السياسية.

مقاومة الحياة وسط الركام

ورغم الجوع، يرفض سكان غزة الاستسلام. في مشاهد مؤثرة، يقيم متطوعون مطابخ صغيرة لإعداد وجبات ساخنة، ويبتكر الشباب طرقًا لتجميع المياه وتوزيعها على الأحياء المحاصرة. الأطفال، ببراءتهم، يواصلون اللعب في أزقة مدمرة، كأنهم يرسلون رسالة إلى العالم بأن الحياة ستستمر مهما اشتد الحصار.

هذه الروح المقاومة، برغم قسوة الظروف، تعكس جوهر معركة الغزيين: صراع من أجل البقاء، وتشبث بالحياة في وجه سياسات الموت.

أبعاد سياسية وأمنية

لا يمكن فصل المجاعة في غـزة عن سياقها السياسي. فالحرب المستمرة والحصار المفروض جعلا القطاع معزولًا تمامًا عن العالم الخارجي. حتى المبادرات الإقليمية لوقف إطلاق النار لم تنجح في تخفيف الكارثة الإنسانية.

ويـرى محللون أن استمرار المجاعة قد يشعل موجات جديدة من الغضب الشعبي في المنطقة، ويزيد من تعقيد ملفات السلام والأمن في الشرق الأوسط. فالجوع لا يولد إلا اليأس، واليأس بدوره يولد الانفجار.

غزة في عيون العالم

الإعلام الدولي بدأ يصف ما يحدث في غزة بأنه «مجاعة القرن»، ويدعو بعض الكتّاب إلى مقارنته بالمجاعات الكبرى في إفريقيا خلال التسعينيات. الفارق، كما يقول أحد الصحفيين الغربيين، أن «العالم كان يهرع لإرسال المساعدات حينها، أما اليوم فالجميع يتفرج».

هذا الصمت المريب يضع الضمير العالمي على المحك، ويطرح أسئلة قاسية: ما قيمة القوانين والمواثيق الدولية إذا كان ملايين البشر يواجهون الموت جوعًا أمام أعين الجميع؟

الاجتياح.. بين الخطط العسكرية والمقاومة الشعبية

وبينما يعيش قطاع غـزة على وقـع المجاعة والكارثة الإنسانية، تسابق إسرائيل الزمن لتنفيذ خطط عسكرية وصفتها أوساط أمنية بـ«الأوسع منذ 1967». فالتسريبات الواردة من داخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تكشف عن إصـرار متصاعد على اجتياح بري شامل، لا يقتصر على «المناطق الحدودية» أو «الأنفاق»، بل يمتد إلى عمق القطاع بما يشمل السيطرة على مراكز المدن والمخيمات.

الخطة، التي تتداولها أوساط إسرائيلية تحت اسم «الحسم»، ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية:

1. التطويق والعزل: تقسيم قطاع غزة إلى مربعات جغرافية منفصلة، وقطع التواصل بين شماله وجنوبه، مع فرض طوق عسكري محكم يمنع

حركة المدنيين.

2. التمشيط والتطهير: الاعتماد على اجتياحات متدرجة داخل الأحياء المكتظة، باستخدام المدرعات والطائرات المسيرة والكلاب البوليسية، لفرض ما تسميه إسرائيل «تنظيف البنية التحتية للمقاومة».

3. الإدارة الأمنية: بعد السيطرة، تسعى إسرائيل لإقامة «مجالس محلية بديلة» تدير الحياة المدنية تحت إشراف مباشر من الجيش، وهو ما يثير مخاوف من إعادة إنتاج نموذج «الاحتلال العسكري المباشر» كما كان قبل الانسحاب عام 2005.

ويرى محللون أن الإصرار الإسرائيلي على هذه الخطة ينبع من رغبة سياسية داخل الحكومة في تحقيق «نصر ملموس» أمام الرأي العام الداخلي، خصوصًا بعد فشل محاولات سابقة في حسم المعركة جوًا. كما يسعى اليمين الإسرائيلي إلى استثمار فكرة الاجتياح لإعادة رسم المشهد الفلسطيني بما يخدم مشاريعه الاستيطانية والأمنية طويلة المدى.

لكن هذه الحسابات تصطدم بواقع معقد. فالتجارب السابقة أثبتت أن غزة تتحول سريعًا إلى «فخ استنزاف» للقوات المقتحمة. المقاومة، رغم الحصار، طورت تكتيكات تعتمد على الأنفاق والكمائن، ما يجعل أي تقدم بري محفوفًا بخسائر فادحة. إضافة إلى ذلك، يحذر خبراء عسكريون غربيون من أن الاجتياح الكامل قد يتحول إلى «حرب شوارع» طويلة الأمد، تُستنزف فيها القوات الإسرائيلية يوميًا، وتتحول إلى عبء استراتيجي على المدى البعيد.

في المقابل، يتابع المجتمع الدولي بقلق. الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة حذرت من أن الاجتياح سيؤدي إلى «انهيار كامل للمنظومة الإنسانية»، حيث إن أي عملية عسكرية واسعة ستقطع آخر شرايين الإمداد، وتزيد من معدلات النزوح والجوع، لتضع مليونَي إنسان تحت تهديد الإبادة البطيئة.

وبينما تصر القيادة الإسرائيلية على خيار الاجتياح باعتباره «الحل الأخير»، يبدو أن النتائج قد تكون عكسية: مجازر بحق المدنيين، تصاعد المقاومة، وتفاقم عزلة إسرائيل سياسيًا وأخلاقيًا. وهكذا، يبقى السؤال معلقًا: هل ستنجح إسرائيل في فرض خطتها العسكرية، أم تتحول غزة مجددًا إلى مقبرة لمشاريع الاحتلال؟

نداء إنساني

وعطفًا على ما سبق، فإن إنقاذ غزة لم يعد مجرد ملف سياسي في أروقة المفاوضات، بل جرح إنساني مفتوح يصرخ في وجه العالم، كل طفل يموت جوعًا هو وصمة عار على جبين الإنسانية، وكل أم تفقد قدرتها على إطعام أبنائها هي شهادة على عجز النظام الدولي. لقد أثبتت الحرب أن القصف يهدم البيوت، لكن الجوع يهدم الإنسان من الداخل. وإذا لم يتحرك العالم الآن، فإن التاريخ سيسجل هذه المجاعة كأحد أكثر فصول القرن الحادي والعشرين ظلمة وقسوة.

تحضيرات للمشاركة في تدريب «أمن الخليج 4» وخطة وطنية للتطوير الاقتصادي

تستعد الكويت للاشتراك في التدريب الأمني المشترك الذي ينظمه مجلس التعاون الخليجي خلال الأسابيع المقبلة، ضمن خطط تطوير الأداء الأمني والعسكري في البلاد، ويتزامن ذلك مع خطة حكومية طموحة لتطوير الأداء الاقتصادي تحت اسم «2035» والتي تتضمن تعديلات على الخطة الوطنية التي أطلقت في السابق «2030" ويشرح التقرير التالي آخر التطورات في الكويت.

الكويت - مركز العرب

استعداد للمشاركة في تمرين مجلس التعاون «أمن الخليج العربي 4»

عقد رئيس قطاع شئون المرور والعمليات بوزارة الداخلية الكويتية رئيس اللجنة العليا للتمرين التعبوي المشترك، العميد عبدالله العتيقي، الاجتماع الأول للجنة العليا في إطار الاستعدادات الجارية للمشاركة في التمرين التعبوي المشترك للأجهزة الأمنية بدول مجلس التعاون الخليجي «أمن الخليج العربي 4» والمقرر عقده في دولة قطر في يناير عام 2026.

وأكد العميد عبدالله العتيقي حرص القيادة العليا بوزارة الداخلية على مواصلة التعاون الأمني المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي، وفقًا لما جاء في بيان لوزارة الداخلية الكويتية اليوم.

وبحث الاجتماع آليات التنسيق وتوحيد الجهود بين الفرق والقطاعات المعنية بما يعزز الجاهزية للمشاركة في التمرين، وتأكيد تكامل الأدوار بما يسهم في الحرص على نجاح مشاركة دولة الكويت وتعزيز منظومة الأمن الخليجي المشترك.

وشارك في الاجتماع فرق الإعداد والتخطيط، والتقييم والمراقبة، والقيادة والسيطرة، والأمن، والتدريب من قطاع الأمن الخاص، وفريق نظم المعلومات والاتصالات من إدارة العمليات المركزية، وفريق العلاقات العامة والمراسم والإعلام من الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني، وفريق الخدمات الطبية من الإدارة العامة لشئون قوة الشرطة، إضافة إلى فريق الإمداد والتجهيز.

رسم مسار التنمية عبر «كويت جديدة 2035»

تعيد الكويت صياغة منهجية التنمية عبر سلسلة من المشروعات الكبرى والإصلاحات العميقة، مدفوعة برؤية «كويت جديدة 2035» التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط.

اقتصاديًا، الأرقـام تعكس طموحات واضحة، من تقليل العبء على الميزانية العامة بنسبة 30 في المائة، جذب استثمارات خاصة وأجنبية بقيمة 10 مليارات دينار حتى 2030، وتحقيق إيرادات سنوية بمليار دينار مع توفير أكثر من 50 ألف وظيفة جديدة.

يتوقع البنك الدولي نموًا يصل إلى 2.2 في المائة في 2025 مدعومًا بإنفاق ذكي ومشروعات كبرى، فيما ترى مؤسسات تصنيف دولية مثل «ستاندرد آند بورز» و«هيرميس» أن بيئة القرار الاقتصادي في الكويت تتحسن بشكل ملحوظ، ما يعزز فرص القطاع المصرفي في النمو المستدام.

توقعات باستقرار الاقتصاد

ومن جهته، توقع البنك الدولي في تقرير أصدره أخيرًا مكتبه الإقليمي في الرياض حول دول الخليج، أن يظل النمو الاقتصادي مستقرًا عند 2.7 في المائة خلال الفترة (2026-2027)، مبينًا أن الآفاق الاقتصادية طويلة الأجل تعتمد على التنفيذ الناجح للإصلاحات الهيكلية وجهود تنويع النشاط الاقتصادي.

وتمضي الدولة اليوم في مشروع ميناء مبارك الكبير الاستراتيجي بالشراكة مع الصين، وتطلق في الوقت ذاته المرحلتين الثانية والثالثة من محطة الزور الشمالية التي تعد من أضخم مشروعات الكهرباء والمياه في البلاد.

ولم يقف الحراك الحكومي عند حدود المشاريع، بل امتد إلى إصلاحات تشريعية وتنظيمية شملت تعديلات على قوانين الشركات، وإطلاق الرخصة الذكية، وتطوير نظام الوسيط العقاري، والتأسيس لمنظومة المطور العقاري.

وتستهدف هذه الإجـراءات رفع كفاءة الاقتصاد وتعزيز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين تمهيدًا للترقية إلى مصاف الأسواق الناشئة المتقدمة.

وتدرك الحكومة أن النجاح مرهون بقدرتها على تنفيذ ما وُضع على الورق، لذلك شرعت في حصر المشروعات والعقود كافة في الوزارات والهيئات، لتفادي ازدواجية الطرح وضمان متابعة الإنجاز بشكل عملي على الأرض.

ارتفاع معدل التضخم

وسجل مؤشر الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (معدل التضخم) في الكويت ارتفاعًا بنسبة 2.39 % في شهر يوليو الماضي على أساس سنوي.

وجاءت الزيادة السنوية في المؤشر - الذي يُعد من أبرز المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن مستوى التضخم - مدفوعة بارتفاع أسعار عدد من المجموعات الرئيسية، أبرزها: الأغذية والمشروبات والصحة والملبوسات والتعليم باستثناء النقل.

وكشفت بيانات نشرتها الإدارة المركزية للإحصاء في الكويت، أن معدل التضخم سجل ارتفاعاً على أساس شهري في يوليو الماضي بنسبة 0.22 %، وذلك مقارنة بشهر يونيو السابق عليه.

وأوضحت أن معدل التضخم للأغذية والمشروبات (المجموعة الأولى) ارتفع على أساس سنوي في يوليو الماضي بنسبة 5.63 % مقارنة بالشهر ذاته من عام 2024، بينما ارتفع معدل للسجائر والتبغ بنسبة 0.07 %.

وذكرت الإدارة المركزية للإحصاء أن معدل التضخم للمجموعة الثالثة (الملبوسات) ارتفع بنسبة 3.7 % على أساس سنوي كما ارتفعت أسعار مجموعة خدمات المسكن بنسبة 0.98 % كذلك ارتفع معدل التضخم في المجموعة الخامسة (المفروشات المنزلية) بنسبة 3.22 %.

وأشارت إلى أن معدل تضخم المجموعة السادسة (الصحة) ارتفع بنسبة 2.85 % في يوليو الماضي على أساس سنوي، بينما شهدت أسعار مجموعة النقل انخفاضا بنسبة 1.75 % في يوليو الماضي مقارنة بالشهر ذاته من عام 2024.

وكشفت بيانات إدارة الإحصاء الكويتية أن معدل تضخم المجموعة الثامنة (الاتصالات) ارتفع بنسبة 0.48 % على أساس سنوي، كما ارتفع معدل تضخم المجموعة التاسعة (الترفيه والثقافة) بنسبة 1.76 % في حين ارتفعت أسعار المجموعة العاشرة (التعليم) بنسبة 0.71 %.

وأشارت إلى ارتفاع تضخم مجموعة المطاعم والفنادق على أساس سنوي في يوليو الماضي بنسبة 1.94 %، وكذلك الحال لمجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 4.8 % على أساس سنوي.

أشار تقرير صادر عن وكالة «إس آند بي S&P-» إلى أن عجز الموازنة في الكويت سيبقى مرتفعًا على مدى العامين أو الثلاثة أعوام المقبلة.

وترى الوكالة أن متوسط عجز الموازنة سيبلغ 8.9 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2025-2028 مقارنةً بعجز مُقدّر بنسبة 2 % في عام 2024.

وذكرت أن قانون التمويل والسيولة الكويتي سيُنوّع قاعدة تمويل الحكومة، حيث سيسمح لها بإصدار سندات دين في أسواق المال لأول مرة منذ عام 2017.

وأعلنت الحكومة الكويتية قبل أيام أنها ستتجه إلى الأسواق المالية المحلية والعالمية من أجل بدء اقتراض نحو من 3 إلى 6 مليارات دينار كويتي في العام المالي الجاري 2025-2026، وذلك بغرض تمويل المشروعات التنموية التي تعتزم البلاد تنفيذها.

عودة للأسواق المحلية والدولية

وبذلك تعود الكويت إلى الأسواق المالية المحلية والعالمية للاقتراض بعدما توقفت لمدة تجاوزت 8 سنوات، وذلك في إطار تنفيذ المرسوم الخاص بالتمويل والسيولة، ما يعزز اقتراض البلاد حتى 30 مليار دينار، فيما يشدد قانون الدين العام بألا تتجاوز مدة سداد القروض نحو 50 عامًا، ويستهدف القانون بالأساس تمويل المشاريع الرأسمالية.

وقال مستشار سابق لوزير المالية الكويتي، محمد رمضان، إن العجوزات في الكويت هي الموازنة فقط، وبالنظر إلى إيرادات الاستثمار وإيرادات النفط فالبلد حقق فائضا يعادل 29 % من الناتج المحلي، أو ما يوازي 40 مليار دولار في العام الماضي، وفق تقرير «إس آند بي».

وتابع أن الوكالة تقدر انخفاض هذا الفائض إلى ما نسبته 21 %، أي ما يقارب 30 مليار دولار سنويا حتى عام 2028.

وأشار إلى أن السبب الرئيسي وراء العجوزات في الموازنة هو انخفاض أسعار النفط لأن تقدير الوكالة لسعر النفط العام الماضي كان 80 دولارًا للبرميل، وحاليًا خفضت تقديراتها لأسعار النفط إلى 65 دولارًا للبرميل، وهو ما أثر على الموازنة التي يذهب الجزء الأكبر منها إلى الرواتب والدعوم والمنح.

وقال إن ثمة إصلاحات في الكويت، ولكن الوكالة ترى أن الدولة ربما تكون متأخرة عن القيام ببعض الإصلاحات الجوهرية.

هل يشهد الموقف الأوروبي من إسرائيل تحولًا جذريًا بسبب حرب غزة؟

منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة في أكتوبر 2023، دخلت القارة الأوروبية في اختبار صعب أمام شعوبها والرأي العام العالمي. فالمجازر المتكررة، والانهيار الإنساني غير المسبوق في القطاع المحاصر، دفعا أوروبا - التي طالما اعتُبرت داعمًا تقليديًا لإسرائيل - إلى مراجعة مواقفها. وفيما وصفه محللون بـ"تسونامي أوروبا"، بدأت العواصم الأوروبية تُظهر تحولات سياسية ودبلوماسية غير مسبوقة، وسط ضغوط شعبية داخلية واعتبارات أخلاقية وقانونية.

القاهرة – منة الله أسامة

من الدعم التقليدي إلى الانتقاد العلني

على مدى عقود، التزمت أغلب الحكومات الأوروبية بخط ثابت داعم لإسرائيل، متذرعة بـ"حقها في الدفاع عن نفسها". غير أنّ مشاهد الدمار الهائل، وتجويع المدنيين، واستهداف المستشفيات والمدارس في غزة، قلبت الموازين. فقد تصاعدت الأصوات الرسمية الأوروبية المنتقدة للانتهاكات الإسرائيلية، وبرزت دعـوات لفرض عقوبات على تل أبيب، بل وذهبت بعض الدول إلى خطوات عملية مثل الاعتراف بدولة فلسطين، في تحول يعكس حجم الضغط الداخلي والخارجي.

مواقف أوروبية متمايزة

يمكن رصد مشهد أوروبي متنوع إزاء الحرب، يتوزع على عدة محاور:

دول ذات ثقل دولي بدأت بتوجيه انتقادات علنية لإسرائيل: مثل فرنسا وبريطانيا وكندا وأستراليا.

دول ناقدة بشدة للسياسات الإسرائيلية: مثل إيرلندا وإسبانيا وبلجيكا ومالطا والنرويج.

مواقف عملية جديدة: شملت إعـلان نية بريطانيا وفرنسا الاعتراف بدولة فلسطين، ومراجعة اتفاقية الشراكة الأوروبية – الإسرائيلية، وفرض قيود على صادرات الأسلحة، وفرض عقوبات على وزراء وقادة مستوطنين.

فرنسا وبريطانيا في الواجهة

فرنسا، التي طالما ارتبطت بعلاقات قوية مع إسرائيل، ذهبت بعيدًا في انتقاداتها، حيث أكدت أن العملية البرية في غزة "خطأ فادح"، وأعلنت رفضها استهداف المدنيين، وعبّرت عن دعمها لقيام دولة فلسطينية. بل وصلت إلى اتخاذ قـرارات بمنع مشاركة شركات إسرائيلية في معارض دفاعية، وأوقفت منح التأشيرات

لموظفي شركات أمن إسرائيلية.
أما بريطانيا، فقد وصفت الوضع الإنساني في غزة بأنه "لا يُطاق"، وفرضت عقوبات على كيانات استيطانية. بل إن البرلمان الإسباني صوّت للنظر في حظر تجارة الأسلحة مع إسرائيل، في خطوة رمزية لكنها ذات دلالة سياسية قوية.

تحولات داخل الاتحاد الأوروبي

داخل الاتحاد الأوروبي، برزت أصوات قوية مثل وزيرة خارجية الاتحاد كايا كالاس، التي حذّرت من الخسائر الفادحة في الأرواح، وأكدت أن عقوبات المستوطنين أعدّت بالفعل. فيما شدد مسؤولون آخرون على ضرورة إعادة الاعتبار للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، في إشارة إلى الانهيار الأخلاقي الذي تمثله الحرب.
كما بدأ الاتحاد الأوروبي مراجعة اتفاقية الشراكة مع إسرائيل، خصوصًا المادة الثانية المتعلقة باحترام حقوق الإنسان. وهذه الخطوة - التي أيدتها 17 دولة - تعكس بداية تحوّل أعمق في مقاربة بروكسل لعلاقتها مع تل أبيب.

الاعتراف بفلسطين... خطوة رمزية أم بداية مسار جديد؟

شهد العام الماضي اعترافًا منسقًا من إسبانيا وإيرلندا والنرويج بدولة فلسطين، وتلوح فرنسا وبريطانيا بخطوات مماثلة قريبًا. ويرى محللون أن هذه الاعترافات تحمل بعدًا سياسيًا أكثر منه قانونيًا، إذ تُستخدم كرسائل ضغط على حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل.
الدكتور أيمن الرقب، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القدس، يرى أن الاعترافات الأوروبية "انتصار معنوي للشعب الفلسطيني"، لكنها في النهاية جزء من معركة دبلوماسية قد تفضي إلى إحراج الولايات المتحدة أكثر من تغيير المعادلة على الأرض.
وأضاف: «نحن نتحدث عن مرحلة من الصراع الدبلوماسي الذي قد يفضي إلى ضغط دولي وإحراج الولايات المتحدة الأمريكية، وأن من يتحكم في الضغط على الاحتلال الإسرائيلي هي الولايات المتحدة الأمريكية ثم الاتحاد الأوروبي، واليوم نعتمد على رؤية الاتحاد الأوروبي على أن يفضي هذا الأمر إلى وقف الحرب ضد الشعب الفلسطيني وحل الدولتين».
ومن جهته، يقول رامي زهدي، نائب رئيس مركز «العرب للأبحاث والدراسات»، إن هذه الاعترافات "لن تغير الواقع ما لم تتحول إلى أدوات ضغط حقيقية على الاحتلال". ويضيف: "القضية الفلسطينية لا تحتاج فقط إلى اعترافات، بل إلى فك نظام الحماية الغربية لإسرائيل".
في المقابل، يرى باحثون آخرون أن الاعتراف يُكرس الرواية الفلسطينية، ويعزز الكفاح القانوني الدولي، ويفتح الباب أمام موجات اعتراف جديدة، بما يضاعف عزلة إسرائيل.

الحسابات الأوروبية المعقدة

الدكتور هاني الجمل، الباحث في الشؤون الدولية، يفسر التحول الأوروبي في ضوء عدة عوامل: رغبة أوروبا في الاستقلال الاستراتيجي عن القرار الأمريكي، والخوف من صعود اليمين الشعبوي بسبب غضب الشارع من دعم إسرائيل، والحاجة لإحياء مسار الرباعية الدولية كأداة لإعادة التموضع الأوروبي في الشرق الأوسط، ومصالح اقتصادية مرتبطة بالطاقة والتجارة مع العالم العربي بعد الحرب الروسية - الأوكرانية.
ما يجري في أوروبا ليس مجرد تبدل في التصريحات؛ بل بداية تحوّل في البنية السياسية والأخلاقية للقارة تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. صحيح أن الطريق ما زال طويلًا، وأن الاعترافات وحدها لا توقف القصف ولا تنقذ الجائعين في غزة، لكنها مؤشر على اهتزاز "الحصانة السياسية" التي تمتعت بها إسرائيل لعقود داخل الغرب
لقد وضعت حرب غزة أوروبا أمام مرآتها: بين قيمها التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية، وبين تحالفاتها القديمة. والسؤال الذي يبقى: هل يترجم هذا التحول إلى خطوات عملية تغير مسار الصراع، أم يظل مجرد "ديكور سياسي" لامتصاص غضب الشارع؟

من دمشق إلى بغداد وبيروت وغزة:

الشرق الأوسط يعيد رسم خرائطه

تعيش سوريا ومعها المنطقة المحيطة، حالة من الغليان المتواصل، حيث تتقاطع الأزمات الداخلية مع التوترات الإقليمية والصراعات الدولية في لوحة معقدة يصعب تفكيكها. فمن ريف السويداء المشتعل بالاشتباكات، إلى الحسكة وما تشهده من خلافات سياسية، مرورًا بحرائق الشمال الغربي، وصولًا إلى التحديات الإقليمية في العراق ولبنان وفلسطين، يتبدى أن سوريا ليست جزيرة معزولة، بل جزء من مشهد أوسع يرسم ملامح مرحلة جديدة في الشرق الأوسط.

القاهرة - علي فوزي

وفي ظل محاولات دمشق تثبيت الاستقرار وإعادة بسط سلطتها على كامل أراضيها، فإن الرياح المقبلة من الجوار - العراق ولبنان وفلسطين - تكشف عن تداخل الملفات وتشابك المصالح، ليظل السؤال الأهم: هل تستطيع سوريا تجاوز عاصفة الانقسامات والتجاذبات، والانطلاق نحو استقرار حقيقي؟ أم أن الصراع الإقليمي سيبقيها في قلب العاصفة؟

المشهد السوري بين مفترق الطرق

تشهد الساحة السورية تطورات متسارعة تعكس عمق تعقيدات الأزمة التي طالت أكثر من عقد من الزمن، حيث تتقاطع التوترات الداخلية مع التحديات الإقليمية والدولية. وبينما تحاول دمشق إعادة فرض الاستقرار وتعزيز سيادة الدولة على كامل أراضيها، فإن الخروقات الأمنية والتجاذبات السياسية في الجوار الإقليمي تضيف مزيدًا من الضغوط.

تصاعد الاشتباكات في السويداء

لم تهدأ محافظة السويداء الجنوبية رغم الاتفاقات الأخيرة لوقف إطلاق النار، حيث أفادت وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا» باندلاع اشتباكات عنيفة في ريف السويداء الغربي، نفذتها مجموعات مسلحة مرتبطة بالشيخ الدرزي حكمت الهجري.

وشهدت قرية تل حديد أعنف الهجمات، حيث استخدمت قذائف الهاون والأسلحة الثقيلة، ما أدى إلى مقتل عنصر أمني وإصابة آخرين.

هذا التصعيد يعكس هشاشة التهدئة في المنطقة، ويؤكد - بحسب مصادر حكومية - أن بعض المجموعات تسعى إلى فرض أمر واقع يتعارض مع وحدة سوريا. وتتهم دمشق هذه الجماعات بالارتباط بأجندات انفصالية مدعومة من قوى خارجية، فيما يطالب وجهاء محليون بإيجاد حلول سلمية تحافظ على خصوصية المحافظة دون المساس بوحدة الدولة.

الشرع: لا تقسيم في سوريا

الرئيس السوري أحمد الشرع حسم الجدل حول مستقبل البلاد، مؤكدًا أن تقسيم سوريا «مستحيل»، وأن كل المحاولات لإقامة كانتونات محلية لن تنجح، لغياب الأسس الموضوعية والعرقية والسياسية لمثل هذه المشاريع.

وفي حوار عقده بإدلب بحضور وزراء وأكاديميين ووجهاء، شدد الشرع على أن المحاصصة السياسية والتنافس السلبي على المناصب، يمثلان الخطر الحقيقي على المجتمع في مرحلة إعادة البناء.

وبخصوص أحداث السويداء، أكد الشرع أن الدولة ملتزمة بمحاسبة المتورطين وفق القانون، مجددًا

أن سيادة الدولة ووحدة أراضيها خط أحمر لا يمكن تجاوزه.

الموقف السوري من «قسد» في الحسكة

في موازاة ذلك، وجّهت وزارة الخارجية السورية انتقادات لاذعة لمؤتمر عقدته قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ومكونات أخرى في مدينة الحسكة، واعتبرته «تحالفًا هشًا» يقوم على أسس طائفية وعرقية، ويعيد «إنتاج رموز النظام السابق».

وقال قتيبة إدلبي، مدير إدارة الشؤون الأمريكية في الوزارة، إن أبواب دمشق مفتوحة لأي حوار وطني جامع، لكن ما جرى في الحسكة «لا يمثل الإطار الوطني»، بل يعرقل مسار العدالة الانتقالية واتفاقات وقف إطلاق النار.

وفي المقابل، دعت أطراف المؤتمر إلى إقامة دولة لا مركزية ودستور يضمن التعددية الثقافية والدينية، وهو ما تعدّه دمشق خطوة خارج الإجماع الوطني.

دمشق تفتح أبوابها للجاليات في الخارج

في ظل هذا المشهد الداخلي المتوتر، اتخذت الحكومة السورية خطوات لتقوية علاقتها بجالياتها في الخارج. فقد أعلنت وزارة الخارجية تقديم خدمات قنصلية مجانية للجالية السورية في ليبيا، تشمل تمديد الجوازات ووثائق المرور وتصديق الأوراق الرسمية، ريثما يُعاد افتتاح السفارة السورية في طرابلس.

تأتي هذه الخطوة في إطار سياسة «إعادة الوصل» مع الشتات السوري، وفتح قنوات رسمية تسهل على السوريين تسوية أوضاعهم، بما يعكس توجه دمشق نحو استعادة حضورها الدبلوماسي والإقليمي بعد عزلة طويلة.

السيطرة على حرائق شمال غربي سوريا

على الصعيدين الإنساني والبيئي، أعلنت السلطات السورية السيطرة الكاملة على حرائق الغابات في ريفي اللاذقية وحماة الغربي، بعد أيام من الاستنفارين الشعبي والرسمي.

وأكد وزير الطوارئ رائد الصالح أن الخسائر طالت ممتلكات وأراضي زراعية ومنازل مدنيين، وأن الحكومة ستدعم الأسر المتضررة.

الحرائق، التي أجبرت أكثر من 1100 شخص على النزوح وأضرت بـ5 آلاف آخرين، سلطت الضوء على هشاشة البنية التحتية في مواجهة الكوارث الطبيعية، لكنها أظهرت أيضًا قدرة التنسيق بين الأهالي والدفاع المدني وفرق الإطفاء.

العراق: صراع المصالح بين واشنطن وطهران

في الجوار العراقي، تتقاطع التطورات مع المشهد السوري؛ فقد رفضت بغداد الانتقادات الأمريكية بشأن توقيع مذكرة تعاون أمني مع إيران،

معتبرة أن الاتفاق شأن سيادي يهدف إلى ضبط الحدود الطويلة المشتركة ومنع الإرهاب وتهريب المخدرات.

يأتي هذا الموقف في وقت حساس يشهد فيه العراق توترات مع واشنطن، التي تخشى من تعميق النفوذ الإيراني في بغداد، ما يعكس اصطفافات إقليمية جديدة قد تؤثر على التوازنات في سوريا أيضًا.

السوداني يكرم الإيزيديين

بموازاة ذلك، أعلن رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، قرارات تاريخية لصالح المكون الإيزيدي في ذكرى الإبادة الجماعية بسنجار، أبرزها تخصيص يوم عطلة رسمية، ومنح آلاف الوحدات السكنية، واستحداث جامعة سنجار، وتنفيذ مشاريع بقيمة 100 مليار دينار.

اللافت أن السوداني لم يفصل بين ملف الإيزيديين والملف الفلسطيني، إذ ختم كلمته بإدانة جرائم الاحتلال في غزة، مؤكدًا أن ما يجري «وصمة عار لا تُغتفر».

الدبلوماسية العراقية - البريطانية: أزمة جديدة

لم يخلُ المشهد من توتر دبلوماسي إضافي، إذ استدعت وزارة الخارجية العراقية السفير البريطاني في بغداد، احتجاجًا على تصريحاته بأن «الحاجة إلى الحشد الشعبي قد انتفت».

واعتبرت بغداد هذه التصريحات تدخلًا في شؤونها الداخلية، مخالفة للأعراف الدبلوماسية.

هذه الحادثة تكشف عن تعقيد العلاقة بين بغداد ولندن، وتعيد إلى الأذهان حساسية ملف «الحشد الشعبي» في الداخل العراقي، وانعكاساته على التوازن الإقليمي مع سوريا وإيران.

لبنان: بين الانفجارات وسلاح الدولة

إلى لبنان، حيث دعا رئيس الحكومة نواف سلام إلى حصر السلاح بيد الجيش وحده، معتبرًا أن إنقاذ لبنان يمر عبر بسط سلطة الدولة على كامل أراضيها.

كلام سلام جاء في ذكرى عيد الجيش، ليعيد إلى الواجهة النقاش المزمن حول «سلاح حزب الله».

لكن التطورات لم تقتصر على الخطاب السياسي، إذ شهد الجنوب انفجارًا أسفر عن مقتل 6 عسكريين لبنانيين وإصابة آخرين، ما أثار جدلًا واسعًا حول ما إذا كان الحادث عرضيًا أم عملية مدبرة مرتبطة بخطة الحكومة لسحب السلاح غير الشرعي.

إسرائيل تكثف غاراتها وتلوح بإجراءات ضد فرنسا

على المقلب الآخر من الحدود، أعلن الجيش

الإسرائيلي شن غارات على مواقع لـ»حزب الله» جنوب لبنان، بدعوى أنها منشآت عسكرية تحت أرضية.

ورغم اتفاق وقف إطلاق النار المبرم بوساطة أمريكية منذ نوفمبر 2024، تواصل إسرائيل تنفيذ ضربات متفرقة في الجنوب.

وفي سياق متصل، تدرس حكومة نتنياهو إغلاق القنصلية الفرنسية في القدس، ردًا على مساعي باريس لدفع الاتحاد الأوروبي للاعتراف بدولة فلسطين.

خطوة كهذه من شأنها تعميق عزلة إسرائيل دبلوماسيًا، لكنها تكشف أيضًا حجم التوتر بين تل أبيب والعواصم الأوروبية.

فلسطين في الأمم المتحدة:
«إسرائيل لا تبالي بالقانون»

في الأمم المتحدة، واصل مندوب فلسطين رياض منصور هجومه على إسرائيل، مؤكدًا أنها لا تكترث بميثاق المنظمة الدولية، وأنها لو كانت دولة أخرى لفرضت عليها عقوبات فورية.

واتهم منصور نتنياهو بمحاولة «محو الفلسطينيين»، داعيًا الدول المترددة إلى الاعتراف بدولة فلسطين.

هذه المواقف تأتي في وقت يتواصل فيه نزيف الدم في غزة، وسط إنكار إسرائيلي لوجود مجاعة، في حين تؤكد تقارير أممية تدهور الأوضاع الإنسانية إلى مستويات غير مسبوقة.

في النهاية، يبدو أن سوريا تقف عند مفترق طرق حساس، حيث تداخلت الخلافات المحلية في السويداء والحسكة مع التحديات البيئية في الشمال الغربي، وتقاطعت مع صراعات إقليمية من بغداد إلى بيروت، ومن غزة إلى تل أبيب.

وبينما يؤكد الرئيس أحمد الشرع استحالة تقسيم البلاد وتمسك دمشق بوحدتها، فإن الوقائع على الأرض تكشف أن مسار الاستقرار لا يزال محفوفًا بالمخاطر، وأن أي شرارة داخلية قد تتحول إلى أزمة إقليمية بفعل تشابك الملفات.

ومع عودة سوريا تدريجيًا إلى الساحة الدبلوماسية، وتنامي حضورها الإقليمي عبر علاقات جديدة وانفتاح على الشتات، يبقى الرهان الأكبر على قدرة الدولة على استعادة ثقة مواطنيها، وفرض سيادة القانون، وتفكيك معادلة الصراع بين مشاريع الوحدة والتفتيت.

فالمستقبل السوري لن يُرسم فقط في دمشق، بل أيضًا في ساحات بغداد وبيروت وغزة، حيث تتحدد موازين القوى، وتتشكل خريطة الشرق الأوسط الجديد.

المغرب العربي..

بين رهانات التنمية وضغوط الأزمات

شهدت منطقة المغرب العربي، خـلال الشهر المنصرم، سلسلة من الأحداث البارزة التي عكست مزيجًا من التحديات والرهانات التي تواجهها دول المنطقة في مجالات السياسة والاقتصاد والتنمية والمجتمع. المغرب أعاد التأكيد على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية من رؤية تنموية جديدة، فيما كرّست الجزائر احتفالًا وطنيًا بجيشها الوطني الشعبي وأبطال مكافحة الإرهاب، أما موريتانيا فقد وجدت نفسها في قلب جدل ديني حاد حول قضايا التنصير والردة، بالتوازي مع خطوات لتعزيز الطاقة النظيفة واستمرار أعباء استضافة اللاجئين. وفي تونس، بحثت الحكومة عن مخارج مبتكرة لأزمة الديون عبر مقايضتها بمشاريع تنموية ومناخية، في وقت صدمت فيه البلاد بحادث اجتماعي مأساوي. أما ليبيا، فلا تزال محكومة بتوازنات القوى داخل مؤسساتها المالية والعسكرية، مع بروز دور متزايد للعائلة الحاكمة في شرق البلاد.

القاهرة - علي فوزي

هذا التقرير يجمع أبرز هذه التطورات، ليقدّم صورة بانورامية عن المغرب العربي اليوم: واقع متعدد الأبعاد، تتقاطع فيه مسارات التنمية مع رهانات الأمن والاستقرار، وسط ضغوط دولية وإقليمية متسارعة.

المغرب: العدالة المجالية في صلب التنمية

في خطابه بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش، دعا العاهل المغربي الملك محمد السادس، إلى اعتماد مقاربة تنموية مجالية مندمجة، تتجاوز النماذج التقليدية وتكفل لجميع المواطنين الاستفادة من ثمار التقدم، رافضًا أي منطق يقوم على «مغرب بسرعتين».

الملك شدد على أن التنمية الاقتصادية والبنيات التحتية، مهما بلغت، لا معنى لها إذا لم تنعكس مباشرة على تحسين ظروف عيش المواطنين في كل المناطق، لا سيما في العالم القروي. وأعلن أن

الوقت قد حان لإحداث «نقلة حقيقية في التأهيل الشامل للمجالات الترابية وتدارك الفوارق»، استنادًا إلى نتائج الإحصاء العام للسكان لعام 2024.

ورغم نجاح المغرب في تقليص نسبة الفقر متعدد الأبعاد من 11.9 % سنة 2014 إلى 6.8 % سنة 2024، وتجاوزه عتبة مؤشر التنمية البشرية ليدخل نادي الدول ذات التنمية البشرية العالية، فإن الملك أبدى أسفه لاستمرار معاناة بعض المناطق من الفقر والهشاشة.

ولمواجهة ذلك، أصدر توجيهاته للحكومة بإطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية يرتكز على تثمين الخصوصيات المحلية، وتكريس الجهوية المتقدمة، وتعزيز التضامن بين الجهات، مع إعطاء الأولوية لمشاريع ذات أثر ملموس في التشغيل والتعليم والصحة. كما دعا إلى تدبير استباقي للموارد المائية في ظل التغيرات المناخية، وإلى الإعداد الجيد للانتخابات التشريعية المقبلة بما يضمن شفافيتها ومصداقيتها.

وفي سياق موازٍ، نفت الوكالة المغربية للأدوية ما أشيع عن وجود نقص يتجاوز 600 دواء لعلاج الأمراض المزمنة، مؤكدة أن انقطاع بعض الأصناف أمر عالمي مرتبط بسلاسل التوريد، وأن المغرب يعمل على تحقيق السيادة الدوائية عبر التصنيع المحلي وتشجيع الأدوية الجنسية.

الجزائر: ذاكرة التحرير والتزامات الجيش

في الجزائر، تميز الشهر الجاري باحتفال رسمي باليوم الوطني للجيش الوطني الشعبي، حضره الرئيس عبد المجيد تبون وكبار المسؤولين العسكريين والمدنيين.

الحفل كرّم متقاعدي الجيش وعائلات الشهداء ومعطوبي معارك مكافحة الإرهاب، في لحظة رمزية جمعت بين وفاء الحاضر لبطولات الماضي، وتجديد العهد على حماية الجمهورية ووحدة التراب الوطني. الفريق أول السعيد شنقريحة أكد أن الجيش سيظل «الخادم الوفي للوطن»، مذكّرًا بتضحيات جنوده في مواجهة الإرهاب خلال تسعينيات القرن الماضي.

وفي رسالة أخرى بمناسبة اليوم الوطني للمجاهد

(20 أغسطس)، جدّد الرئيس تبون العهد للشهداء على صون استقلال القرار الوطني، مؤكدًا أن الجزائر تسير بثبات نحو التنمية المستدامة في ظل تمسكها بسيادتها.

وعلى الصعيد الدولي، دعت الجزائر خلال اجتماع لمجلس الأمن الدولي إلى إنشاء آلية أممية للأمن البحري، لتنسيق التدخلات وتبادل المعلومات ودعم الـدول النامية في حماية سواحلها من القرصنة والتهريب والهجرة غير النظامية، مع التشديد على أن الأمـن البحري يبدأ من البر بمعالجة جذور الفقر والنزاعات.

موريتانيا: بين الدين والطاقة واللاجئين

عاشت موريتانيا على وقع جدل واسع بعد أن أصدر «المنتدى الإسلامي الموريتاني» بيانًا يحذّر من «تنامي أنشطة التنصير» في البلاد، مطالبًا بتحقيق عاجل واستتابة المتنصرين، بل وتطبيق «حد الـردة» على من يصرّ منهم على موقفه. البيان أثار نقاشًا حادًا بين من يراه دفاعًا عن الهوية الإسلامية للمجتمع، ومن يعتبره تصعيدًا يتعارض مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

اقتصاديًا، أقرّت الحكومة اتفاق شراكة مع شركة «IWAFRICA» لإنشاء وتشغيل محطات طاقة شمسية وهوائية بقدرة إجمالية تتجاوز 220 ميغاوات، ما يعكس توجهًا نحو الانتقال الطاقي وتعزيز الاعتماد على المصادر المتجددة.

وفي ملف اللاجئين، ذكّر الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني خلال ندوة دولية في يوكوهاما، بأن بلاده تستضيف أكثر من 309 آلاف لاجئ، معظمهم من مالي، يعيشون في ظروف صعبة داخل مخيم «أمبره»، أو في القرى الحدودية. وأكد أن هذا «النموذج من التضامن» يرهق مـوارد موريتانيا المحدودة، داعيًا المجتمع الدولي إلى دعم أكبر لمواجهة التحديات الإنسانية والتنموية.

تونس: الديون والمناخ... ومأساة اجتماعية

في تونس، عقدت الحكومة اجتماعًا وزاريًا لدراسة مبادرة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية

لغربي آسيا (الإسكوا) الخاصة بـ«مقايضة الديون مقابل استثمارات تنموية». المبادرة تتيح تحويل جزء من الديون الخارجية إلى مشاريع في مجالات المياه والطاقة المتجددة وحماية السواحل والغابات، بما يحقق أهداف المخطط التنموي 2026 – 2030.

رئيسة الحكومة سارة الزعفراني أكدت أن هذه المبادرة تمثل فرصة لتحسين الاستدامة المالية، وتعزيز العدالة المناخية والاجتماعية، خصوصًا عبر دعم صغار الفلاحين والمناطق الفقيرة.

لكن البلاد اهتزت أيضًا بحادث مأساوي في بن قردان، حيث قُتل عريس بطلق ناري عشوائي خلال حفل زفافه، في واقعة صادمة أعادت تسليط الضوء على هشاشة بعض الممارسات الاجتماعية وخطورة السلاح غير المرخّص.

التضامن مع غزة: البعد الإنساني المغاربي

في سياق آخر، أعلن المغرب إرسال مساعدات إنسانية عاجلة إلى قطاع غزة، شملت 100 طن من المواد الغذائية والأدوية، موجهة خصوصًا للأطفال والفئات الهشة، تنفيذًا لتوجيهات الملك محمد السادس بصفته رئيس لجنة القدس. هذه المبادرة تندرج في إطار الدبلوماسية الإنسانية المغربية التي تسعى إلى التخفيف من معاناة الفلسطينيين.

في النهاية، المنطقة تقف اليوم على حافة مواجهة قد تعصف باستقرارها لعقود، إلا أن مشهد الشرق الأوسط ليس محكوماً بالتصعيد وحده. فإلى جانب قرع طبول الحرب، تتحرك قنوات دبلوماسية إقليمية ودولية لتفادي الانزلاق إلى الهاوية. ما بين صراع الإرادات وتوازنات المصالح، يظل السؤال مطروحاً: هل تنجح القوى الفاعلة في صناعة تسوية سياسية تُعيد ترتيب البيت الإقليمي، أم أن منطق السلاح سيفرض كلمته ليدخل الشرق الأوسط مرحلة أكثر خطورة؟ في الحالتين، الثابت أن المنطقة أمام منعطف تاريخي سيتحدد على ضوئه شكل مستقبلها لعقود مقبلة.

المغرب يستضيف ختام جولة «رسالة السلام» العالمية في ندوة عن فكر علي الشرفاء الحمادي

الرباط - المغرب

في ختام جولة فكرية تنويرية شملت موريتانيا والسنغال، اختتمت مؤسسة «رسالة السلام» العالمية فعالياتها بمدينة الرباط المغربية، حيث عقدت ندوة متميزة حول كتاب «الزكاة فريضة وقرض حسن» للمفكر العربي الكبير الأستاذ علي محمد الشرفاء الحمادي. وشهدت الفعالية، التي أقيمت بالتعاون مع مؤسسة خميسة المغربية لتنمية المجتمع المدني، حضورًا كبيرًا من المفكرين والإعلاميين المغاربة، بالإضافة إلى وفد المؤسسة تـرأس الوفد المدير العام للمؤسسة الكاتب الصحفي مجدي طنطاوي، وضم في عضويته كلًا من حي معاوية حسن (مسؤول المؤسسة في المغرب العربي)، والحاج محمد الأمين (مسؤول المؤسسة في إسبانيا)، وأحمد محمد الأمين (مسؤول المؤسسة في فرنسا)، والسالك عبد الرحمن (مسؤول المؤسسة في السنغال)، إلى جانب الباحث محمد فتحي الشريف عضو مجلس إدارة المؤسسة، ورئيس مركز «العرب للأبحاث والدراسات».

رسائل السلام والوعي

انطلقت الفعالية بكلمة مجدي طنطاوي، الذي وجه الشكر إلى جلالة الملك محمد السادس والشعب المغربي على حسن الاستقبال، مؤكدًا أن مؤسسة رسالة السلام تسعى لنشر المحبة

الشرفاء هو خلاصة تجربة فريدة في تأسيس دولة الإمـارات، مؤكدًا أن تصحيح مسار الأمـة يتطلب جهدًا كبيرًا يستند إلى منهج الله الذي أكد عليه القرآن.

أحلام المستقبل والمشاريع الطموحة

من جانبه، تحدث مسؤول «رسالة السلام» في إسبانيا، الحاج محمد الأمين، عن مشروع طموح يهدف إلى أن يكون عام 2026 هو عام الحصاد للمؤسسة، من خلال انضمام مليون منتسب في عدة دول عربية وأفريقية وأوروبية. وأكد أن هذه الحملة انطلقت بالفعل في السنغال وموريتانيا ومصر وإسبانيا، معربًا عن أمله في أن يكون للمكتب المغربي دور كبير في تحقيق هذا الحلم.

كما تحدث مسؤول المؤسسة في فرنسا، أحمد الأمين، عن أهمية نشر أفكار الأستاذ الشرفاء التي تدعو إلى التعايش والرحمة وترفض التطرف والعنف، مشيرًا إلى أن ما أصاب الأمة من شقاق يعود إلى هجر القرآن واتباع روايات لم تنزّل من عند الله.

وفي كلمته الافتتاحية التي أدارهـا، أكد حي معاوية حسن أن الزكاة ليست مجرد عبادة مالية، بل هي فريضة ذات بعد حضاري عميق، وأن فكر الأستاذ الشرفاء الحمادي يقوم على أن القرآن هو المرجع الأوحد الذي يجمع الأمة ويوحدها.

ختام مثمر

عقب الكلمات، أُتيحت الفرصة للحضور لطرح الأسئلة، حيث دار النقاش حول دور المؤسسة في نشر الفكر التنويري الذي يوضح حقيقة الإسلام، وأثنى الحضور على مجموعة الأفكار، وكانت هناك بعض الأسئلة حول بعض القضايا التي تعالجها المؤسسة في الدين والفكر والثقافة والتنوير، إذ طرح أحد المتحدثين سؤالًا على المنصة حول هل تناقش المؤسسة مقارنة الأديان، وأجاب الباحث محمد فتحي الشريف عن السؤال قائلًا إن فكر الشرفاء الحمادي يؤكد وحدة الرسالات السماوية، وأن الدين عند الله الإسلام من لدن آدم إلى الرسول

محمد صلى الله عليه وسلم.

واختتمت الفعالية بتوزيع بعض مؤلفات المفكر العربي الكبير الأستاذ علي محمد الشرفاء؛ منها كتاب «الزكاة صدقة وقرض حسن» ووثيقة الدخول في الإسلام، كما أهدى رئيس مركز «العرب للأبحاث والدراسات» محمد فتحي الشريف بعض إصدارات المركز التي تتحدث عن فكر الشرفاء الحمادي، ومنها أعداد متنوعة من مجلة «العرب» باللغة العربية، والطبعة الدولية باللغات الأجنبية، وكتاب «قراءة في أفكار الشرفاء الحمادي الجزء الأول»، وكتاب «العبقرية الفكرية للشيخ زايد»، وكتاب «الدولة الاجتماعية الحديثة الإمارات نموذجًا».

كما أهدآ الكاتب الصحفي الكبير الأستاذ مجدي طنطاوي ومحمد فتحي الشريف عددًا من إصدارات مركز «العرب» باللغة السواحلية، ومنها كتاب «المسائل التي يسأل عنها الإنسان أمام الرحمن يوم الحساب»، و«رسالة الإسلام رحمة وعدل وحرية وسلام»، وكتاب «سلسلة القيادة التاريخية»، وفي نهاية الحفل المميز التقطت الصور التذكارية للحضور.

محمد فتحي الشريف

يكتب..

قراءة بحثية في كتاب «المسلمون بين الخطاب الديني والخطاب الإلهي» للشرفاء الحمادي

الملخص

استطاع المفكر العربي الكبير الأستاذ علي محمد الشرفاء الحمادي خلال منهجه البحثي وطرحه المستنير في كتاب «المسلمون بين الخطاب الديني والخطاب الإلهي»، أن يؤسس لمفاهيم تنويرية هدفها إعادة النظر في الخطاب الديني بشكله الحالي وما يتضمنه من منهج يخالف الخطاب الإلهي الصحيح (القرآن الكريم) الذي جاء من عند الله عز وجل وبشكل محكم لا يعتريه الباطل، إذ أوضح الشرفاء الحمادي خلال البحث، الفرق بين الخطابين من حيث المضمون والمنهج والمفاهيم، والنتيجة التي نصل إليها في تنفيذ منهج الخطابين، فما وصلت إليه الأمة الإسلامية من صراع وفرقة وخلاف وتناحر وضعف وهوان تسبب فيه الخطاب الديني المكتظ بالروايات والإسرائيليات التي تخالف المنهج الواضح الذي سطر في كتاب الله، والذي يؤسس لمنهج الرحمة والعدل والحرية والسلام والتنمية والتعايش بين الجميع، لذلك كان أول أبحاث الشرفاء الحمادي في طريق منهجه التنويري الذي سلكه هو كتاب «المسلمون بين الخطاب الديني والخطاب الإلهي»، لأن هذا المؤلف هو لبنة بناء كل الأفكار التالية، فدون تصحيح المنهج والعودة إلى القرآن لن تستطيع أن تعالج القضايا التي يعيشها المسلمون والتي بها خلاف كبير، ثم بعد ذلك شرع الشرفاء الحمادي في طرح ومعالجة عدد من القضايا ووضع لها المعالجات وفق منهج الله القويم، وكان من عدد من الأبحاث المطروحة بحث «رسالة السلام رحمة وعدل وحرية وسلام»، وكتاب «الطلاق يهدد أمن المجتمع»، وكتاب «الزكاة صدقة وقرض حسن»، وموسوعة «ومضات على الطريق» وسلسلة «القيادة التاريخية»، وكتاب «استراتيجية بناء الوحدة العربية»، وكتاب «الله أنزل أحسن الحديث»، وكتاب «المنهاج الإلهي»، وكتاب «شرعة الله ومنهاجه»، وكتاب «وثيقة الدخول في الإسلام»، وكتاب «يوميات بين الروايات والآيات»، وغيرها من المؤلفات الكثيرة والمقالات البحثية التي تتخطى ألف مقال استطاع من خلالها أن يوضح صحيح الدين في التعامل مع تلك القضايا، ولذلك نبدأ اليوم بهذا الكتاب الفريد الذي يضم المنهج الأساسي واللبنة الأولى لبناء أفكار تنويرية ترفع الغبار عن النصوص الدينية.. إلى التفاصيل.

التفاصيل

تمر مؤسسة «رسالة السلام» العالمية خلال الفترة الحالية بمرحلة النضوج والانتشار، إذ استطاع المفكر العربي الكبير الأستاذ علي محمد الشرفاء الحمادي بما قدمه للمكتبة العربية والإسلامية من مؤلفات ومقالات بحثية تحتوي على ركائز أفكاره التنويرية، أن يصحح صورة الدين الإسلامي الصحيح الذي يدعو إلى الرحمة والعدل والحرية والسلام.

نحاول اليوم أن نقدم مختصرًا لأهم وأبرز ما جاء في كتاب «المسلمون بين الخطاب الديني والخطاب الإلهي»، الذي يعد أحد أهم الكتب التنويرية في العصر الحديث، فهو كتاب قدم أطروحة بحثية محكمة حول الفرق بين الخطابين من خلال عقد مقارنة وتحليل قضايا خلافية بين القرآن الكريم وبعض الروايات المغلوطة التي تخالف نص القرآن، كما تناول منهج وطريق القرآن الذي يتسم بالرحمة والعدل والحرية والسلام، ويبرز سماحة الرسالة الإسلامية الصحيحة ويضع المرويات الباطلة بكل ما فيها من تطرف وعنف وإرهاب وعدم قبول الآخر أمام الناس، حتى يعرفوا الزيف الذي تضمنه الخطاب الديني بشكله الحالي.

إن فكر الشرفاء الحمادي جاء ليزيح الستارة السوداء التي صنعها ووضعها مقدِّسو التراث أمام المشاهدين، حتى يتضح الموقف بشكل واضح وجلي، ويظهر العدو الحقيقي من خلف الكواليس، ولكن الممثلين الذين يقدمون العرض المسرحي الدموي، يقفون بالمرصاد لكل من يحاول كشف المخرج والملقن ورفع الستارة السوداء التي تداري القادة الحقيقيين للمعركة الدموية التي اتخذت من التراث دستورًا لها.

لقد أثرى الكاتب الكبير علي محمد الشرفاء الحمادي، المكتبة العربية والإسلامية بمجموعة من المؤلفات المتنوعة التي تدعو إلى تصحيح المفاهيم المغلوطة، وإنهاء مسلسل الصراعات الدموية التي تشهدها الساحتان العربية

والـدوليـة، وذلـك بسبب تحريف ودس بعض النصوص المغلوطة على الإسلام، واستغلال اسم الدين الإسلامي في ذلك.

لذلك عندما تطالع أفكار ورؤى الشرفاء الحمادي وتتمعن فيها وتناقشها بحيادية وموضوعية، من خلال نقاش هادئ وهادف وموضوعي، مع تحليل بعض أطروحات الكاتب بعيدًا عن وجهات النظر، وفي النهاية سيتم الاحتكام في كل الأمور إلى النص المقدس وهو القرآن الكريم.

حتى أبدأ في مناقشة الأفكار التنويرية التي طرحها المفكر العربي علي محمد الشرفاء الحمادي، لا بد أن أنوه إلى شيء مهم، وهو أن العوام من الناس أصبحوا يقدّسون النصوص المتطرفة التي دست على الإسلام بشكل مبالغ فيه، حتى إنهم يتهمون كل من يحاول البحث في تلك النصوص ومراجعتها ومناقشتها بأنهم يهدمون الدين، وقد يخرجونهم من الملة، على الرغم من أن النصوص التراثية المغلوطة التي تدعو إلى القتل والإرهـاب هي الهادم الأول للدين، لذلك لا بد من وقفة توضيحية لنشر الفكر التنويري وإقصاء الفكر الظلامي، فالله عز وجل يدعو إلى التدبر في كل ما يقال، كما يدعو إلى السلام والمحبة، ويحرم ويجرم القتل والتعدي على حرمة الإنسان بوجه عام، وهذا هو الإسلام الحق، والرسول صلى الله عليه وسلم كان رجل سلام، ولم يكن يومًا من الأيام فظًا ولا غليظًا مع الناس، ولذلك انتشرت الدعوة الإسلامية وأحبها الناس جميعًا، لأنه دين حق وعدل، ولكن أعداء الإسلام استطاعوا أن ينالوا من هذا الدين من خلال النصوص الإرهابية التكفيرية، التي تدعو إلى القتل والتدمير، وهو الأمر الذي أصاب المسلمين ومكن منهم أعداؤهم.

وإذا خصصنا الحديث في حلقة اليوم عن كتاب «المسلمون بين الخطاب الديني والخطاب الإلهي»، نجد أن الشرفاء الحمادي حدد الهدف من البداية، وهو كيف ينظر الناس إلى النص القرآني والنصوص الأخرى من أحاديث وتراث وغيره، وما الذي يجب فعله عندما يتعارض النص القرآني مع بعض النصوص، ثم بدأ الكاتب بصياغة مشهد واقعي أوضح فيه حال المسلمين اليوم، وما الذي أوردهم هذا المورد.

وأوضح الكاتب أن الساحتين العربية والدولية شهدت في الفترة الأخيرة أحداثًا إرهابية ودموية مروعة، تلك الأعمال للأسف تمارس باسم الإسلام. المسلمون بين الخطاب الديني والخطاب الإلهي

ثم تحدث الكاتب عن مشهد واقعي مأساوي، وهو الصراعات الطائفية بين المسلمين (السنة والشيعة)، هنا نبه الكاتب إلى أمر غاية في الأهمية، وهو أن المسلمين فقدوا البوصلة في معرفة العدو الحقيقي، إذ أصبح العدو هو أخاه المسلم، حتى سالت الدماء وظهرت الفتن وقتل المسلم أخاه المسلم حتى أصحاب المذهب الواحد أصبحوا متفرقين مختلفين.

وأرجع الكاتب كل تلك الاختلافات والقتل والإرهاب إلى أمر واحد، وهو أن المسلمين هجروا النص القرآني وساروا خلف التراث الأسـود الذي حرف دينهم ونال من وحدتهم وزرع البغضاء والعداوة بينهم.

مراجعة الخطاب الديني

إن الحالة التي وصل إليها الخطاب الديني تتطلب مراجعة حقيقية، ذلك هو الطرح الذي قدمه الكاتب، وهو طرح ليس بجديد، ولكن الجديد في هذا الطرح أن الكاتب كشف بعض الجوانب الظلامية التي خلفها التراث المنسوب إلى الدين، من خـلال محاولة جادة للتفريق بين الخطاب الديني الحالي بكل جوانبه، والخطاب الإلهي المقدس (القرآن)، إذ أوضح الكاتب أن الخطاب الديني الحالي أضيف له العديد من النصوص المغلوطة بعد وفـاة الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ تسببت تلك النصوص في الفرقة بين المسلمين وأسست للقتل باسم الدين.

خطورة النصوص المكذوبة

وطالب الكاتب بضرورة مراجعة تلك النصوص التي تتعارض صراحة مع القرآن الكريم، والتي سوق لها بعض الذين يدعون أنهم علماء الإسلام وتقديسها لدى العامة، فوجدنا من يتهم الذي يحاول توضيح حقيقة نص مكذوب على الرسول بالكفر والخروج من الملة، كما أنهم وضعوا نصوصًا تخالف القرآن صراحة، وتم الترويج لها على أنها مقدسة، وأن المساس بها يعد خروجًا من الملة.

تحقيق الهدف

في سبيل تحقيق الهدف المنشود من فكر الكاتب، وهو إسدال ستارة سوداء على النصوص المغلوطة كما عبر عن ذلك الكاتب في أحد مقالاته، لا بد أن نوضح للمسلمين، خصوصًا العوام الذين ينخدعون في مروجي التراث المخالف لكلام الله، أن من يقدم على قتل الأبرياء دون ذنب لهم سوى أنهم ينتمون لدين آخر من خلال نص تراثي عفن، فإن هذا الفاعل مجرم وإرهابي أضر بالسلام وخالف نصوص القرآن وخرج من الملة.

التراث العفن هو دستور المتطرفين وعقيدتهم

وأوضح الكاتب أن التراث العفن هو من أسس لوجود التنظيمات الإرهابية التكفيرية مثل «داعش» و«القاعدة» وغيرهما من التنظيمات التي تبيح القتل والتدمير تحت ستار الدين، فهؤلاء المجرمون أعـداء الإنسانية هم من اتخذوا من هذا التراث دستورًا لهم وعقيدة ونهجًا، مع أنهم يعرفون جيدًا أن هذا يخالف القرآن الكريم النص المقدس، ويخالف ما جاء في صحيح السنة.

وأضيف وأقول إن السنة الصحيحة لا بد أن تتطابق مع النص القرآني، وأن من يدعمون تقديس التراث، غيبوا وعي العامة وجعلوهم يقدسون تلك النصوص، حتى لو تعارضت مع القرآن، وتلك هي المصيبة الكبرى التي أوصلت المسلمين إلى تلك الوضعية وهذه الحال.

المسلمون والخطاب الديني
قراءة جديدة وجريئة

إن الكاتب قدم في هذا المؤلف الذي نحن بصدد الحديث عنه، قراءة جديدة وجريئة وجديرة بالتأمل والتحليل، لأن من انساق وراء هذا التراث المخالف لشرع الله تم تغييب وعيه من خلال تخويفه بأن مجرد الحديث في تلك الأمور خروج عن الملة، وأن النصوص المخالفة للقرآن تقدس أكثر من كتاب الله «وتلك هي الكارثة والمصيبة»، على الرغم من أن كتاب الله هو المقدس وحده، وهو دستور الإسلام، وهو كلام الله الواضح البليغ الذي يعالج كل الأمور ويحاكي الزمان والمكان، لأنه لا يأتيه الباطل.

طريقان لا ثالث لهما

لقد حدد الكاتب في كتابه آليات معالجة هذا الخلل الواضح، إذ قال إن المسلمين ليس أمامهم اليوم سوى طريقين لا ثالث لهما؛ الطريق الأول وهو الطريق القويم الصحيح الذي يظهر حقيقة الدين، وهو الإيمان بالله الواحد الأحـد، وبكتابه القرآن الكريم هاديًا ومرشدًا لنا.

والطريق الثاني هو طريق الضلال والانحراف، إذ قال الكاتب: «وأما أن نتبع الروايات التي روج لها من قبل من يسمون أنفسهم علماء الدين وعلماء الحديث وشيوخ الإسلام، وأقحموها في قناعات المسلمين وفي معتقداتهم، فكانت سببًا فيما نحن فيه من فرقة وتشرذم إلى شيع وأحزاب يكفر بعضهم بعضًا ويقتل بعضهم بعضًا».

القرآن خطاب الأحياء

ويؤكد الكاتب أن الطريق المستقيم وهو الرجوع إلى النص القرآني بوصفه المرجعية الأساسية، هو الحل الوحيد للخروج من النفق المظلم الذي وضعنا فيها أصحاب الطريق الثاني، مؤكدًا أن القرآن لم يكن أبدًا نصًا لاهوتيًا، ولم يؤسس لأي نزعة من هذا القبيل، فالقرآن كلام الله المقدس، الذي تؤسس رسالته لمعانٍ نبيلة مثل الحب والتسامح والعدل والعقلانية وقبول الآخـر ونشر السلام والسعي لإدراك المعرفة الحقيقية واحترام الإنسان لذاته بوصفه خليفة الله عز وجل في الأرض، واصفًا القرآن بأنه الخطاب الإلهي الأوحد المقدس، وهو خطاب للأحياء وليس الأموات أو للماضي، فالقرآن خطاب متجدد ومتفاعل مع واقع الحياة الإنسانية المتغيرة المتجددة، فهو يصلح لكل مكان وزمان، ويجب علينا جميعًا أن نلتزم بتعاليم القرآن، وأن نترك النصوص العفنة التي تخالفه. ونفى الكاتب عن القرآن معاداة العلم والتعصب والجمود وكراهية الآخر والنزعة القتالية واضطهاد المرأة.

تلك هي مقدمة عامة عن محتوى كتاب «المسلمون بين الخطاب الديني والخطاب الإلهي» أحد مؤلفات الكاتب علي محمد الشرفاء الحمادي، والذي سيتم تناول فصول هذا الكتاب وإلقاء الضوء عليه بشكل تحليلي، حتى نطلع القارئ الكريم على مواطن العطب والخلل الذي أصاب الخطاب الديني والذي يحتاج إلى فلترة حقيقية وتنقية من تلك الشوائب التي خلطت كثيرًا من أمور الدين وأبرزت خطابًا تكفيريًا دمويًا اتخذ منه دستورًا لهؤلاء المتطرفين الذين غلب على طباعهم التطرف والتعصب والتكفير والجهل وتحقير الآخر والنيل منه واستباحة ماله ودمه من خلال تلك النصوص.

إن الأمر جد خطير، وإن الفتن تطل علينا ليل نهار من خلال هؤلاء الذين ظنوا أنهم امتلكوا صكوك الإيمان يمنحونها لمن يسير في دروب أفكارهم العفنة.

حرب الوعي وتغييب العقول

إن الوعي هو أخطر أنوع الحروب التي أدار الأعداء ساحتها باقتدار، وأحرزوا تقدمًا عندما تم تغييب وعينا ونالوا منا عن طريقنا، فأصبح القاتل مسلمًا والمقتول مسلمًا، القاتل يظن أنه في الجنة، والمقتول الذي قتل غدرًا من أجل فكر أو نقد لنص فاسد عفن يخالف الدين السمح، في نظر المجرمين خارج عن الملة مارق، ومن يحرك هؤلاء هو عدو ظاهر العداوة، ولكنه يقف خلف ستارة سوداء من النصوص العفنة لا يشاهده المتفرجون الذين ركزوا أبصارهم على الممثلين الواقفين على المسرح، وصمّوا آذانهم عن سماع ما يدور خلف الكواليس، إذ يتم تلقينهم من مخرج عدو استطاع أن يجندهم ليكونوا جنودًا للشيطان.

■ هاني جرجس عياد
أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الجامعة الإسلامية بمنيسيوتا

استشراف المستقبل: رؤى استراتيجية لعالم الغد

يُعدّ استشراف المستقبل عملية فكرية واستراتيجية تهدف إلى تحليل الاتجاهات الراهنة، والتنبؤ بالتحولات المحتملة في مختلف المجالات، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية أو تكنولوجية. في عالم سريع التغير، أصبح التفكير المستقبلي ضرورة حيوية، إذ يساعد الحكومات والمؤسسات والأفراد في مواجهة المخاطر المحتملة وتحويل التحديات إلى فرص. كما يُسهم استشراف المستقبل في صياغة سياسات مرنة قابلة للتكيف مع المتغيرات، ويمنح صانعي القرار قدرة أكبر على التخطيط الذكي وتحقيق التنمية المستدامة.

ويُعدّ التخطيط الاستراتيجي أحد الأعمدة الأساسية لاستشراف المستقبل، إذ يوفر إطارًا واضحًا لتحديد الأهداف والمراحل والخطط التنفيذية. ومن خلال التخطيط الاستراتيجي، يمكن للمؤسسات توقع التحديات المحتملة والتعامل معها قبل أن تتحول إلى أزمات. كما يُسهم التخطيط في استثمار الفرص الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية بفاعلية، ويُعزّز كفاءة الموارد البشرية والمادية، ويقوّي القدرة عَلى الابتكار من خلال وضع سياسات واضحة للبحث والتطوير والتعلّم المستمر.

تلعب التكنولوجيا دورًا محوريًا في تشكيل مستقبل العالم، فهي ليست مجرد أدوات مساعدة، بل قوة محركة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. فالذكاء الاصطناعي والروبوتات والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء، إلى جانب تقنيات الواقع الافتراضي والمعزّز، تُعيد تعريف طرق الإنتاج والعمل والتواصل والتعليم. وباتت هذه التحولات تؤثر على بنية الوظائف ومهارات القوى العاملة، مما يستدعي تأهيل الأفراد لمهن المستقبل وتطوير قدراتهم على الابتكار والتكيّف مع بيئات العمل المتغيرة.

تشهد الاقتصاديات العالمية تحولات متسارعة نحو الاقتصاد الرقمي، واعتماد التجارة الإلكترونية، والاهتمام بالطاقة النظيفة والاقتصاد الدائري. وهذه التغيرات تُعيد رسم خريطة الأسواق العالمية، وتُبرز الحاجة إلى اكتساب مهارات جديدة مثل التحليل الرقمي، وإدارة المشاريع، والابتكار، وريادة الأعمال. كما تؤدي هذه التحولات إلى إعادة تقييم أساليب الاستثمار والإنتاج، وإعادة تصميم سلاسل القيمة لتكون أكثر مرونة وكفاءة في مواجهة الأزمات المستقبلية مثل الأزمات الاقتصادية والصحية والبيئية.

أصبحت القضايا البيئية محورًا رئيسيًا في التفكير الاستراتيجي للمستقبل، لا سيما مع تزايد تأثير التغير المناخي والنمو السكاني المتسارع. ويستدعي استشراف المستقبل تبني استراتيجيات التنمية المستدامة التي تُوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية، مع تعزيز الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة وإدارة النفايات وحماية التنوع البيولوجي. فالاستدامة لم تعُد خيارًا، بل أصبحت ضرورة لضمان استمرارية الحياة على كوكب الأرض وتحقيق رفاه الأجيال القادمة.

تشهد المجتمعات تحولات اجتماعية وثقافية مستمرة، بما في ذلك التغيرات في أنماط الأسرة والتعليم والعمل والهجرة والتواصل الاجتماعي. ويستلزم استشراف المستقبل فهم هذه التحولات وتأثيرها على التماسك الاجتماعي والهوية الثقافية، مع التركيز على تعزيز قيم الشمولية

والمساواة والمواطنة الفعّالة. كما يُعدّ تعزيز القدرة على التكيف الاجتماعي والثقافي جزءًا أساسيًا من استراتيجيات مواجهة التحديات المستقبلية، مثل النزوح والهجرة والفجوة بين الأجيال، إضافةً إلى التأثيرات الاجتماعية للتحولات التكنولوجية.

ويشكل الاستقرار السياسي والتوازن الجيوسياسي أحد عناصر استشراف المستقبل الحاسمة. فالتنافس بين الدول الكبرى، والصراعات الإقليمية، وأزمات اللاجئين، والقضايا المتعلقة بالحوكمة العالمية تؤثر على اتجاهات العالم المستقبلية. لذا، يُعدّ فهم هذه العوامل ضروريًا للتخطيط الاستراتيجي، بما يضمن استقرار المجتمعات وفاعلية السياسات الخارجية. كما يُعزّز قدرة الدول على المشاركة في صنع القرار الدَولي وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية، مع التكيف مع التحولات الإقليمية والدولية.

سيكون التعليم محورًا رئيسيًا لتشكيل قدرات الأجيال القادمة على مواجهة تحديات المستقبل، فهو الأساس لبناء مجتمع قادر على الابتكار والتطور. وتتطلب الرؤى الاستراتيجية تطوير مهارات التفكير النقدي والإبداعي، والتعلم المستمر، والقدرة على التكيف مع بيئات العمل المتغيرة، بالإضافة إلى الاستثمار في البحث العلمي والابتكار التكنولوجي. كما يجب توجيه التعليم نحو تعزيز قيم التعاون والمواطنة، وتمكين الشباب من مواجهة المشكلات المعقدة، والاعتماد على أساليب تعلم حديثة تتوافق مع التطورات الرقمية.

ويمثل الذكاء الاصطناعي والابتكار التكنولوجي محركين أساسيين لتغيير مجرى الحياة الإنسانية في المستقبل. فهما ليسا مجرد أدوات لتسهيل العمليات، بل يُشكلان عنصرًا استراتيجيًا يتيح التنبؤ بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية وتحليل البيانات المعقدة لتوفير حلول مبتكرة للمشكلات المستعصية. ومن خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الصحة والتعليم والمدن الذكية والطاقة، يمكن تحسين جودة الحياة، وتقليل الهدر، وزيادة الإنتاجية، ودعم اتخاذ القرارات المبنية على البيانات.

إن استشراف المستقبل ليس مجرد توقع للأحداث، بل هو إطار عملي لتشكيل المستقبل بشكل واع واستراتيجي. ويتطلب ذلك دمج التكنولوجيا والتنمية المستدامة والتعليم والابتكار والسياسات العالمية في رؤية شاملة. ومن خلال هذه الرؤى الاستراتيجية، يمكن للعالم التحرك نحو غد أفضل، يتميز بالمرونة والاستدامة والقدرة على التكيف مع كل تحدٍ جديد، مع الاستفادة من الفرص التي توفرها التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية بشكل متوازن ومستدام.

في النهاية، يُمثل استشراف المستقبل أداة استراتيجية تمكّن المجتمعات والأفراد من مواجهة المجهول بثقة ووعي، وتحويل التحديات إلى فرص للنمو والابتكار. فهو السبيل لبناء عالم قادر على التكيّف مع التحولات السريعة، وتحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي، وضمان رفاه الأجيال القادمة، مع القدرة على الاستفادة القصوى من الفرص التي يحملها الغد. إن الاستعداد للمستقبل ليس خيارًا، بل ضرورة تفرضها سرعة التغيرات وتعقيداتها، والنجاح فيه يقاس بالقدرة على التفكير الاستباقي واتخاذ القرارات الحكيمة.

د. مصطفى عيد إبراهيم
خبير الشئون الدولية

التفوق التكنولوجي كأداة صراع استراتيجي: الصين والولايات المتحدة في مواجهة مفتوحة

أعلن رئيس مجلس الدولة الصيني «لي كه تشيانغ» خلال الاجتماع السنوى للمؤتمر الوطنى لنواب الشعب الصيني، الهيئة التشريعية الصينية، عن الخطة الخمسية الرابعة عشرة التى تبدأ هذا العام. أشارت تلك الخطة إلى أن الصين ستزيد الإنفاق بنسبة 7 ٪ سنويًا لتحقيق «اختراقات كبرى» في مجالات «التكنولوجيا الحدودية». وعلى وجه التحديد، ستكرس الصين الموارد للذكاء الاصطناعي؛ ومعلومات الكم؛ وأشباه الموصلات، وعلم الدماغ؛ وعلم الجينوم والتكنولوجيا الحيوية؛ والطب السريري والصحة؛ والفضاء السحيق، وأعماق البحار، والأرض العميقة.

وتضمنت الخطة الصينية أيضًا ما يلي:

- أشارت بكين الى أجندة الابتكار العلمي في مجال التكنولوجيا لعام 2030، والأهداف بعيدة المدى حتى عام 2035. ولا يصرح المسؤولون الصينيون بشيء عندما يتعلق الأمر بمبادرة «شي جين بينغ» المعروفة الآن في الصين 2025 - الخطة في مواجهة انتهاك للالتزامات التجارية للبلاد -

- وفقًا لما ذكره «وانغ تشى قانغ»، المسؤول عن وزارة العلوم والتكنولوجيا، فإن الصين لديها رؤية عن تطوير «بيئة جديدة» للابتكار. وفي تلك البيئة، تتمكن الصين من قيادة العالم في مجالات مهمة، مثل الاتصالات الكمية «غير القابلة للإنهاك». كما أن الصين تؤدي بشكل مقبول في مجالات الحوسبة الكمومية والذكاء الاصطناعي.

- يعد التمويل الحكومي هو التكتيك الرئيسي للصين في إحداث نقلة تكنولوجية (بالإضافة إلى عناصر أخرى منها انتهاك حقوق الملكية الفكرية)، وأن تخصيص نسبة 7 ٪ من الخطة الرابعة عشرة، يعد إشارة قوية للاهتمام وتوضيح الزيادة الهائلة في الإنفاق على التكنولوجيا في نصف العقد الماضي. وفي هذا السياق، أعلن يو جيانغ أن إنفاق الصين على الأبحاث الأساسية تضاعف تقريبًا خلال الخطة الخمسية الثالثة عشرة التى استكملت لتوها.

- تعتمد جهود بكين على المشاريع الكبيرة من أعلى إلى أسفل. على سبيل المثال تدشين المختبر الوطني لعلوم معلومات الكم، وهو منشأة بمليارات الدولارات موزعة على 86 فدانًا في عاصمة مقاطعة أنهوي. وهو أكبر مختبر أبحاث الكم بالعالم.

وفي هذا السياق، تعمل الصين على جلب جميع الباحثين الصينيين إلى مكان واحد. البعض يشكك في فكرة المختبر الوطني، ويعتقدون أنها ليست فكرة جيدة لتركيز العمل الكمي في مكان واحد. ويعتقد آخرون أن «الرهان الهائل» على البحوث الكمية ليس ذكيًا في المقام الأول، لأنه يستمد التمويل من مجالات أخرى. ومع ذلك، فإن المختبر هو الآن أمل الصين في الكم، وأن هذا قد يبدو قديم الطراز، حتى على الطريقة السوفيتية، بيد أنه يمكن أن يعطي الصين فرصة للفوز بالسباق التكنولوجي.

أما على صعيد الولايات المتحدة الأمريكية، وعمليًا، لم تولِ الحكومة الأمريكية اهتمامًا كبيرًا لتطوير التكنولوجيا في العقود الأخيرة. فلقد قادت شركات أمريكية مثل «آي بي إم» و«جوجل» العالم في مجالات رئيسية، مثل الحوسبة الكمومية، دون دعم فيدرالي كبير. ولكن في بناء شبكات الجيل الخامس في العالم - الجيل الخامس من الاتصالات اللاسلكية، والتي ستسمح باتصال غير مسبوق للأجهزة - كان نهج السماح للسوق بفعل ذلك قريبًا من الفشل الذريع. على سبيل المثال، لا توجد شركات أمريكية تتنافس مع شركة «هواوي تكنولوجيز» الصينية، التي وصفها الرئيس ترامب في أغسطس 2019 بأنها «تهديد للأمن القومي».

- أعلن إريك شميدت، الرئيس التنفيذي السابق لشركة «جوجل»، ورئيس لجنة الأمن القومي المعنية بالذكاء الاصطناعي، في شهادة أدلى بها في مجلس الشيوخ في فترة سابقة، أن «تهديد القيادة الصينية في مجالات التكنولوجيا الرئيسية هو أزمة وطنية ويتعين التعامل معها مباشرة، الآن». وفي هذه الأزمة، سيتعين على الولايات المتحدة اعتماد نهج المجتمع ككل. وقال ستيف شين من مختبر الدفع النفاث: «إننا نحتاج إلى أكاديميين، ونحتاج إلى الصناعة، ونحتاج إلى مقاولي دفاع تقليدي، ونحتاج إلى شركات التكنولوجيا، ونحتاج أيضًا إلى شركات صغيرة». كما

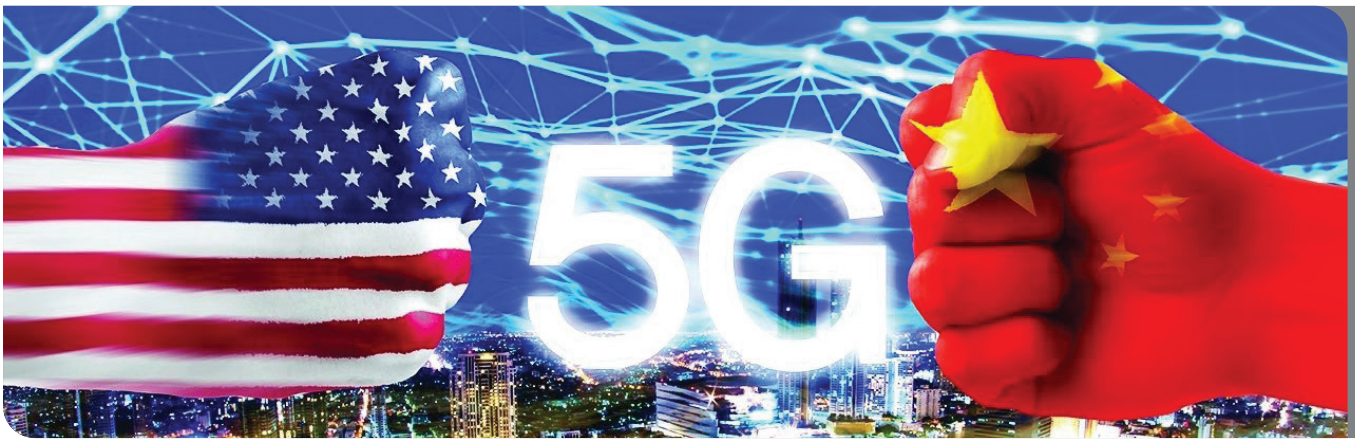

عمل شين في لجنة الذكاء الاصطناعي التي أصدرت لتوها تقريرها الذي يقع في 756 صفحة.

– وأضاف قائلًا: سيتعين على الولايات المتحدة أن تتخلى عن «أصولية السوق الحرة»، وأن تدخل في أعمال إنشاء التكنولوجيا. نحن بحاجة إلى بدء سلسلة من «مشاريع مانهاتن» – وبسرعة، مضيفًا أن واشنطن ليست غريبة عن الجهود التي تبذل من أعلى إلى أسفل، مثل التعبئة السريعة أثناء الحرب العالمية الثانية، وسباق الستينيات إلى القمر، وبناء نظام الطرق السريعة بين الولايات. وللأسف، فإن السوق الحرة لا تستطيع مواجهة حالة الطوارئ التي تواجهها البلاد الآن. إن نهج الصين يعمل، ولهذا، فإن على أمريكا أن تتحرك بسرعة.

– ويوصي ديفيد جولدمان، نائب رئيس تحرير صحيفة «آسيا تايمز»، بإعادة البحث والتطوير الفيدرالي إلى مستويات إدارة ريجان. وهذا يعني مبلغًا إضافيًا قدره 200 مليار دولار سنويًا من هذا الإنفاق. وقال إن «إدارة بايدن قالت كثيرًا من الأشياء الصحيحة حول الحاجة إلى الحفاظ على القيادة التكنولوجية لأمريكا، لكنها تطلب 1.9 تريليون دولار من الأموال للتحفيز الاقتصادي ومبالغ صغيرة جدًا لهذا النوع من الاستثمارات التكنولوجية التي ترفع الإنتاجية في المستقبل».

– وأضاف في نوع من المقارنة أن الأمريكيين ينظرون إلى الابتكارات «على أنها ليست أكثر من تقنيات غريبة خيالية من المرجح أن يراها المرء في التكرار التالي لستار تريك أكثر من العالم الحقيقي». ويقول إن الصينيين «يجرؤون على الحلم لأنهم يدركون أن نقل هذه الأحلام إلى واقع في الصين سوف يضمن بقاء الحزب الشيوعي وازدهاره وكتابة قواعد النظام العالمي الجديد». وهناك فارق ثقافي كبير يعمل على دفع الاهتمام بالتكنولوجيا والتفوق في السباق بين البلدين.

تداعيات سياسية للتفوق الصيني

– من الواضح ان الصين لا تعمل ولا تسعى لاستبدال الولايات المتحدة كقوة عسكرية كبرى في الشرق الأوسط، وأن هناك رؤية صينية مفادها وضع أساس يمكن من خلاله أن تتحرك الصين من خلال المنهج الإحلالي «السياسي» التدريجي والمنضبط، بهدف استغلال الرغبة الأمريكية في تغيير أولوياتها والتزاماتها الإقليمية عبر تحميل الأعباء على الشركاء والحلفاء بالمنطقة.

– تستغل الصين حالة الفشل الأمريكي التاريخي والمعاصر وعدم قدرتها على إدارة النزاعات بالشرق الأوسط، وهو ما أدى إلى شيوع حالة عدم الاستقرار وتزايد عدد الدول الفاشلة والعاجزة ودخول دول أخرى في حروب أهلية، ولكنّ لديها إيمانًا سياسيًا راسخًا بأن هذا لا يمكن أن يحدث بالاستغناء عن وجود الجيش الأمريكي، والذي تنظر إليه على أنه عمود فقرى بالمنطقة. ومن ثم فهي تعمل على استخدامه وليس الإحلال الأمني مكانه.

– عمليًا، إن الحفاظ على علاقات متوازنة كقوة كبرى بدول الشرق الأوسط يعد أمرًا مستحيلًا، ويصعب تحقيقه على الأرض. إلا أن هذا لا يستبعد إمكانية البحث في إنشاء نظام أمني مستدام بالشرق الأوسط على أن يتضمن آليات واضحة ومقبولة من الأطراف المعنية لإدارة النزاعات، علمًا بأن النقاط الإيجابية بالنموذج الصيني وعلى رأسها عدم التدخل في شؤون الدول، لا يؤهلها فقط للانخراط في ملفات الشرق الأوسط.

نحو تفكيك عقلية الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه الصين

باختصار شديد جدًا، وغير مخل للهدف، فإن الإدارة الأمريكية الجديدة ترى في الصين تهديدًا ومصدر قلق كبيرًا، وإن الإدارة الأمريكية ترى في ملف حقوق الإنسان حدًا فاصلًا بينها وبين النموذج الصيني. بل إن هذا الملف ترى أنه يمكن أن يفكك أو يقلل من التفوق الصيني المقبل، وإنه عليها أن تشغل الصين بهذا الملف. وعليه فإنها ترى أن شركاءها وحلفاءها لا بد أن ينهجوا نهجها، لا أن يقتربوا من النهج الصيني ويشجعوه، وهذا أمر مهم جدًا في فهم العقلية السياسية الأمريكية الحالية. ولا يمكن أن نتغافل عن أن الولايات المتحدة قد فشلت بالفعل في إدارة الملف الصيني منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي، ولذلك تعمل على وضع حدود ترى أنها فاصلة بينها وبين النموذج الصيني، وإن كانت إدارة ترامب لم تتضح معالمها تجاه إرث الإدارة الأمريكية السابقة.

وختامًا،

هذا الصراع الأمريكي – الصيني، يرى فريقًا من المراقبين أنه أمر جيد، حتى يمكن أن يفتح مجالات للمساومة السياسية والضغط على الولايات المتحدة، وتوصيل رسائل مختلفة بأن هناك بديلًا يمكن الاعتماد عليه عوضًا عنها، ومن ثم تعيد التفكير في علاقاتها مع الشركاء والحلفاء. وفي هذا السياق نؤكد أن هذا الأمر لا يمكن أن نأخذه كأمر مسلم به، وأن مساحات تطبيقه تختلف من دولة إلى أخرى بالمنطقة. وفيما يتعلق بدول الخليج فإن تطبيق هذه المعادلة يحتاج إلى تفكير؛ ليس مرة ولكن أكثر من مرة.

الباحث - سليم عبد الكريم الهندي

لماذا يجب أن تكون الكلمة الأخيرة في إنهاء الحرب بيد مصر؟

منذ عقود، ومصر ليست مجرد دولة جارة لفلسطين، بل هي الشريان السياسي والأمني الذي يربط غزة بالعالم، والباب الذي يُفتح للحرب أو للسلام. في كل مواجهة، وفي كل جولة دم ونار، كانت القاهرة هي العنوان الأول والملاذ الأخير، ليس فقط بحكم الجغرافيا، بل بحكم التاريخ والدور.

الحرب الحالية، بكل ما تحمله من مآسٍ إنسانية ودمـار شامل، لا يمكن أن تُختتم إلا عَبر طاولة مفاوضات حقيقية، تتسم بالجدية والمسؤولية، وهذه الطاولة يجب أن تكون في القاهرة. لماذا؟ لأن مصر هي الطرف الذي يمتلك القدرة على التواصل مع جميع الأطـراف، من الفصائل الفلسطينية إلى الحكومة الإسرائيلية، مرورًا بالقوى الإقليمية والدولية. هي اللاعب الوحيد الذي يملك خطوطا مفتوحة مع الجميع، دون أن يفقد مصداقيته لدى أي طرف.

القاهرة ليست وسيطًا طارئًا على المشهد، بل هي الحارس التقليدي لبوابة غزة. عبر معبر رفح مرّ الدواء والغذاء، وخرج الجرحى والمصابون، ودخلت المساعدات الإنسانية. هذا الدور الميداني يمنحها شرعية إنسانية وسياسية تجعلها أكثر من وسيط، وتجعلها الضامن لأي اتفاق.

واليوم، لا يقتصر الأمر على كون مصر مؤهلة لهذا الدور، بل إن غزة نفسها، بكل أطيافها وفصائلها ومجتمعها المدني، تطالب بأن تُنقل جلسات المفاوضات إلى القاهرة. هذه الرغبة ليست عاطفية فقط، بل نابعة من الثقة في أن مصر قادرة على إدارة حوار جاد، بعيدًا عن التجاذبات والمزايدات السياسية، وبما يضع مصلحة الشعب الفلسطيني في قلب أي اتفاق.

المسألة ليست فقط لوجيستية أو إنسانية، بل سياسية بامتياز. أي اتفاق وقف حرب يحتاج إلى طرف قادر على فرض التزامات وضمان تنفيذها، وهنا تأتي قوة مصر. فهي ليست دولة تبحث عن نفوذ في غزة، وليست طرفًا يريد اقتسام الغنيمة، بل دولة تعتبر استقرار غزة جزءًا من أمنها القومي. إجراء المفاوضات في القاهرة يعني أن هناك طرفًا مسؤولًا يقف على مسافة واحـدة من الجميع، ويعرف تفاصيل الصراع ودهاليزه، ويملك مفاتيح الحلول الواقعية بعيدًا عن المزايدات. أما ترك المفاوضات لتُدار في عواصم أخرى، فذلك يعني فتح الباب أمام أجندات لا علاقة لها بالمصلحة الفلسطينية أو حتى الإسرائيلية، بل قد تؤدي إلى إطالة أمد الحرب وإعادة إنتاجها.

اليوم، ومع كل قطرة دم تسيل في غزة، يزداد اليقين أن الحلول العسكرية وصلت إلى طريق مسدود، وأن التفاوض لم يعد خيارًا مؤجلًا؛ بل ضرورة عاجلة. وإذا كان لا بد من كلمة أخيرة توقف هذه الحرب، فلا بد أن تُقال في القاهرة، حيث يجلس الجميع على الطاولة، ويعلمون أن هناك طرفًا قادرًا على صياغة اتفاق لا يكون مجرد هدنة هشة، بل بداية لمرحلة جديدة من الاستقرار.

إن التاريخ علمنا أن مصر حين تتدخل بجدية، تتوقف المدافع. وحين تقول كفى، يتغير مسار الأحداث. واليوم، العالم بأسره ينتظر أن يكون في يدها القرار، وأن تكون على أرضها اللحظة التي يُطوى فيها دفتر هذه الحرب السوداء وبداية لمرحلة جديد من الأمن والاستمرار في المنطقة.

هديل فتحي المسارعي
رئيس وحدة التدريب والتأهيل

نسوة غزة.. أمهات يزرعن الحياة تحت القصف

في غزة، حيث تتساقط القذائف وتُخيم سحب الدخان، تُشرق شمس الصمود من عيون النساء الغزيات. لستُ بصدد الحديث عن أرقام أو إحصائيات؛ بل عن حكايا ترويها قلوب أمهات، وعن قصص تُعيد كتابة معنى الحياة وسط الموت.

تُصبح المرأة الغزّاوية أكثر من مجرد أم أو زوجة؛ هي جنديٌ بلا سلاح، ومقاتلةٌ بلا عتاد، وملاذٌ آمن في عاصفة من الخوف. دورها ليس تقليديًا، إنه دور استثنائيٌ يفرض نفسه في ظروف قاسية. تحت القصف، تتحوّل كل ركن في المنزل، إن بقي له ركن، إلى حضن دافئ، وتحوّل كل لحظة رعب إلى فرصة للحياة. في الأيام العادية، يكون دور الأم محوريًا في بناء الأسرة، ولكن في غزة، يتجاوز هذا الدور كل حدود. إنه دور يمزج بين الأمومة والقيادة والطبابة والتعليم. تحت دوي القنابل، لا تجد الأم الغزاوية سوى صدرها الحنون وملابسها الممزقة لتدفئ طفلها. تبتكر حكايات قبل النوم لا تتحدث عن الأبطال الخياليين، بل عن الطيور التي ستعود يومًا إلى أعشاشها وعن أشجار الزيتون التي لا تموت. تحاول بكل ما أوتيت من قوة أن تخلق مساحة من الأمان وسط الفوضى، مساحة تجعل الطفل ينسى للحظة أن السماء تُمطر نارًا.

لم تعد الرعاية في غزة تقتصر على توفير الطعام والشراب، ففي ظل الحصار وشح الموارد، أصبحت كل لقمة خبز قطعة من الجنة. الأم تبحث في كل مكان عما يسد جوع صغيرها، قد تضحي بوجبتها لتضمن له البقاء. هي لا تمنح الطعام فقط، بل تمنح الأمل في أن الغد سيكون أفضل. أصبحت الأغنية التي تغنيها لطفلها ليست مجرد لحن، بل رسالة صمود وبقاء؛ رسالة تقول: «نحن هنا، ولن نرحل».

ما يثير الدهشة هو كيفية قدرة هذه الأمهات على الحفاظ على الصحة النفسية لأطفالهن في ظل هذا الرعب. تجد الأم نفسها طبيبة نفسية، تبحث عن طرق لتخفيف الصدمة والخوف. هي من تجفف الدموع، وتُعيد الابتسامة، وتُشعل شمعة في الظلام. قد ترى امرأة ترسم على وجه طفلها وجوهًا مضحكة لتبعد عنه شبح الخوف، أو أخرى تستخدم الأوراق المبعثرة لتعليم طفلها الحروف، وكأنها تقول للموت: «حتى في خضمك، نحن نزرع الحياة».

إنّ دور النساء في غزة ليس دورًا هامشيًا، بل هو جوهر الصمود ومفتاح البقاء. هنّ العمود الفقري للمجتمع، لا يكتفين بالانتظار، بل يبادرن بالفعل، ويبنين من تحت الأنقاض عالمًا جديدًا لأطفالهن، عالمًا يقوم على الحب والأمل. هنّ من يروين قصص النكبة لأبنائهن، ليعلمنهم أن الهوية ليست مجرد اسم، بل هي تاريخ وتضحية.

فالقصة في غزة ليست مجرد أرقام تُحصى في نشرات الأخبار، ولا هي مجرد صور لدمار يُعرض على الشاشات. إنها حكاية صمود يومي تُكتب بدموع الأمهات، وحكايات قبل النوم تُروى تحت ضوء الشموع، وأغنيات أمل تُصدح رغم دوي القنابل. هي حكاية كل امرأة فلسطينية قررت أن تُعلّم طفلها أن الحياة تستحق أن تُعاش، وأن الأرض تستحق أن تُحَب، وأن الأمل أقوى من كل سلاح. في غزة، تُعيد النساء تعريف البطولة، ليُظهرن للعالم أن القوة الحقيقية تكمن في القدرة على العطاء، والبقاء، وزرع الأمل في أكثر الأوقات قتامة.

ختامًا، إن نساء غزة لسن ضحايا فقط، بل هن بطلات، وأمهات، ومعلمات، ومربيات. هنّ من حملن على عاتقهن مسؤولية الحفاظ على الجيل القادم، جيل سيحمل في قلبه حب الحياة، على الرغم من كل ما شاهده. تحية لكل أم فلسطينية في غزة، ولكل امرأة تخلق من العدم عالمًا لأطفالها؛ عالمًا يتسع للحياة في وجه الموت.

■ رامي زهدي
نائب رئيس مركز العرب للشؤون الأفريقية

الهلال الروسي في الساحل الإفريقي..

شراكة عسكرية لمكافحة الإرهاب أم مدخل لتحولات جيواستراتيجية كبرى؟

يتواصل التحرك الروسي بخطى واثقة نحو تموضع عسكري مؤسسي داخل منطقة الساحل الإفريقي، بعد أن أعلنت وزارة الدفاع الروسية رسميًا توقيع مذكرة تفاهم شاملة مع كل من بوركينا فاسو ومالي والنيجر، والتوافق على إنشاء صيغة حوار رباعية لتكون بمنزلة «الآلية الرئيسية» لتنسيق خطط إعـداد وتنفيذ التعاون الدفاعي خلال المرحلة المقبلة.

هذا التحول يمثل انتقالًا من ظاهرة التدخل العسكري عبر الشركات الخاصة؛ مثل «فاجنر» إلى إطار دولتي منظم أكثر وضوحًا، وأكثر قدرة على الاستدامة، وأكثر قابلية لإنتاج نتائج استراتيجية تتجاوز مجرد الدعم العسكري الفني أو العملياتي.

تُعد منطقة الساحل الإفريقي واحدة من أكثر البقاع في العالم عرضة لتمدد الجماعات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة وداعـش، حيث يصل معدل العمليات الإرهابية المنفذة سنويًا إلى أكثر من 2500 عملية مسلحة، وحيث تُسجل النيجر ومالي وبوركينا فاسو ما يفوق 60 % من ضحايا الإرهاب في إفريقيا.

وفي ظل الانسحاب التدريجي للقوات الفرنسية والأوروبية من المنطقة (قوة برخان وتاكوبا)، بدأت دول الساحل في البحث عن شريك بديل قادر على سد الفراغ الأمني، لتجد في موسكو طرفًا قادرًا على توفير أنظمة تسليح متطورة، خصوصًا في مجالات المسيرات الاستطلاعية والمقاتلة، وأنظمة الرادار، ووسائط الحرب الإلكترونية، وتدريبًا متخصصًا للقوات على عمليات مكافحة التمرد في الطبيعة الصحراوية، إضافة إلى خطوط إمداد عسكرية قصيرة الأجل وذات تكلفة أقل مقارنة بالشركاء الغربيين.

بيد أن نجاح التعاون في مكافحة الإرهاب سيظل مشروطًا بقدرة الأنظمة الحاكمة في هذه الدول على إجـراء إصلاحات تنموية متوازية، وتوفير خدمات أساسية للمواطنين في المناطق الطرفية (الصحة - التعليم - الغذاء - البنية التحتية)، لأن الإرهاب في الساحل ليس مجرد سلاح، بل حالة مجتمعية تغذيها الفقر والفجوات التنموية.

الجديد في المذكرة الموقعة، ليس في كونها اتفاقًا دفاعيًا تقليديًا، بل في تعرضها لنقطتين جوهريتين؛ هما إنشاء "منصة حـوار رباعية" تُمأسس العمل الأمني الروسي - الساحلي، وتجعل من التعاون آلية مستمرة لا ترتبط بتغير الحكومات، أو اللحظة الانقلابية التي صعدت خلالها الأنظمة العسكرية الحالية.

وكذلك، صياغة "خطط تعاون"، وليست مجرد "توريد سلاح"، أو "إرسال خبراء" كما كان يحدث في السابق، ما يعني أن موسكو تخطط لنقل جزء من ثقلها العسكري الرسمي إلى قلب القارة، ويقع الساحل في القلب من ذلك المخطط.

ويُرجّح المراقبون أن يتم في مراحل لاحقة نشر وحدات روسية ثابتة لأغراض التدريب والتشغيل اللوجيستي، وتوقيع اتفاقيات لإنشاء قواعد مشتركة صغيرة أو مراكز عملياتية للقيادة والسيطرة، وهو ما من شأنه أن يجعل الساحل جبهة متقدمة للنفوذ الروسي في مواجهة

الضغوط الغربية بأوكرانيا وشرق أوروبا.
وليست هذه الخطوة منفصلة عن الحضور الروسي المتعاظم في إفريقيا الوسطى، والسودان، وتشاد، وليبيا. بل تأتي لإكمال "هلال نفوذ جيوسياسي"؛ يبدأ من البحر الأحمر شرقًا وينتهي بالأطلسي غربًا.
وتسعى موسكو من خلاله إلى امتلاك أوراق تفاوض قوية أمام واشنطن وباريس في ساحات صراع أخرى، وتأمين مسارات بديلة للموارد الطبيعية (ذهب - يورانيوم - معادن استراتيجية)، ثم إلى توظيف إفريقيا كساحة لتعزيز خطابها حول عالم متعدد الأقطاب، يقل فيه النفوذ الغربي التقليدي غير أن ذلك قد يُعرّض الساحل لاستقطاب دولي مقلق، خصوصًا إذا قررت أوروبا أو الولايات المتحدة العودة للنفاذ إلى المنطقة عبر تحالفات جديدة، ما يجعل التعاون الروسي سلاحًا ذا حدين، فهو حائط صدٍ أمام الإرهـاب من جهة، لكن محفزًا لصراعات بالوكالة من جهة أخرى.
ما تشهده منطقة الساحل مع روسيا اليوم ليس مجرد تعاون أمني عابر، بل تحول نوعي نحو شراكة عسكرية مؤسسية قد تعيد تشكيل ميزان القوى في القارة الإفريقية.
وعليه؛ فإن قدرة هذه الشراكة على تحقيق نتائج في مكافحة الإرهاب، ستتوقف على سرعة تحولها من مجرد "تبادل أدوات الردع" إلى "بناء وظائف الدولة"، وعلى مدى استعداد موسكو لمعالجة الجذور التنموية للنزاعات، لا الاكتفاء بإدارة نتائجها الأمنية.

السيد عيد

سوريا... وطن يتنفس من بين الركام

منذ أكثر من عقد من الزمان، ما زال السوريون يعيشون بين ركام الحرب، يبحثون عن وطن يتسع لأحلامهم الصغيرة: بيتٌ آمن، ومدرسة لا تسقط جدرانها، ومائدة طعام لا يثقلها الغياب.

المدن التي كانت تضج بالحياة صارت مساحات من الصمت، والشوارع التي عرفت ضحكات الأطفال صارت مليئة بصدى الانفجارات والرحيل. في حلب ودمشق وإدلب والرقة وغيرها، يروي كل حجر قصة عائلة تفرّقت، وكل باب مخلوع يحكي عن بيتٍ لم يعُد له أصحاب.

ملايين اللاجئين السوريين توزعوا في المنافي، بعضهم في خيام لا تقاوم البرد ولا حر الصيف، وبعضهم في مدن غريبة يحاولون أن يزرعوا فيها ما تبقى من جذورهم. ورغم صعوبة الرحلة، يحمل السوري حقيبته الصغيرة ويخبئ فيها صورته العائلية، ومفتاح بيته القديم، وشيئًا من تراب وطنه... يخبئها كوصية أمل؛ أن العودة ممكنة مهما طال الغياب.

لكن الأمل لم ينطفئ. وسط العتمة، هناك مبادرات إنسانية صغيرة: معلم يحوّل غرفة مهدمة إلى فصل دراسي، طبيب يعالج بلا مقابل، ونساء يصنعن الخبز ويوزعنه على الجيران، وأطفال يرسمون على جدران الخيام ما يتمنون أن يرونه في الغد: شجرة، وسماء صافية، أو بيتًا بلا قصف.

القصة السورية ليست فقط قصة حرب، بل أيضًا قصة صمود. قصة أناس قرروا أن يعيشوا رغم كل شيء، وأن يبتسموا رغم الألم، وأن يتمسكوا بالإنسانية حتى في أكثر اللحظات قسوة.

سوريا اليوم ليست مجرد خبر في نشرات الأخبار، بل جرح مفتوح في ضمير العالم... جرحٍ يقول إن وراء كل رقم في إحصاءات اللاجئين إنسانًا له اسم، وحلم، وذاكرة.

د محمد طلعت

مؤتمر زعماء الأديان فى كازاخستان...

منصة عالمية لترسيخ قيم التعايش وقبول الآخر

تشهد العاصمة الكازاخية أستانا خلال الفترة من15 إلى 18 سبتمبر المقبل الدورة الثامنة من مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية، بمشاركة واسعة من قادة ورجال دين ومفكرين وباحثين من مختلف أنحاء العالم. وأصبحت كازاخستان - عبر هذا المؤتمر الذى يُعقد منذ 2003 - مركزاً عالمياً للحوار بين الأديان والثقافات، وجسراً للتواصل بين الحضارات فى وقت يتسم بتصاعد التوترات والنزاعات حول العالم.

كازاخستان... دولة تبنى السلام عبر الحوار

منذ استقلالها عام 1991، اختارت كازاخستان أن تجعل من التسامح الدينى والتعايش الثقافى ركيزة لسياساتها الداخلية والخارجية. فهى دولة متعددة الأعراق والأديان، يعيش على أرضها أكثر من 130 قومية

مبادرة رائدة

إطلاق مؤتمر زعماء الأديان عام 2003 كان بمثابة مبادرة رائدة لترسيخ الحوار الدينى بعيداً عن التوترات السياسية. واليوم، ومع رعاية القيادة ممثلة فى الرئيس قاسم جومارت توكاييف، تواصل كازاخستان تعزيز هذا الدور لتصبح مركزاً عالمياً للتعايش الدينى والثقافي

تطابق مع المواثيق الدولية

تتوافق فلسفة هذا المؤتمر مع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (1948) ومواثيق الأمم المتحدة التى تنص على حرية الاعتقاد ورفض التمييز الدينى أو العرقى. كما ينسجم مع العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) الذى يكفل حرية الفكر والمعتقد وبذلك تضع كازاخستان نفسها فى مقدمة الدول الداعمة لحقوق الإنسان من خلال آلية عملية: الحوار والتواصل بين أتباع الديانات.

مشاركة مصرية فاعلة

يحظى المؤتمر منذ انطلاقه بمشاركة مصرية بارزة، تمثلت فى الأزهر الشريف إلى جانب قيادات وزارة الأوقاف المصرية. وتكتسب المشاركة المصرية فى المؤتمر القادم أهمية خاصة، نظراً لما يمثله الأزهر من مرجعية إسلامية وسطية، ودور وزارة الأوقاف فى نشر خطاب دينى معتدل يواجه التطرف و احترام عقائد الآخرين والحفاظ على كرامة الإنسان. والتأكيد على أن التعايش ليس خياراً بل واجب شرعى وإنسانى لضمان استقرار العالم.

حوار من أجل المستقبل

ينعقد المؤتمر الثامن تحت شعار «قادة الأديان من أجل عالم آمن ومزدهر»، ويتناول عدة محاور رئيسية أهمها التحديات المشتركة للبشرية: مثل تغير المناخ، الحروب، الفقر، وانتشار خطابات الكراهية ودور الأديان فى بناء السلام: تأكيد أن الأديان السماوية كلها تنبذ العنف وتدعو إلى الرحمة و مكافحة التطرف والإرهاب عبر تعزيز التعليم والوعى ونشر قيم التسامح ودور المرأة والشباب باعتبارهما أساس المستقبل، وتمكينهما فى نشر ثقافة الحوار والتكنولوجيا والإعلام وكيفية توظيفها لخدمة السلام بدلاً من نشر الكراهية.

كازاخستان ..وسيط دولى

لا يقتصر دور كازاخستان على تنظيم المؤتمر فقط، بل أصبحت وسيطاً مقبولاً دولياً فى النزاعات، اعتماداً على سمعتها كدولة محايدة تدعو للحوار. فقد استضافت العاصمة أستانا مفاوضات كبرى مثل محادثات السلام السورية، واليوم تعزز حضورها العالمى من خلال مؤتمر زعماء الأديان.

وتمثل المشاركة المصرية بعداً إضافياً للتعاون الثنائى بين القاهرة وأستانا. فكلا البلدين يؤمنان بأن الاعتدال والتسامح هما السبيل لمواجهة الأزمات العالمية. كما أن الروابط الثقافية والدينية بين مصر وكازاخستان تعود لقرون، حيث ارتبط الكازاخ بالجامعات الإسلامية فى القاهرة وخاصة الأزهر.

توصيات

رغم الزخم الكبير المنتظر فى الجلسات، فإن التوصيات النهائية يجب أن تتحول إلى خطة عمل ملموسة، ومن أبرز المقترحات التى نطالب بخروج المؤتمر بها:

1. إصدار ميثاق عالمى للتعايش، يستند إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ويكون مرجعاً للأديان والحكومات
2. تعزيز المناهج التعليمية على المستوى الدولى لتشمل قيم التسامح وقبول الآخر.
3. إطلاق برامج إعلامية مشتركة لمحاربة خطاب الكراهية عبر الإنترنت.
4. تمكين الشباب والمرأة عبر برامج تدريبية دولية ترعاها المؤسسات الدينية.
5. تبادل الخبرات بين الأزهر والمؤسسات الدينية الأخرى لنشر خطاب الاعتدال عالمياً.
6. التأكيد على دور الزعماء الدينيين فى الوساطة لحل النزاعات، بالتعاون مع المنظمات الدولية.

إن مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية فى أستانا ليس مجرد تجمع بروتوكولى، بل هو رسالة إنسانية تقول للعالم إن التعايش ممكن، وإن الأديان جميعها قادرة على أن تكون جسوراً للسلام بدلاً من أن تستغل كذريعة للصراع ومع المشاركة الفاعلة للأزهر الشريف ووزارة الأوقاف المصرية، تتأكد أهمية الدور المصرى فى قيادة خطاب الاعتدال الإسلامى ويبقى التحدى الأكبر هو أن تتحول التوصيات إلى خطط عمل واقعية تسهم فى بناء عالم يسوده السلام، فى توافق كامل مع المواثيق الدولية التى تدعو لاحترام كرامة الإنسان وحقه فى حرية العقيدة.

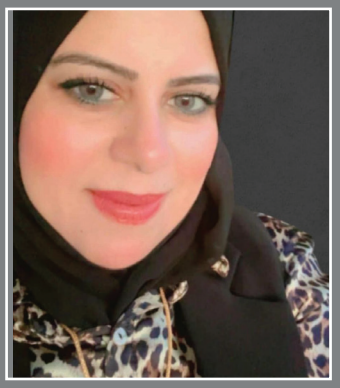

رانيا ضيف

مصر وجهودها المضنية في دعم القضية الفلسطينية ومنع التهجير

:تظل مصر ركيزة أساسية في العالم العربي، صاحبة المواقف التاريخية الثابتة تجاه قضايا الأمة المهمومة بها، وعلى رأسها القضية الفلسطينية التي تمثل حجر الزاوية في وجدان المصريين. فمنذ حرب أكتوبر وحتى اليوم، لم تتوانَ مصر عن نصرة فلسطين، ودعم حق شعبها في الحرية والعيش الكريم.

تدرك مصر أن استقرار المنطقة لا يتحقق إلا بإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني، وقد أكد الرئيس السيسي هذا الأمر، ولذلك تبذل مصر جهودًا مضنية لوقف نزيف الدم، والتصدي لمخططات التهجير، وحماية حقوق الفلسطينيين. وقد تجلّى ذلك بوضوح في دورها المتواصل في غزة، حيث قادت الوساطات لوقف إطلاق النار، وفتحت معبر رفح لمرور المساعدات الإنسانية، مؤكدة أن الحل السياسي العادل هو السبيل الوحيد لإنهاء هذا الصراع.

انطلاقًا من مبادئها الراسخة، تؤمن مصر بأن وحدة الصف والدبلوماسية الفاعلة هما الطريق الأمثل لتسوية النزاعات. فهي لم تتوقف عند حدود القضية الفلسطينية فحسب؛ بل تدخلت أيضًا في أزمات إقليمية مثل ليبيا واليمن، وقامت بدور محوري في تقريب وجهات النظر وتعزيز الاستقرار.

لم يكن موقف مصر من القضية الفلسطينية موقفًا ظرفيًا، بل هو التزام تاريخي وأخلاقي نابع من إدراكها لخطورة التهديدات التي تحيط بالمنطقة. ولذلك تواصل القاهرة جهودها الدؤوبة، رافعة شعار «لا بديل عن السلام العادل» الذي يحمي الأرض والإنسان ويصون الحقوق.

وبين كل هذه التحديات، يظل الدور المصري نموذجًا حيًا للتضحية والعمل من أجل القضايا العادلة، ورسالة واضحة بأن مصر ستبقى الدرع الحامية لفلسطين وصوتها في المحافل الإقليمية والدولية

أحمد إبراهيم

المحاسبة في زمن الذكاء الاصطناعي.. من تحديات الأتمتة إلى آفاق الإبداع

لطالما ارتبطت مهنة المحاسبة في أذهان الكثيرين بالدقة المتناهية، والتحقق من الأرقام، وإدارة الدفاتر. ولكن اليوم، مع الطفرة التكنولوجية التي يقودها الذكاء الاصطناعي، يلوح في الأفق سؤال مصيري: هل ستصمد هذه المهنة أمام زحف الآلات؟ وهل سيحل الذكاء الاصطناعي محل المحاسب البشري؟

الإجابة، في رأيي، لا تكمن في صراع البقاء؛ بل في تحول جذري لوظيفة المحاسب. إن الذكاء الاصطناعي ليس قادمًا ليحل محل الإنسان، بل ليحرره من قيود الروتين والأعمال المتكررة، ويفتح أمامه آفاقًا جديدة من الإبداع والقيمة المضافة.

مستقبل المهنة: من مدخل البيانات إلى الشريك الاستراتيجي

يكمن جوهر التحول في أن الذكاء الاصطناعي سيتولى المهام الروتينية التي تستهلك الجزء الأكبر من وقت المحاسب اليوم. فبإمكانه أتمتة إدخال البيانات، وتسوية الحسابات، وإعداد التقارير المالية الأساسية بسرعة ودقة لا مثيل لها. هذا التحرر من المهام المملة والمضنية سيمنح المحاسب فرصة ذهبية للارتقاء بدوره ليصبح شريكًا استراتيجيًا في اتخاذ القرار.

بدلًا من مجرد تسجيل المعاملات، سيصبح المحاسب المستقبلي محللًا ماليًا يقرأ البيانات التي جمعها الذكاء الاصطناعي، ويستخرج منها رؤى عميقة حول أداء الشركة. سيكون دوره هو تقديم النصيحة الإدارية، وإدارة المخاطر، ووضع استراتيجيات التوسع، وتوجيه الشركة نحو النمو المستدام. هذه المهام تتطلب قدرات بشرية فريدة، مثل التفكير النقدي، والفهم الاستراتيجي، ومهارات التواصل، وهي قدرات لا يمكن للذكاء الاصطناعي محاكاتها.

تحديات ومخاطر يجب أن ندركها

لا يعني هذا التحول أنه خالٍ من التحديات. على العكس، فإن المرحلة الانتقالية تتطلب جهدًا كبيرًا:

فجوة المهارات: يحتاج المحاسبون الحاليون إلى تطوير مهاراتهم بشكل عاجل. لم تعد شهاداتهم التقليدية كافية، بل يجب عليهم إتقان أدوات تحليل البيانات، وفهم أساسيات الذكاء الاصطناعي، وتطوير مهارات التفكير الاستراتيجي.

الجانب الأخلاقي: استخدام الخوارزميات في التحليل المالي يثير تساؤلات حول الشفافية والمسؤولية. من المسؤول إذا أدت خوارزمية متحيزة إلى قرار مالي خاطئ؟ وكيف يمكن ضمان أمن وسرية البيانات المالية الضخمة التي ستُعالجها الأنظمة الذكية؟

القيمة البشرية: قد يؤدي الاعتماد المفرط على التكنولوجيا إلى تراجع في أهمية العلاقات المهنية والخبرة المتراكمة التي لا تظهر في الأرقام. المحاسب هو أيضًا مستشار موثوق به، ولا يمكن للآلة أن تحل محل الثقة والتقدير الشخصي.

توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة الإنسان.. لا العكس

إن مستقبل المحاسبة ليس في ترك الآلة تعمل وحدها، بل في توظيفها كأداة متقدمة في يد المحاسب. الذكاء الاصطناعي يجب أن يكون المحرك الذي يُسرع العملية، بينما يبقى الإنسان هو المهندس الذي يُخطط ويُدير ويُشرف.

فمثلًا، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكتشف حالات الاحتيال بشكل أسرع وأكثر دقة مما يفعله الإنسان، ولكن القرار النهائي بشأن كيفية التعامل مع هذه الحالات يظل بيد المحاسب. يمكنه أن يُحلل ملايين البيانات المالية لتقديم توقعات دقيقة، ولكن تفسير هذه التوقعات وربطها بالظروف السوقية والسياسية يظل دورًا بشريًا خالصًا.

في الختام، إن مهنة المحاسبة أمام مفترق طرق. ولكن بدلًا من الاستسلام للخوف، يجب علينا أن ننظر إلى هذه المرحلة كنقطة تحول نحو مستقبل أكثر إثارة. مستقبل يُصبح فيه المحاسب، بفضل الذكاء الاصطناعي، أكثر قيمة، وأكثر تأثيرًا، وأكثر قدرة على المساهمة في نمو الشركات والمجتمعات. إنها فرصة لنُعيد تعريف المحاسبة، ونؤكد أن الإنسان هو محورها، وأن الذكاء الاصطناعي هو الأداة التي ستمكنه من تحقيق إمكاناته الكاملة.

محمد فتحي الشريف
رئيس مركز العرب للأبحاث والدراسات

رسالة السلام تنتصر للإسلام

أفكار ورؤى الشرفاء الحمادي

يعد المفكر العربي الكبير الأستاذ علي محمد الشرفاء الحمادي، واحدًا من أبرز وأهم المفكرين العرب في العصر الحديث، إذ قدم للمكتبة الفكرية والثقافية في الوطن العربي والعالم، كثيرًا من المؤلفات والأبحاث والأطروحات التنويرية بعدد من اللغات التي أسهمت بشكل واضح في تصحيح صورة الإسلام بما فيه من رحمة وعدل وحرية وسلام، واستطاع الشرفاء خلال العقدين الماضيين، أن يقدم رؤية لتصحيح المفاهيم المغلوطة والعودة إلى القرآن الكريم، كونه مصدر التشريع الإلهي الذي لا ريب فيه، وكانت أبرز المؤلفات الفكرية هي سلسلة «ومضات على الطريق»، وكتاب «المسلمون بين الخطاب الديني والخطاب الإلهي»، وكتاب «رسالة الإسلام»، وكتاب «الزكاة صدقة وقرض حسن»، وكتاب «الطلاق يهدد أمن المجتمع»، وكتاب «يوميات بين الروايات والآيات»، وكتاب «المنهاج الإلهي»، وسلسلة القيادة التاريخية، وكثير من المؤلفات المترجمة لعدد من اللغات الأجنبية.

رجل دولة من طراز فريد

ويملك الشرفاء الحمادي سيرة ذاتية تبرهن على أنه رجل دولة من طراز فريد؛ إذ شغل عدة مناصب أبرزها مدير ديوان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة ما بين 1973 و1995، وتخرج في الكلية الحربية بجمهورية مصر العربية عام 1966.

وقبل حوالي عقد من الزمان، دشن الشرفاء الحمادي مؤسسة تحمل اسم «رسالة السلام» العالمية، كما هو واضح من الاسم الذي يدل على أهداف وتوجهات المؤسسة، إذ إنها تسعى لنشر الإسلام الصحيح الذي انطلقت المؤسسة في نشر أفكار ورؤى الشرفاء الحمادي بما تحمله تلك الأفكار والرؤى من مفاهيم تنويرية ترفض الفرقة والنزاع بين المسلمين، وتطالبهم بالعودة للمنهج الإلهي الصحيح الذي يدعو كل المسلمين إلى التعاون على البر والتقوى والاعتصام بحبل الله المتين، والتمسك بكتاب الله وترك الإسرائيليات والخرافات التي أدت إلى تفكك المسلمين ودخولهم في دوامة الصراعات والنزعات والضعف والهوان.

رسالة السلام ومراكز الفكر

وشهدت المؤسسة تطورًا ملموسًا في الفترة الأخيرة، وهذا يرجع إلى إيمان المنتسبين لها بأفكار ورؤى الشرفاء الحمادي، واستطاعت المؤسسة أن تتعاون مع مراكز بحثية فكرية مرموقة في الوطن العربي مثل مركز «العرب للأبحاث والدراسات» ومركز «رع» للدراسات الاستراتيجية وبعض المنابر الإعلامية المهمة، كما دشنت المؤسسة منظومة إعلامية متطورة تضم المنصة الرئيسية للمؤسسة باسم «رسالة السلام» التي انطلقت من القاهرة، وأيضًا مركز «رسالة السلام للبحوث والدراسات موريتانيا». كما قدمت للقارئ العربي وجبة صحافية بحثية متنوعة من المجلات الأسبوعية منها «كل حد» و«كل خميس» و«أطفالنا» و«حواء» و«شبابنا» ومجلة «التنوير»، وهناك إصدارات باللغات الأجنبية يتجاوز عددها 6 إصدارات بلغات مختلفة، كما شاركت مجلة «العرب» في نشر الفكر التنويري من خلال افتتاحية الإصدار العربي من مجلة «العرب للأبحاث والدراسات» على مدار 5 سنوات، مجلة «العرب الدولية» باللغات الإنجليزية الفرنسية والإسبانية والسواحلية بقلم المفكر علي الشرفاء

الحمادي. كما تم نشر أكثر من ألف مقال بحثي وفكري للشرفاء الحمادي في منابر إعلامية عربية وعالمية متنوعة، وضمت المكتبة العربية عشرات المؤلفات البحثية والموسوعات التي تحتوي على مؤلفات مختلفة في الفكر والثقافة والتنوير.

مرحلة من الانتشار والتأثير

ثم انطلقت المؤسسة إلى مرحلة أخرى من الانتشار والتأثير من خـلال نشاط مكاتبها على مستوى العالم في ظل وجـود قيادة فكرية كبيرة ممثلة في مؤسسها المفكر علي محمد الشرفاء الحمادي، ومديرها العام الكاتب الصحفي والإعلامي مجدي طنطاوي، ورئيس مجلس الأمناء الدكتور معتز صلاح الدين، والأمين العام الدكتور القس جرجس عوض، وكل أعضاء فريق العمل في القاهرة، كما توجد للمؤسسة مكاتب في عدد من الدول العربية والأفريقية والآسيوية والأمريكتين؛ ففي موريتانيا الباحث حي معاوية، وإسبانيا الباحث الحاج محمد الأمين، والسنغال الباحث محمد السالك، وفرنسا الباحث أحمد الأمين، وفي أمريكا والسعودية والإمـارات، وأيضًا تضم المؤسسة عـددًا من المفكرين المؤثرين في مصر والوطن العربي والعالم.

مليون منتسب لـ«رسالة السلام»

وفي النهاية، استطاعت المؤسسة أن تقدم نشاطًا مهمًا في الفترة الأخـيـرة من خلال الرحلة التي قام المدير العام مجدي طنطاوي في السنغال وموريتانيا والمغرب، وحققت نتائج مبهرة، وتم إطلاق حملة مليون منتسب لمؤسسة «رسالة السلام العالمية» حتى عام (2026)، وتلك الحملة تحتاج إلى جهود كبيرة من أعضاء المؤسسة والعاملين بها، حتى نصل إلى هذا الرقم الذي لا يعد كبيرًا، لأن المؤسسة تسير في طريق الفكر التنويري المستنير الذي ينتصر لكتاب الله، ويعيد المسلمين إلى المنهج الإلهي الصحيح، فرسالة الإسلام «رحمة وعدل وحرية وسلام».

■ الدكتور : محمد محسن رمضان
رئيس وحدة دراسات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني بمركز العرب للأبحاث والدراسات

الغزو الخفي على الإنترنت فيديوهات زائفة تغزو الإنترنت

كيف تكشف التزييف العميق وتحمي نفسك من التضليل الرقمي؟

في عالم تتحكم فيه التكنولوجيا بالوعي الجمعي، لم تعد الصورة ولا الفيديو ولا الصوت دليلًا على الحقيقة. فقد اجتاحت شبكة الإنترنت موجة من الفيديوهات والصور والمقاطع الصوتية الزائفة المصنوعة بتقنية التزييف العميق (Deepfake)، والتي تعتمد على الذكاء الاصطناعي لإنتاج محتوى يصعب التفرقة فيه بين الوهم والحقيقة.

هذه التقنية لم تعد مجرد أداة في صناعة الترفيه، بل تحولت إلى سلاح رقمي يُستخدم في التضليل الإعلامي، والحروب السيبرانية، والابتزاز الإلكتروني، وتشويه السمعة.

ما هو التزييف العميق؟

يقوم التزييف العميق على استخدام خوارزميات الشبكات العصبية التوليدية (GANs)، حيث يقوم جزء من النظام بتوليد صور أو فيديوهات أو أصوات مزيفة، بينما يحاول جزء آخر كشفها. ومن خلال التدريب المستمر، تصل الخوارزميات إلى درجة عالية من الدقة تجعل المحتوى المزيف مقنعًا للغاية.

- في مجال الفيديو: يتم تركيب وجوه أشخاص على أجساد آخرين، أو جعل شخصية عامة تنطق بما لم تقله.
- في مجال الصوت: يتم تحليل نبرة شخص ما وتحويل نصوص مكتوبة إلى تسجيلات صوتية تبدو صادرة عنه.
- في مجال الصور: يمكن للذكاء الاصطناعي توليد صور كاملة لأشخاص لا وجود لهم في الواقع.

المخاطر الأمنية والاجتماعية

1. التأثير السياسي والإعلامي: قد يؤدي نشر مقطع مزيف لشخصية عامة، إلى إثارة البلبلة أو التأثير في مسار انتخابات.
2. الابتزاز الإلكتروني: يتم استغلال صور أو مقاطع مزيفة للإيقاع بالضحايا وابتزازهم ماديًا أو اجتماعيًا.
3. الاحتيال المالي: نجح محتالون بالفعل في استخدام أصوات مزيفة لمديرين تنفيذيين لإقناع موظفين بتحويل مبالغ مالية ضخمة.
4. الحروب السيبرانية: أصبحت هذه التقنية أداة في الحملات الدعائية الموجهة لتزييف وعي الشعوب وإرباك الرأي العام.

أشهر الفضائح العالمية للتزييف العميق

- باراك أوباما: في عام 2018، نشرت مؤسسة «BuzzFeed» فيديو مزيفًا للرئيس الأمريكي السابق، بهدف التوعية بخطورة التقنية، وأظهر كيف يمكن التلاعب بأقوال الشخصيات العامة.
- مارك زوكربيرغ: في عام 2019 تم تداول مقطع يظهر مؤسس «فيسبوك» وهو يتحدث عن سيطرة الشركة على بيانات مليارات البشر، وقد بدا مقنعًا بشكل أثار جدلًا واسعًا.
- دونالد ترامب: خلال انتخابات 2020 انتشرت مقاطع مزيفة للرئيس الأمريكي السابق، مما أسهم في تعزيز الانقسام المجتمعي.
- شركة بريطانية تعرضت لعملية احتيال بمبلغ 243 ألف دولار عبر مكالمة هاتفية بصوت مزيف لرئيس الشركة الأم.
- المشاهير والمحتوى الإباحي: واجه العديد من الشخصيات العامة قضايا تتعلق باستخدام وجوههم في مقاطع مفبركة بغرض التشويه أو الابتزاز.

كيف تكشف التزييف العميق؟

رغم تطور التقنية، فإن هناك مؤشرات يمكن من خلالها اكتشاف المحتوى المزيف:

- ملاحظة حركات العين غير الطبيعية أو ثباتها لفترة طويلة.
- عدم تطابق حركة الشفاه مع الكلام.
- وجود ظلال أو انعكاسات غير منطقية في الفيديو.
- تشويش في تفاصيل الوجه أو الخلفية.
- الاستعانة بالأدوات التقنية مثل: Reality Deepware Scanner، Defender، وMicrosoft Video Authenticator.

كيف تحمي نفسك من التضليل الرقمي؟

1. التفكير النقدي وعدم التسليم المطلق بما يتم تداوله على الإنترنت.
2. الاعتماد على أكثر من مصدر إخباري موثوق قبل إعادة النشر أو المشاركة.
3. استخدام الأدوات التقنية المتخصصة في كشف الصور والفيديوهات المزيفة.
4. رفع مستوى الوعي الرقمي لدى الأفراد، خصوصًا الشباب.
5. سن تشريعات وقوانين تجرّم إنتاج أو نشر التزييف العميق بغرض التضليل أو الابتزاز، كما بدأت بعض الدول الغربية بالفعل.

البعد الأخلاقي والتربوي

رغم مخاطر التزييف العميق، فإنه يمكن أن يحمل جوانب إيجابية في مجالات التعليم، والسينما، وصناعة الألعاب. لكن إساءة استخدامه تجعل منه تهديدًا للأمن المجتمعي والإنساني. وهنا تبرز أهمية دور الإعلام والمؤسسات التعليمية في ترسيخ ثقافة رقمية واعية.

التزييف العميق يمثل تحديًا معقدًا للأمن السيبراني والمجتمعي؛ فهو أداة قادرة على تشكيل الرأي العام، والتأثير على مسارات سياسية واقتصادية، بل وزعزعة استقرار الدول.

إن المواجهة تبدأ بالوعي الرقمي، يليه تطوير الأدوات التقنية والتشريعات القانونية اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة.

الوعي الرقمي هو خط الدفاع الأول ضد التضليل، وكل فرد هو حارس رقمي لنفسه ولمجتمعه.

عميد: عماد اليماني يكتب..

مجاعة في غزة...
الموقف المصري الداعم للقضية

في زمن تلاشت فيه الإنسانية أمام الكاميرات، وتراجعت فيه القوانين أمام القوة الغاشمة، لم تعُد أزمة غزة مجرد صراع مسلح؛ بل تحولت إلى كارثة إنسانية مكتملة الأركان. لم تكن تحذيرات وكالات الإغاثة من وقوع مجاعة وشيكة مجرد استقراءات للمستقبل، بل باتت واقعًا مريرًا تُعلنه المنظمات الدولية، لتؤكد أن ما يحدث في القطاع ليس نتيجة حرب، بل حصار متعمد وتجويع مُمنهج. إنها مجاعة القرن الحادي والعشرين، التي تُفرض على شعب تحت أنظار عالم اكتفى بالإدانات الخجولة.

غزة: عندما يتحول الجوع إلى سلاح

إن إعلان المجاعة في قطاع غزة ليس مجرد مصطلح إغاثي، بل هو إقرار بفشل ذريع للمنظومة الدولية في حماية المدنيين. فبعد أشهر من الحرب، أصبحت مشاهد الأطفال الذين ينهكهم الجوع، والبالغين الذين يبحثون عن كسرة خبز، حقيقة يومية. وتفاقمت الأزمة بسبب عرقلة دخول المساعدات الإنسانية، وتدمير البنية التحتية الأساسية، وانهيار النظام الصحي. الجوع هنا لم يعد قدرًا طبيعيًا؛ بل هو سلاح يُستخدم لتطويع شعب وتفتيت عزيمته، في محاولة يائسة لدفعهم نحو المجهول. إنها سياسة الأرض المحروقة، لكنها هذه المرة تشمل حرق الأمل في قلوب الملايين.

الموقف المصري: سيادة وضمير

وسط هذه الكارثة، كان الموقف المصري واضحًا وثابتًا منذ البداية. لقد حملت مصر على عاتقها مسؤولية تاريخية وأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني. لم يقتصر دورها على فتح معبر رفح بشكل مستمر لاستقبال الجرحى وإدخال المساعدات، رغم كل التحديات والضغوط التي واجهتها؛ بل تعداه إلى موقف سياسي حاسم وراسخ يرفض أي شكل من أشكال التصفية للقضية الفلسطينية.

لقد أكدت القيادة المصرية مرارًا وتكرارًا أن الخط الأحمر الأكبر والأكثر قدسية هو التهجير القسري لأبناء غزة. هذا الرفض ليس مجرد موقف سياسي عابر؛ بل هو قرار استراتيجي مبني على فهم عميق لخطورة هذه الخطوة. فتهجير أهالي غزة إلى سيناء لا يمثل فقط إنهاءً فعليًا لحلم الدولة الفلسطينية؛ بل هو تهديد مباشر للأمن القومي المصري، وتدمير لنسيج المنطقة، وتحويل قضية شعب إلى مشكلة لاجئين لا نهاية لها.

لقد أدركت مصر، بخبرتها التاريخية، أن القبول بتهجير سكان غزة هو بمثابة تضحية بقضية عادلة لصالح مخططات أبعد ما تكون عن العدالة. هذا الموقف لا يعكس فقط التزامًا تجاه الأشقاء الفلسطينيين؛ بل يبرهن على وعي عميق بأهمية الحفاظ على الحق الفلسطيني في أرضه وسيادته

إرادة الصمود في وجه المجاعة والتهجير

إن ما يحدث في غزة من مجاعة هو وصمة عار على جبين المجتمع الدولي. ولكن في خضم هذا الظلام، يظل الموقف المصري شعلة من الأمل، مؤكدًا أن الصمود الفلسطيني على أرضه هو الخيار الوحيد. فمصر، التي أثبتت للعالم أنها لن تتخلى عن أشقائها، ترفع صوتها عاليًا بأن حق العودة ليس مجرد شعار، بل هو مبدأ يجب أن يبقى حيًا، وأن الأرض الفلسطينية، من غزة إلى الضفة، هي ملك لشعبها.

إن النيل، الذي يرفض أن يروي أرضًا مهجرة قصرًا، يرسل رسالة واضحة: لا تصفية للقضية الفلسطينية، ولا تهجير لشعبها، وأن السبيل الوحيدة للسلام والأمن هي تحقيق حقوقهم المشروعة على أرضهم.

بقلم د.سيد عيسي
نائب رئيس حزب مصر الحديثة
للشؤون الخارجية

هل المدارس الكندية في مصر هي المستقبل؟

لطالما كانت المدارس الدولية في مصر خيارًا نخبويًا، لكن ظهور المدارس التي تتبنى المنهج الكندي يطرح تساؤلات جديدة حول جدوى هذه التجربة، وما تقدمه من قيمة حقيقية لأبنائنا. وكما تعودنا البحث عن الإجابة، علينا أن ننظر إلى التجربة من كل زواياها، ليس فقط من منظور أكاديمي، بل من منظور اجتماعي ومهني أيضًا.

البعد التعليمي:
منهج يجمع بين الصرامة والمرونة

يُعتبر المنهج الكندي من بين الأفضل عالميًا، وهو يختلف بشكل جوهري عن أنظمة التعليم التقليدية التي تركز على الحفظ. يتميز هذا المنهج بمرونته وتكامله، حيث يهدف إلى بناء شخصية الطالب بشكل شامل. فهو يركز على التفكير النقدي، وحل المشكلات، والبحث العلمي، وليس مجرد استظهار المعلومات. المدارس الكندية في مصر تطبق هذا المنهج، وتوفر بيئة تعليمية متقدمة تعتمد على المشاريع التطبيقية والتعلم القائم على الاستقصاء، مما يشجع الطلاب على الإبداع والاستقلالية. كما أنها تُعد الطلاب بشكل ممتاز للالتحاق بالجامعات العالمية، خصوصًا في كندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، حيث يحصل الخريج على شهادة معترف بها دوليًا.

البعد المهني:
جواز سفر للمستقبل

ما يميز المدارس الكندية أنها لا تعد الطالب فقط للحصول على شهادة، بل تهيئه لسوق العمل. فمن خلال التركيز على المهارات العملية والتطبيقية، يتعلم الطلاب كيفية العمل ضمن فريق، والتواصل الفعال، والقدرة على التكيف مع بيئات العمل المتغيرة. هذه المدارس تقدم أيضًا برامج استكشاف مهني، وتُعرف الطلاب على مسارات مهنية مختلفة، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات مدروسة حول مستقبلهم. إنها تقدم لهم جواز سفر حقيقيًا للمستقبل، ليس فقط من خلال الشهادة، بل من خلال المهارات التي يكتسبونها والتي تُعد مطلوبة بشدة في أسواق العمل المحلية والعالمية.

البعد الاجتماعي:
صقل الشخصية وتوسيع الأفق

على الصعيد الاجتماعي، تلعب المدارس الكندية دورًا مهمًا في صقل شخصية الطالب. فمن خلال بيئة تعليمية متنوعة ثقافيًا، يتفاعل الطلاب مع جنسيات وثقافات مختلفة، مما يعزز لديهم التسامح والانفتاح وقبول الآخر. كما أن الأنشطة اللامنهجية، مثل الأندية الطلابية والفرق الرياضية والفعاليات الفنية، تساعد في بناء شخصيات قيادية ومسؤولة، وتغرس فيهم قيم العمل الجماعي والمشاركة. هذه المدارس، من خلال ما تقدمه من تجربة تعليمية شاملة، تُخرج أفرادًا لا يملكون فقط المعرفة، بل يملكون الوعي الاجتماعي والقدرة على المساهمة الإيجابية في مجتمعاتهم.

في الختام، لا يمكن الجزم بأن المدارس الكندية هي الحل السحري لجميع مشاكل التعليم في مصر، فلكل نظام مميزاته وعيوبه. ولكن ما لا يمكن إنكاره هو أن هذه المدارس تقدم نموذجًا تعليميًا فريدًا يركز على بناء الإنسان ككل، وليس فقط على تزويده بالمعلومات. إنها تجربة تستحق التقدير والدراسة، وقد تكون نقطة انطلاق نحو تطوير نظم التعليم المحلية لتواكب متطلبات العصر ومستقبل الأجيال القادمة.

RCS

35%

Locked
DISCOUNT

ROYAL CANADIAN SCHOOL

19087

01229776929 - 01289831111

www.royalcanadianschool.com

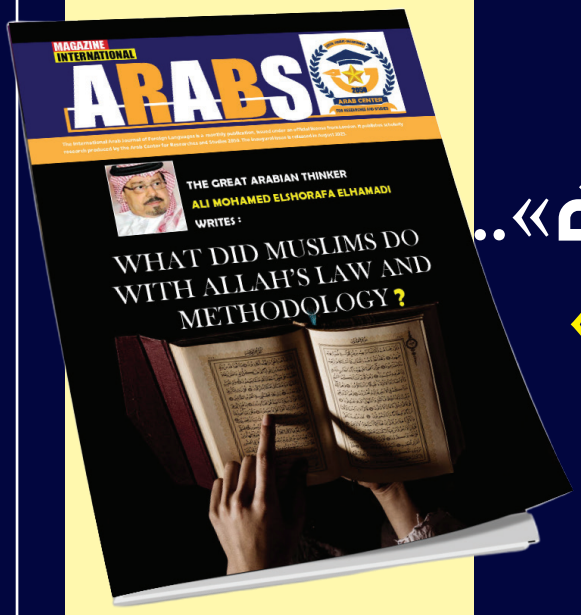

أحدث إصدارات مركز «العرب للأبحاث والدراسات»..

«مجلة العرب الدولية»

باللغات

إنجليزي - فرنسي - سواحلي - إسباني

مفاهيم تنويريـــــة

حول أبرز ما جاء في أفكار الشرفاء الحمادي، من خلال تقديم قراءة تحليلية في بعض الأطروحات والأفكار التي توقظ العقول، وتعيـــد تصحيـــح المفاهيم الخاطئـــة، وتوضح الانعكاسات الخطيرة علـــى المجتمـــع جراء تغيير الخطاب الإسلامي..

مركز «العرب» لكل العرب